

لال

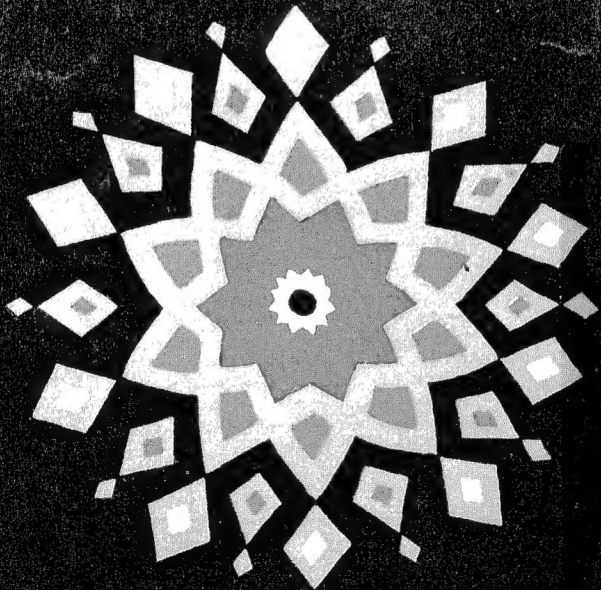
كتاب الم



سلسلة
ثقافية
شهرية

السياسة الشرعية

في إصلاح الراعي والرعية
شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيسة مجلس الإدارة : أمينة السعيد

نائب رئيس مجلس الإدارة : صبرى أبوالمجد

رئيس التحرير : د. حسين مؤنس

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الانارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

KITAB AL-HILAL

العدد ٣٦٧ - رمضان ١٤٠١ - يولييه ١٩٨١

No. 367 — July 1981

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى - ١٢ عددا - في جمهورية مصر العربية جنيهان مصريان بالبريد العادى • وبلاد اتحادى البريد العربى والافريقى وباكستان ثلاثة ونصف جنييه مصرى بالبريد الجوى • وفى سائر انحاء العالم سبعة دولارات بالبريد العادى وخمسة عشر دولارا بالبريد الجوى •
والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج. م. ع. بحواله بريديه غير حكومية وباقى بلاد العالم بشيك مصرفى لامر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب •

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

المغلاف يوريشية الفنانة
سميرة حسنين

السياسة الشرعية

في إصلاح الراعى والرعية



بقلم

شيخ الإسلام نفي الدين أحمد بن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨)

دار الهلال

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذى ارسل رسله بالبينات والهدى ، وانزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وانزل الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ، ان الله قوى عزيز . وختمهم بمحمد صلى الله عليه وسلم الذى ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأيده بالسلطان النصير الجامع معنى العلم والقلم للهداية والحجة ، ومعنى القدرة والسيف للنصرة والتعزيز ، وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، شهادة خالصة اخلاص من الذهب الابريز . وأشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، شهادة يكون صاحبها فى حرز حرز .

أما بعد فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الالهية ، والآيات النبوية ، لا يستغنى عنها الراعى والرعية ، اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولاية

الامور (١) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عنه من غير وجه « ان الله يرضى لكم ثلاثة : ان تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم » .

وهذه الرسالة مبنية على آيتين فى كتاب الله وهما قوله تعالى (٥٨ - ٥٩ النساء) : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، ان الله نعماً يعظكم به ، ان الله كان سميعاً بصيراً . يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ، ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلاً » .

قال العلماء : نزلت الآية الأولى فى وفاة الامور ، عليهم أن يؤدوا الامانات الى أهلها ، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل . ونزلت الثانية فى الرعية من الجيوش وغيرهم ، عليهم أن يطيعوا أولى الأمر الفاعلين لذلك فى قسمهم وحكمهم ومغسازيهم وغير ذلك ، الا أن يأمروا بمعصية الله ، فاذا أمروا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، فان تنازعوا فى شىء ردوه الى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان

(١) كتب شيخ الاسلام هذه الرسالة بطلب ولى الامر فى مصر والشام فى عصره ، على ما فى هامش طبعة الرياض لجموع فتاوى شيخ الاسلام (ج ٢٨ ص ٢٤٤) ، وأظن أن ولى الامر هذا هو الملك الناصر أبو الفتح محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحى (٦٨٤ - ٧٤١) .

لم يفعل ولاية الأمر ذلك أطيعوا فيما يأمرون به من طاعة الله ، لأن ذلك من طاعة الله ورسوله ، وأديت حقوقهم اليهم كما أمر الله رسوله ، قال تعالى (٣ المائدة) : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الأثم والعدوان » .

وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات الى أهلها والحكم بالعدل ، فهذان جماع السياسة العادلة ، والولاية الصالحة .

الولايات

تولية الاصلح

أما أداء الامانات ففيه نوعان :

أحدهما : الولايات ، وهو كان سبب نزول الآية ، فان
النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة وتسلم مفاتيح
الكعبة من بنى شيبه ، طلبها منه العباس ، ليجمع له
بين سقاية الحاج وسدانة البيت ، فأنزل الله هذه
الآية ، فدفع مفاتيح الكعبة الى بنى شيبه . فيجب على
ولى الأمر أن يولى على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح
من يجده لذلك العمل ، قال النبي صلى الله عليه
وسلم « من ولى من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو
يجد من هو أصلح للمسلمين منه ، فقد خان الله
ورسوله » وفى رواية « من ولى رجلاً عملاً على عصابة
وهو يجد فى تلك العصابة من هو أراضى منه ، فقد خان
الله ، وخان رسوله ، وخان المؤمنين » رواه الحاكم فى
صحیحه ، وروى بعضهم أنه من قول عمر لابن عمر ،
روى ذلك عنه .

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « من ولى من امر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين » . وهذا واجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار ، من الأمراء الذين هم نواب ذى السلطان والقضاء ، ومن أمراء الأجناد ومقدمى العساكر الصغار والكبار ، وولاة الأموال من الوزراء والكتاب والشادين والسعاة على الخراج والصدقات ، وغير ذلك من الأموال التى للمسلمين ، وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنيب ويستعمل أصلح من يجده ، وينتهى ذلك الى أئمة الصلاة والمؤذنين والمقرئين والمعلمين وأمراء الحج والبرد والعيون الذين هم القصاد ، وخزان الأموال ، وحراس الحصون والحدادين الذين هم البوابون على الحصون والمدائن ، ونقباء العساكر والصغار ، وعرفاء القبائل والأسواق ، ورؤساء القرى الذين هم الدهاقين . فيجب على كل من ولى شيئاً من أمر المسلمين من هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده فى كل موضع أصلح من يقدر عليه ، ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق فى الطلب : بل ذلك سبب المنع . فان فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أن قوما دخلوا عليه فسألوه ولاية ، فقال « انا لا نولى أمرنا هذا من طلبه » ، وقال لعبد الرحمن بن سمرة « يا عبد الرحمن ، لا تسأل الإمارة ، فانك ان أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها . وان أعطيتها عن مسألة وكلت اليها » أخرجاه فى الصحيحين . وقال

صلى الله عليه وسلم « من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه ، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عيه أنزل الله اليه ملكا يسدده » رواه أهل السنن .

فان عدل عن الاحق الأصلح الى غيره لأجل قرابة بينهما او ولاء عتاقة أو صداقة أو موافقة فى بلد ، أو مذهب ، أو طريقة ، أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية ، أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة ، أو غير ذلك من الأسباب ، أو لضغن فى قلبه على الآخر ، أو عداوة بينهما ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى عنه فى قوله تعالى (الأنفال : ٢٧) : يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وانتم تعلمون » . (الأنفال : ٢٨) : « واعلموا انما أموالكم وأولادكم فتنة ، وأن الله عنده أجر عظيم » . فان الرجل لحبه لولده أو لعتيقه قد يؤثره فى بعض الولايات أو يعطيه ما لا يستحقه ، فيكون قد خان أمانته ، وكذلك قد يؤثره زيادة فى ماله أو حظه بأخذ ما لا يستحقه . أو محاباة من يداهنه فى بعض الولايات ، فيكون قد خان الله ورسوله وخان أمانته .

ثم ان المؤدى للأمانة مع مخالفة هواه يشبهه الله فيحفظه فى أهله وماله بعده ، والمطيع لهواه يعاقبه الله بنقيض قصده فيذل أهله ويذهب ماله . وفى ذلك الحكاية المشهورة : ان بعض خلفاء بنى العباس سأل بعض العلماء ان يحدثه عما إدرك . فقال : أدركت عمر بن عبد العزيز

قيل له : يا أمير المؤمنين ، أففرت أفواه بنيك (١) من
 هذا المال وتركتمهم فقراء لا شيء لهم ، وكان في مرض
 موته ، فقال : أدخلوهم على ، فأدخلوهم وهم بضعة عشر
 ذكرا ليس فيهم بالغ ، فلما رأهم ذرفت عيناه ثم قال :
 يابنى ، والله ما منعتكم حقا هو لكم ، ولم أكن بالذى
 أخذ أموال الناس فأدفعها اليكم وإنما أنتم أحد رجلين :
 إما صالح فالله يتولى الصالحين ، وإما غير صالح فلا
 أترك له ما يستعين به على معصية الله ، قوموا عنى .
 قال فلقد رأيت بعض ولده حمل على مائة فرس في سبيل
 الله - يعنى أعطائها لمن يفزرو عليها . قلت : وقد كان
 خليفة المسلمين من أقصى المشرق ببلاد الترك الى أقصى
 المغرب فى بلاد الأندلس وغيرها ، ومن جزائر قبرص
 وثغور الشام والعواصم كطرسوس ونحوها الى أقصى
 اليمن ، وإنما أخذ كل واحد من أولاده من تركته شيئا
 يسيرا يقال أقل من عشرين درهما . قال : وحضرت
 بعض الخلفاء وقد اقتسم تركته بنوه ، فأخذ كل واحد
 منهم ستمائة ألف دينار ، ولقد رأيت بعضهم يتكفف
 الناس ، أى يسألهم بكفه . وفى هذا الباب من
 الحكايات والوقائع المشاهدة فى الزمان والمسموعة عما
 قبله ما فيه عبرة لكل ذى لب .

وقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن
 الولاية أمانة يجب أداؤها فى مواضع مثل ما تقدم ،

(١) فى حديث أنس « أخذ تمرات فلاكهن ثم فخر فا الصبى وتركها فيه »

ومثل قوله لأبى ذر رضى الله عنه فى الامارة « انها امانة ،
وانها يوم القيامة خزى وندامة ، الا من اخذها بحقها وأدى
الذى عليه فيها » . رواه مسلم .

وروى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله
عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « اذا ضيعت
الامانة انتظر الساعة . قيل : يا رسول الله ، وما اضاعتها ؟
قال : اذا وسد الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة » .

وقد أجمع المسلمون على معنى هذا ، فان وصى اليتيم
وناظر الوقف ووكيل الرجل فى ماله عليه أن يتصرف
له بالأصلح ، كما قال الله (الاسراء : ٣٤) « ولا تقربوا
مال اليتيم الا بالتي هي احسن » ولم يقل الا بالتي
هى حسنة ، وذلك لأن الوالى راع على الناس بمنزلة
راعى الغنم كما قال صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم
مسئول عن رعيته ، فالامام الذى على الناس راع وهو
مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها وهى
مسئولة عن رعيته . والولد راع فى مال أبيه وهو مسئول
عن رعيته ، والعبد راع فى مال سيده وهو مسئول عن
رعيته ، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » أخرجه
فى الصحيحين ، وقال صلى الله عليه وسلم : « ما من راع
يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لها الا
حرم الله عليه رائحة الجنة » رواه مسلم .

ودخل أبو مسلم الخولانى على معاوية بن أبى سفيان
فقال : السلام عليك ايها الاجير . فقالوا : قل السلام

عليك أيها الأمير . فقال : السلام عليك أيها الأجير . فقالوا : قل أيها الأمير . فقال معاوية : دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقول . فقال : إنما أنت أجير استأجرك رب هذه الفئمة لرعايتها ، فإن أنت هنأت جرباها (١) ، وداويت مرضاها ، وحبست أولاهها على أخراها (٢) ، وفاك سيدها أجرك . وإن أنت لم تهناً جرباها ولم تداو مرضاها ولم تحبس أولاهها على أخراها ، عاقبك سيدها . وهذا ظاهر فى الاعتبار ، فإن الخلق عباد الله والولاية نواب الله على عباده ، وهم وكلاء العباد على نفوسهم بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر ، ففهم معنى الولاية والوكالة . ثم الولي والوكيل متى استناب فى أموره رجلا وترك من هو أصلح للتجارة أو العقار منه ، وباع السلعة بثمن وهو يجد من يشتريها بخير من ذلك الثمن ، فقد خان صاحبه ، لا سيما إن كان بين من حاباه وبينه مودة أو قرابة ، فإن صاحبه يفضله ويذمه ويرى أنه خانه وداهن قريبه أو صديقه .

اختيار الأمثل فالأمثل

إذا عرف هذا فليس عليه أن يستعمل إلا أصلح الموجود ، وقد لا يكون فى موجوده من هو صالح لتلك الولاية . فيختار الأمثل فالأمثل فى كل منصب بحسبه ،

(١) أى عالجت الجربان منها بالفطران .

(٢) أى جمعت متفرقا .

واذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام واخذه للولاية بحفظها فقد أدى الأمانة وقام بالواجب فى هذا ، وصار فى هذا الموضع من أئمة العدل والمقسطين عند الله . وان اختل بعض الأمور بسبب من غيره اذا لم يمكن الا ذلك فان الله يقول (التغابن : ١٦) : « فاتقوا الله ما استطعتم » ويقول (البقرة : ٢٨٦) « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » وقال فى الجهاد (النساء : ٨٤) « فقاتل فى سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرص المؤمنين » وقال (المائدة : ١٠) : « يا ايها الذين آمنوا انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم » .

فمن أدى الواجب المقدور عليه فقد اهتدى . وقال النبى صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » أخرجاه فى الصحيحين . ولكن ان كان منه عجز ولا حاجة اليه ، او خيانة عوقب على ذلك . وينبغى أن يعرف الأصلح فى كل منصب ، فان الولاية لها ركنان : القوة ، والأمانة . كما قال تعالى (القصص : ٢٦) : « ان خير من استأجرت القوى الأمين » وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام (يوسف : ٥٤) : « انك اليوم لدينا مكين أمين » وقال تعالى فى صفة جبريل : (الانفطار : ١٩ - ٢١) : « انه نقول رسول كريم ، ذى قوة عند ذى العرش مكين ، مطاع ثم أمين » ، والقوة فى كل ولاية بحسبها : فالقوة فى اماره الحرب : ترجع الى شجاعة القلب والى الخبرة بالحروب والمخاضة

فيها ، فان الحرب خدعة والى القدرة على انواع القتال
 من رمى وطعن وضرب ، وركوب وكر وفر ونحو ذلك ،
 كما قال الله تعالى (الأنفال : ٦٠) : « واعدوا لهم
 ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » وقال النبي
 صلى الله عليه وسلم « ارموا واركبوا وأن ترموا أحب
 إلى من أن تركبوا ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا -
 وفى رواية - فهى نعمة جحدتها » رواه مسلم . والقوة
 فى الحكم بين الناس ترجع الى العلم بالعدل الذى دل
 عليه الكتاب والسنة ، والى القدرة على تنفيذ الاحكام .

والأمانة ترجع الى خشية الله ، والا يشتري بآياته ثمنا
 قليلا ، وترك خشية الناس . وهذه الخصال الثلاث التى
 أخذها الله على كل من حكم على الناس فى قوله تعالى
 (المائدة : ٤٤) : « فلا تخشوا الناس واخشوني ،
 ولا تشتروا بآياتى ثمنا قليلا ، ومن لم يحكم بما أنزل
 فأولئك هم الكافرون » ولهذا قال النبي صلى الله عليه
 وسلم « القضاة ثلاثة : قاضيان فى النار وقاض فى
 الجنة . فرجل علم الحق وقضى بخلافه فهو فى النار ،
 ورجل قضى بين الناس على جهل فهو فى النار ، ورجل
 علم الحق وقضى به فهو فى الجنة » رواه أهل السنن .

والقاضى اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما ،
 سواء كان خليفة أو سلطانا أو نائبا أو واليا ، أو كان
 منصوبا ليقضى بالشرع ، أو نائبا له ، حتى من يحكم
 بين الصبيان فى الخطوط اذا تخايروا ، هكذا ذكر أصحاب
 وسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ظاهر .

الأصلح فى كل ولاية بحسبها

اجتماع القوة والأمانة فى الناس قليل ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : اللهم أشكو اليك جلد الفاجر وعجز الثقة . فالواجب فى كل ولاية الأصلح بحسبها ، فاذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة قدم أنفعهما لتلك الولاية وأقلهما ضررا فيها ، فيقدم فى أمانة الحروب الرجل القوى — الشجاع وان كان فيه فجور — على الرجل الضعيف العاجز ، وان كان أمينا . كما سئل الامام أحمد عن الرجلين يكونان أميرين فى الغزو ، وأحدهما قوى فاجر والآخر صالح ضعيف مع أيهما يغزى ؟ فقال : أما الفاجر القوى فقوته للمسلمين وفجوره على نفسه . وأما الصالح الضعيف فصلاجه لنفسه وضعفه على المسلمين . فيغزى مع القوى الفاجر ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « أن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر . وروى : بأقوام لا خلاق لهم » فاذا لم يكن فاجرا كان أولى بأمانة الحرب ممن هو أصلح منه فى الدين اذا لم يسد مسده ، ولهذا كان النبى صلى الله عليه وسلم يستعمل خالد بن الوليد على الحرب منذ أسلم وقال « أن خالدا سيف سله الله على المشركين » مع أنه أحيانا كان قد يعمل ما ينكره النبى صلى الله عليه وسلم حتى أنه مرة رفع يديه الى السماء وقال : « اللهم انى أبرأ اليك مما فعل خالد » لما أرسله الى بنى جذيمة فقتلهم وأخذ أموالهم بنوع شبهة ، ولم

يكن يجوز ذلك وأنكره عليه بعض من معه من الصحابة ،
حتى وداهم النبي صلى الله عليه وسلم وضمن أموالهم ،
ومع هذا فما زال يقدمه في إمارة الحرب لأنه كان أصلح
في هذا الكتاب من غيره . وفعل ما فعل بنوع تأويل .
وكان أبو ذر رضى الله عنه أصلح منه في الأمانة والصدق
ومع هذا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « يا أبا ذر ،
انى أراك ضعيفا ، وانى أحب لك ما أحب لنفسى ،
لا تأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم » رواه مسلم .
نهى أبا ذر عن الإمارة والولاية لأنه رآه ضعيفا ، مع
أنه قد روى « ما أظلت الخضراء ولا أقلت الفبراء أصدق
لهجة من أبى ذر » . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مرة
عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل استعطافا لأقاربه
الذين بعثه اليهم على من هم أفضل منه . وأمر أسامة
ابن زيد الأجل طلب ثار أبيه ، وكذلك كان يستعمل
الرجل لمصلحة راجحة مع أنه قد كان يكون مع الأمير
من هو أفضل منه في العلم والإيمان ، وهكذا أبو بكر
خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه ما زال
يستعمل خالدا في حرب أهل الردة وفي فتوح العراق
والشام ، وبدت منه هفوات كان له فيها تأويل . وقد
ذكر له عنه أنه كان له فيها هوى فلم يعزله من أجلها ،
بل عاتبه عليها ، لرجحان المصلحة على المفسدة في بقائه ،
وان غيره لم يكن يميل الى الشدة ، واذا كان خلقه يميل
الى الشدة فينبغى أن يكون خلق نائبه يميل الى اللين ،
ليعتدل الأمر . ولهذا كان أبو بكر الصديق رضى الله عنه

يؤثر استنابة خالد ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يؤثر عزل خالد واستنابة أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ، لأن خالدا كان شديدا كعمر بن الخطاب ، وأبا عبيدة كان لنا كأبى بكر ، وكان الأصلح لكل منهما أن يولى من ولاه ليكون أمره معتدلا . ولا يكون بذلك من خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى هو معتدل ، حتى قال النبى صلى الله عليه وسلم « أنا نبى الملمحة » وقال : « أنا الضحوك القتال » وأمه وسط ، قال الله تعالى فيهم (سورة الفتح : ٢٩) : « أشداء على الكفار رحماء بينهم ، تراهم سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا » وقال تعالى (المائدة : ٥٤) : « أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين » ولهذا لما تولى أبو بكر وعمر رضى الله عنهما صارا كاملين فى الولاية ، واعتدل منهما ما كان ينسبان فيه الى أحد الطرفين فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم « اقتدوا باللذين من بعدي : أبى بكر وعمر » وظهر من أبى بكر من شجاعة القلب فى قتال أهل الردة وغيرهم ما برز به على عمر وسائر الصحابة ، رضى الله عنهم أجمعين .

وان كانت الحاجة فى الولاية الى الأمانة أشد ، قدم الأمين ، مثل حفظ الأموال ونحوها . فأما استخراجها وحفظها فلا بد فيه من قوة وأمانة ، فيولى عليها شاد قوى يستخرجها بقوته ، وكاتب أمين يحفظها بخبرته وأمانته . وكذلك فى إمارة الحرب إذا أمر الأمير بمشاورة أولى العلم والدين جمع بين المصلحتين ، وهكذا فى سائر الولايات إذا لم

تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدد ، فلا بد من ترجيح
الأصلح ، أو تعدد المولى إذا لم تقع الكفاية بواحد تام ،

ويقدم في ولاية القضاء الأعلّم الأورع الأكفأ ، فان كان
أحدهما أعلم والأخسر أورع قدم - فيما قد يظهر
حكيمه ، ويخاف فيه الهوى - الأورع ، وفيما يدقّ حكمه
ويخاف فيه الاشتباه : الأعلّم . ففي الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال « ان الله يحب البصر النافذ
عند ورود الشبهات ، ويحب العقل الكامل عند حلول
الشبهات . ويقدمان على الأكفأ ان كان القاضى مؤيدا
تأييدا تاما من جهة وإلى الحرب أو العامة . ويقدم الأكفأ
ان كان القضاء يحتاج الى قوة واعانة للقاضى أكثر من
حاجته الى مزيد للعلم والورع ، فان القاضى يحتاج أن
يكون عالما عادلا قادرا . بل وكذلك كل وال للمسلمين .
فأى صفة من هذه الصفات نقصت ظهر الخلل بسببه .

والكفاءة اما بقهر ورهبة ، واما باحسان ورغبة . وفى
الحقيقة فلا بد منهما .

وسئل بعض العلماء : اذا لم يوجد من يولى القضاء
الاعالم فاسق أو جاهل دين فأيهما يقدم ؟ فقال : ان
كانت الحاجة الى الدين أكثر لغلبة الفساد قدم الدين .
وان كانت الحاجة الى العلم أكثر لخفاء الحكومات قدم
العالم . وأكثر العلماء يقدمون ذا الدين فان الأئمة
متفقون على أنه لا بد فى المتولى من أن يكون عدلا أهلا
للسهادة . واختلفوا فى اشتراط العلم : هل يجب أن

يكون مجتهدا ، او يجوز ان يكون مقلدا ، او الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر ؟ على ثلاثة أقوال . وبسط الكلام على ذلك فى غير هذا الموضع . ومع انه يجوز تولية غير الأهل للضرورة اذا كان أصلح الموجود ، فيجب مع ذلك السعى فى اصلاح الأحوال حتى يكمل فى الناس ما لا بد لهم منه من أمور الولايات والامارات ونحوها ، كما يجب على المعسر السعى فى وفاء دينه ، وان كان فى الحال لا يطلب منه الا ما يقدر عليه . وكما يجب الاستعداد للجهاد باعداد القوة ورباط الخيل فى وقت سقوطه للعجز ، فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب . بخلاف الاستطاعة فى الحج ونحوها ، فانه لا يجب تحصيلها لان الوجوب هناك لا يتم الا بها .

معرفة الأصلح

وأهم ما فى هذا الباب معرفة الأصلح ، وذلك انما يتم بمعرفة مقصود الولاية ، ومعرفة طريق المقصود . فاذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر . فلهذا لما غلب على أكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين قدموا فى ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد . وكان من يطلب رئاسة نفسه يؤثر تقديم من يقيم رئاسته ، وقد كانت السنة ان الذى يصلى بالمسلمين الجمعة والجماعة ويخطب بهم ، هم أمراء الحروب الذين هم نواب ذى السلطان على الجند ، ولهذا لما قدم النبى صلى الله عليه وسلم ابا بكر

فى الصلاة قدمه المسلمون فى اماره الحرب وغيرها ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم اذا بعث اميرا على حرب كان هو الذى يؤمره للصلاة بأصحابه ، وكذلك اذا استعمل رجلا نائبا على مدينة ، كما استعمل عتاب بن أسيد على مكة ، وعثمان بن أبى العاص على الطائف ، وعليه ومعاذا وأبا موسى على اليمن ، وعمر بن حزم على نجران ، كان نائبه هو الذى يصلى بهم ويقيم فيهم الحدود وغيرها مما يفعله أمير الحرب ، وكذلك كان خلفاؤه بعده ومن بعدهم من الملوك الأمويين وبعض العباسيين ، وذلك لأن أهم أمر الدين الصلاة والجهاد ، ولهذا كانت أكثر الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصلاة والجهاد ، وكان اذا عاد مريضا يقول « اللهم أشف عبيدك يشهد لك صلاة ، وينكأ لك عدوا » .

ولما بعث النبى صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليمن قال : « يا معاذ ان أهم أمرك عندى الصلاة » ، وكذلك كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب الى عماله « ان أهم أموركم عندى الصلاة ، فمن حافظ عليها وحفظها حفظ دينه . ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد اضرعة » وذلك لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الصلاة عماد الدين ، فاذا اقام المتولى عماد الدين فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر . وهى التى تعين الناس على ما سواها من الطاعات كما قال الله تعالى (البقرة : ٤٥) : « واستعينوا بالصبر والصلاة ، وانها لكبيرة الا على الخاشعين » وقال سبحانه وتعالى (البقرة : ١٥٣) :

« يا ايها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة ان الله مع الصابرين » وقال لنبيه (طه : ١٣٢) : « وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها ، لا نسألك رزقا والعاقبة للتقوى » وقال تعالى (الذاريات : ٥٦ - ٥٨) : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون . ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون . ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » فالمقصود الواجب بالولايات : اصلاح دين الخلق الذى متى فاتهم خسروا خسرانا مبينا ، ولم ينفعهم ما نعموا به فى الدنيا ، واصلاح ما لا يقوم الدين الا به من أمر دنياهم وهو نوعان : قسم المال بين مستحقه ، وعقوبات المعتدين ، فمن لم يعتد اصلاح له دينه ودنياه ، ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول : انما بعثت عمالى اليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم دينكم .

فلما تفرقت الرعية من وجه والرعاة من وجه تناقضت الامور ، فاذا اجتهد الراعى فى اصلاح دينهم ودنياهم بحسب الامكان كان من افضل أهل زمانه ، وكان من افضل المجاهدين فى سبيل الله ، فقد روى « يوم من ايام عادل افضل من عبادة ستين سنة » وفى مسند الامام احمد عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال « أحب الخلق الى الله امام عادل ، وأبغضهم اليه امام جائر » . وفى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله : امام عادل ، وشاب نشأ فى عبادة الله ، ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود

اليه ، ورجلان تحاببا فى الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ، ورجل دعت امرأة ذات منصب وجمال الى نفسها فقال : انى أخاف الله رب العالمين ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » وفى صحيح مسلم عن عياض بن حماد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أهل الجنة ثلاثة : سلطان مقسط ، ورجل رحيم رقيق القلب بكل ذى قربنى ومسلم ، ورجل غنى عفيف متصدق » . وفى السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الساعى على الصدقة بالحق كالمجاهد فى سبيل الله » . وقد قال تعالى لما أمر بالجهاد (الانفال : ٣٩) « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » و « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، الرجل يقاتل شجاعة ، ويقاقل حمية ، ويقاقل رياء ، فأى ذلك فى سبيل الله ؟ فقال : ومن قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله » أخرجاه فى الصحيحين .

فالمقصود أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هى العليا . وكلمة الله اسم جامع لكلماته التى تضمنها كتابه ، وهكذا قال تعالى (الحديد : ٢٥) : « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » فالمقصود من ارسال الرسل انزال الكتب أن يقوم الناس بالقسط فى حقوق الله وحقوق خلقه ، ثم قال تعالى : « وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع

للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ﴿١﴾ فمن عدل
عن الكتاب قوم بالحديد ، ولهذا كان قوام الدين بالمصحف
والسيف ، وقد روى عن جابر بن عبد الله رضى الله
عنهما قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
نضرب بهذا - يعنى السيف - من عدل عن هذا ، يعنى
المصحف . فاذا كان هذا هو المقصود فانه يتوسل اليه
بالأقرب فالأقرب ، وينظر فى الرجلين أيهما كان أقرب
الى المقصود ولى ، فاذا كانت الولاية مثلا امامة صلاة
فقط قدم من قدمه النبى صلى الله عليه وسلم حيث قال
« يَوْمَ الْقَوْمِ اقْرؤْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، فان كانوا فى القراءة
سواء فأقدمهم سنا . ولا يؤمن الرجل فى سلطانه ،
ولا يجلس فى بيته على تكرمته الا باذنه » رواه مسلم .
فاذا تكافأ رجلان أو خفى أصلهما أقرع بينهما ، كما
أقرع سعد بن أبى وقاص بين الناس يوم القادسية لما
تشاجروا على الأذان ، متسابعة لقوله صلى الله عليه
وسلم « لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ثم لم
يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا » فاذا كان التقدم
بأمر الله اذا ظهر ، وبفعله - وهو ما يرجحه بالقرعة -
اذا خفى الأمر كان المتولى قد أدى الأمانات فى الولايات
الى أهلها .

الأموال

ما يدخل فى هذا القسم

من الامانات الاموال كما قال تعالى فى الديون (البقرة : ٢٨٣) « فان امن بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فليؤدِّ الَّذِى ائْتَمَنَ امانتهُ ، وليتَّقِ اللهَ ربَّهٗ » .

ويدخل فى هذا القسم الاعيان ، والديون الخاصة والعامة ، مثل رد الودائع ومال الشريك والموكل والمضارب ومال المولى من اليتيم وأهل الوقف ونحو ذلك ، وكذلك وفاء الديون من ائمان المبيعات ، وبذل القرض ، وصدقات النساء ، واجور المنافع ونحو ذلك ، وقد قال الله تعالى (المعارج : ١٩ - ٣٠) : « ان الانسان خلق هلوًا ، اذا مسه الشر جزوعًا ، واذا مسه الخير منوعًا ، الا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون . والذين فى اموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم - الى قوله - الذين هم لآماناتهم وعهدهم راعون » وقال تعالى (النساء : ١٠٥) : « انا انزلنا الكتاب بالحق لتحكم بين الناس

بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين خصيما » أى لا تخاصم
 عنهم ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم « أد الأمانة
 إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » وقال النبى صلى
 الله عليه وسلم « المؤمن من آمنه المسلمون على دمائهم
 وأموالهم ، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ،
 والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ، والمجاهد من جاهد
 نفسه فى ذات الله » وهو حديث صحيح بعضه فى
 الصحيحين وبعضه فى سنن الترمذى وقال صلى الله
 عليه وسلم « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدّاها الله
 عنه ، ومن أخذها يريد اتلافها اتلفه الله » رواه
 البخارى .

وإذا كان الله قد أوجب أداء الأمانات التى قبضت بحق
 فيه تنبيه على وجوب أداء القرض والسرقة والخيانة
 ونحو ذلك من المظالم ، وكذلك أداء العارية . وقد خطب
 النبى صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع وقال فى خطبته
 « العارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ،
 والزعيم غارم (١) . ان الله قد أعطى كل ذى حق حقه ،
 فلا وصية لوارث » . وهذا القسم يتناول الولاية والرعية ،
 فعلى كل منهما أن يؤدى إلى الآخر ما يجب أدائوه إليه ،
 فعلى ذى السلطان ونوابه فى العطاء أن يؤتوا كل ذى حق
 حقه . وعلى جباة الأموال كأهل الديوان أن يؤدوا إلى
 ذى السلطان ما يجب إيتاؤه إليه . وكذلك على الرعية

(١) أى الضامن ملزم بالأداء . عن ضمنه .

الذين يجب عليهم الحقوق ، وليس للرعية أن يطلبوا من ولاية الأموال مالا يستحقونه فيكونون من جنس من قال الله تعالى فيه (التوبة : ٥٨ - ٦٠) : « ومنهم من يلمزك فى الصدقات ، فان أعطوا منها رضوا ، وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون . ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون . انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم » ولا لهم أن يمنعوا السلطان ما يجب دفعه اليه من الحقوق وان كان ظالما كما أمر به النبى صلى الله عليه وسلم لما ذكر جور الولاية فقال « أدوا اليهم الذى لهم فان الله سائلهم عما استرعاهم » ، ففى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبى خلفه نبى ، وانه لا نبى بعدى ، وسيكون خلفاء ويكثرون ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : أوفوا ببيعة الأول فالأول ، ثم أعطوهم حقهم ، فان الله سائلهم عما استرعاهم » وفيها عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انكم سترون بعدى أثره وأمورا تنكرونها قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا اليهم حقهم ، واسألوا الله حقكم » .

وليس لولاية الأمور ان يقسموها بحسب أهوائهم كما

يقسم المالك ملكه ، فانما هم أمناء ونواب ووكلاء ليسوا ملاكا ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « انى والله لا اعطى احدا ولا امنع احدا ، وانما أنا قاسم ، اضع حيث امرت » رواه البخارى . وعن أبى هريرة رضى الله عنه نحوه . فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بارادته واختياره كما يفعل ذلك الملك الذى أبيع له التصرف فى ماله . وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا ويمنعون من أبغضوا ، وانما هو عبد الله يقسم المال بأمره فيضعه حيث أمره الله تعالى . وهكذا « قال رجل لعمر بن الخطاب : يا أمير المؤمنين ، لو وسعت على نفسك فى النفقة من مال الله تعالى ؟ فقال له عمر : أتدرى ما مثلى ومثل هؤلاء ؟ كمثل قوم كانوا فى سفر ، فجمعوا منهم مالا وسلموه الى : واحد ينفقه عليهم ، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم ؟ وحمل مرة الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه مال عظيم من خمس ففسال : « ان قوما أدوا الأمانة فى هذا الأمانة . فقال له بعض الحاضرين : انك أديت الأمانة الى الله تعالى فأدوا اليك الأمانة ، ولو رعت رتعوا » .

وينبغى أن يعرف أولى الأمر كالسوق ما نفق فيه جلب اليه ، هكذا قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فان نفق فيه الصدق والبر والعدل والأمانة جلب اليه ذلك . والذي على ولى الأمر أن يأخذ المال من حله ، ويضعه فى حقه ، ولا يمنعه من مستحقه ، وكان على ابن أبى طالب رضى الله عنه اذا بلغه أن بعض نوابه ظلم يقول : « اللهم انى لم آمرهم أن يظلموا خلقك ، أو يتركوا حقتك » .

الأموال السلطانية

« ١ » الغنيمة :

الأموال السلطانية التى أصلها فى الكتاب والسنة
ثلاثة أصناف : الغنيمة ، والصدقة ، والفقء .

فأما الغنيمة : فهو المال المأخوذ من الكفار بالقتال ،
ذكرها الله فى سورة الأنفال (الآية ١) التى أنزلها فى
غزة بدر ، وسماها أنفالا لأنها زيادة فى أموال المسلمين .
فقال : « يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله ولرسول -
الى قوله - واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة
وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »
الآية . وقال (الأنفال : ٦٩) : « فكلوا مما غنتم حلالا
طيبا ، واتقوا الله ، ان الله غفور رحيم » وفى الصحيحين
عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ان النبى صلى
الله عليه وسلم قال « اعطيت خمسا لم يعطهن نبى قبلى :
نصرت بالرعب مسيرة شهر . وجعلت لى الأرض مسجدا
وطهورا ، فأبما رجل من امتى أدركته الصلاة فليصل .
وأحلت لى الفنائم ولم تحل لأحد قبلى . وأعطيت
الشفاعة . وكان النبى يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى
الناس عامة » . وقال النبى صلى الله عليه وسلم « بعثت
بالسيف بين يدى الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك
له ، وجعل رزقى تحت ظل رمحى ، وجعل الدل والصغار
على من خالف أمرى ، ومن تشبه بقوم فهو منهم »

رواه أحمد في مسنده عن ابن عمر ، واستشهد به البخارى .

فالواجب فى المئمة تخميسه ، وصرف الخمس الى من ذكره الله تعالى ، وقسمة الباقي بين الغانمين . قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « الفئمة لمن شهد الواقعة » وهم الذين شهدوها للقتال : قاتلوا أو لم يقاتلوا . ويجب قسمها بينهم بالعدل ، فلا يحابى أحد - لا لرياسته ولا لنسبه ولا لفضله - كما كان النبى صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يقسمونها .

وفى صحيح البخارى أن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه رأى له فضلا على من دونه . فقال النبى صلى الله عليه وسلم « هل تنصرون وترزقون الا بضعفائكم » ؟ وفى مسند أحمد عن سعد بن أبى وقاص قال « قلت يا رسول الله ، الرجل يكون حامية القوم يكون سهمه وسهم غيره سواء ؟ قال : ثكلتك أمك ابن أم سعد ، وهل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم » ؟ .

وما زالت الفئمة تقسم بين الغانمين فى دولة بنى أمية وبنى العباس لما كان المسلمون يفتزون الروم والترك والبربر ، لكن يجوز للامام أن ينفل من ظهر منه زيادة نكاية ، كسرية (١) تسرت من الجيش ، أو رجل صعد حصنا عاليا ففتحه ، أو حمل على مقدم العدو فقتله فهزم العدو ونحو ذلك ، لان النبى صلى الله عليه وسلم

(١) السرية : الكتيبة الصغيرة من الجيش .

وخلفائه كانوا ينفلون لذلك . وكان ينفل السرية في البداية الربع بعد الخمس ، وفي الرجعة الثلث بعد الخمس وهذا النفل قال بعض العلماء : انه يكون من الخمس ، وقال بعضهم انه يكون من خمس الخمس لثلاث يفضل الفاتحين على بعض ، والصحيح انه يجوز من أربعة الأخماس ، وان كان فيه تفضيل بعضهم على بعض لمصلحة دينية لا لهوى النفس ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ، وهذا قول فقهاء الشام وأبى حنيفة وأحمد وغيرهم ، وعلى هذا فقد قيل انه ينفل الربع والثلث بشرط وغير شرط ، وينفل الزيادة على ذلك بالشرط مثل أن يقول : من دلني على قلعة فله كذا ، ومن جاء برأس فله كذا ونحو ذلك ، وقيل : لا ينفل زيادة على الثلث ولا ينفله الا بالشرط ، وهذان قولان لأحمد وغيره . وكذلك على القول الصحيح للإمام أن يقول : من أخذ شيئاً فهو له ، كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد قال ذلك في غزوة بدر ، إذا رأى ذلك مصلحة راجحة على المفسدة .

وإذا كان الإمام يجمع الفنائم ويقسمها لم يجز لأحد أن يغل منها شيئاً « ومن يغل (١) يأت بما غل يوم القيامة » (آل عمران : ١٦١) . ولا تجوز النهبة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها ، فإذا ترك الإمام الجمع والقسمة وأذن في الأخذ إذناً جائزاً فمن أخذ شيئاً بلا عدوان حل له بعد تخميسه ، وكل ما دل على الأذن فهو

(١) يغل : يختلس .

أذن وأما إذا لم يأذن أو أذن غير جائز جاز للإنسان أن يأخذ مقدار ما يصيبه بالقسمة متحريا للعدل فى ذلك . ومن حرم على المسلمين جمع المغانم والحال هذه ، وإباح للامام أن يفعل فيها ما شاء فقد تقابل القولان تقابل الطرفين ، ودين الله وسط . والعدل فى القسمة أن يقسم للراجل سهم ، ولل فارس . ذى الفرس العربى ثلاثة أسهم : سهم له وسهمان لنفسه ، هكذا قسم النبى صلى الله عليه وسلم عام خيبر . ومن الفقهاء من يقول : للفارس سهمان ، والأول هو الذى دلت عليه السنة الصحيحة ، لأن الفرس يحتاج الى مؤنة نفسه وسائسه ، ومنفعة الفارس به أكثر من منفعة راجلين . ومنهم من يقول : يسوى بين الفرس العربى والهجين فى هذا ، ومنهم من يقول : بل الهجين يسهم له سهم واحد ، كما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه . والفرس الهجين الذى تكون أمه نبطية (١) ويسمى البرذون ، وبعضهم يسميه التترى سواء كان حصانا أو خصيا ، ويسمى الأكديش أو رمكة وهى الحجر ، وكان السلف يعدون للقتال الحصان لقوته وحدته ، وللأغارة والبيات الحجر (٢) ، لأنه ليس لها صهيل ينذر العدو فيحترزون ، وللسير الخصى لأنه أصبر على السير .

وإذا كان المغنوم مالا قد كان للمسلمين قبل ذلك من عقار أو منقول وعرف صاحبه قبل القسمة فانه يرد اليه

(١) أى غير عربية .

(٢) الحجر أثني الخيل .

باجتماع المسلمين ، وتفاريع المفانم وأحكامها فيها آثار
وأقوال اتفق المسلمون على بعضها وتنازعوا فى بعض
ذلك ، ليس هذا موضعها ، وانما الغرض ذكر الجمل
الجامعة .

« ب » الصدقات :

واما الصدقات فهى لمن سعى الله تعالى فى كتابه ، فقد
روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أن رجلا سآله عن
الصدقة فقال « أن الله لم يرض فى الصدقة بقسم نبى
ولا غيره ، ولكن جزاها ثمانية أجزاء ، فان كنت من تلك
الأجزاء أعطيتك » :

فالقراء والمساكين : يجمعهم معنى الحاجة الى
الكفاية ، فلا تحل الصدقة لفى ولا لقوى مكتسب .
والعاملون عليها : هم الذين يجبونها ويحفظونها
ويكتبونها ونحو ذلك .

والمؤلفة قلوبهم : سندرهم أن شاء الله تعالى فى مال
الفىء .

وفى الرقاب يدخل فيه اعانة المكاتبين ، وافتداء
الأسرى ، وعرق الرقاب ، هذا اقوى الأقوال فيها ،
والفارمون : هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها ،
فيعطون وفاء ديونهم ، ولو كان كثيرا ، إلا أن يكونوا غرموه
فى معصية الله تعالى فلا يعطون حتى يتوبوا .

وفى سبيل الله : هم الغزاة الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم لغزورهم ، فيعطون ما يغزون به أو تمام ما يغزون به من خيل وسلاح ونفقة وأجرة ، والحج من سبيل الله كما قال النبی صلی الله علیه وسلم .
وابن السبيل : هو المجتاز من بلد الى بلد .

« ج » الفیء :

وأما الفیء ، فاصله ما ذكره الله تعالى فى سورة الحشر التى انزلها الله فى غزوة بنى النضير بعد بدر من قوله تعالى (الحشر : ٦ — ١٠) : « وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء ، والله على كل شيء قدير . ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبيل ، كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم (١) ، وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ان الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون . والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون .

(١) دولة : متداولاً بين فئة الاغنياء .

والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ، ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا انك رؤوف رحيم . فذكر سبحانه وتعالى المهاجرين والانصار والذين جاءوا من بعدهم على ما وصف ، فدخل فى الصنف الثالث كل من جاء على هذا الوجه الى يوم القيامة ، كما دخلوا فى قوله تعالى « والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم » . (الانفال : ٧٥) ، وفى قوله : (التوبة : ١٠٠) : « والذين اتبعوهم باحسان » ، وفى قوله (الجمعة : ٣) « وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم » . ومعنى قوله : « فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب » أى ما حرركم ولا سقتم خيلا ولا ابلا . ولهذا قال الفقهاء : ان الفء هو ما أخذ من الكفار بغير قتال ، لأن ايجاف الخيل والركاب هو معنى القتال ، وسمى فيها الآن الله افاءه على المؤمنين أى رده عليهم من الكفار ، فان الأصل أن الله تعالى انما خلق الأموال اعانة على عبادته ، لأنه انما خلق الخلق لعبادته ، فالكافرون به اباح الله انفسهم التى لم يعبدوه بها واموالهم التى لم يستعينوا بها على عبادته لعباده المؤمنين الذين يعبدونه ، وأفاء اليهم ما يستحقونه ، كما يعاد على الرجل ما غصب من ميراثه وان لم يكن قبضه قبل ذلك ، وهذا مثل الجزية التى على اليهود والنصارى ، والمال الذى يصالح عليه العدو ، أو يهدونه الى سلطان المسلمين كالحمل الذى يحمل من بلاد النصرارى ونحوهم . وما يؤخذ من تجار أهل الحرب وهو

العشر ، ومن تجار أهل الذمة إذا اتجروا فى بلادهم وهو نصف العشر ، هكذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يأخذ ، وما يؤخذ من أموال ينقض العهد منهم ، والخراج الذى كان مضروبا فى الأصل عليهم ، وإن كان قد صار بعضه على بعض المسلمين .

ثم انه يجتمع مع الفئ جميع الأموال السلطانية التى لبيت مال المسلمين ، كالأموال التى ليس لها مالك معين ، مثل من مات من المسلمين وليس له وارث معين ، وكالفصوب والعمـواري والودائع التى تعذر معرفة أصحابها ، وغير ذلك من أموال المسلمين العقار والمنقول، فهذا ونحوه مال المسلمين ، وانما ذكر الله تعالى فى القرآن الفئ فقط لأن النبى صلى الله عليه وسلم ما كان يموت على عهده ميت الأ وله وارث معين لظهور الانساب فى أصحابه ، وقد مات مرة رجل من قبيلة فدفعت ميراثه الى أكبر تلك القبيلة أى أقربهم نسبا الى جدهم ، وقد قال بذلك طائفة العلماء كأحمد فى قول منصوص وغيره، ومات رجل لم يخلف الا عتيقا له فدفعت ميراثه الى عتيقه ، وقال بذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ، ودفعت ميراث رجل الى رجل من أهل قريته ، وكان صلى الله عليه وسلم هو وخلفاؤه يتوسعون فى دفع ميراث الميت الى من بينه وبينه نسب كما ذكرناه ، ولم يكن يأخذ من المسلمين الا الصدقات ، وكان يأمرهم أن يجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم كما أمر الله به فى كتابه .

ولم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر رضى الله عنه ، بل كان يقسم المال شيئاً فشيئاً . فلما كان فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كثر المال واتسعت البلاد وكثر الناس فجعل ديوانه العطاء للمقاتلة وغيرهم ، وديوان الجيش فى هذا الزمان مشتمل على أكثره ، وذلك الديوان هو أهم دواوين المسلمين ، وكان للأمصار دواوين الخراج والفىء وما يقبض من الأموال . وكان صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يحاسبون العمال على الصدقات والفىء وغير ذلك ، فصارت الأموال فى هذه الأزمان وما قبلها ثلاثة أنواع : نوع يستحق الإمام قبضه بالكتاب والسنة والاجماع كما ذكرناه . ونوع يحرم أخذه بالاجماع كالجبايات التى تؤخذ من أهل القرية لبيت المال لأجل قتيل قتل بينهم وإن كان له وارث ، أو على حد ارتكب ، وتسقط عنه العقوبة بذلك ، وكالمكوس التى لا يسوغ وضعها اتفاقاً . ونوع فيه اجتهاد وتنازع ، كمال من له ذو رحم وليس بلدى فرض ولا عصبية ونحو ذلك .

ظلم الولاة والرعية

وكثيراً ما يقع الظلم من الولاة والرعية : هؤلاء يأخذون ما لا يحل وهؤلاء يمنعون ما يجب ، كما قد يتظالم الجند والفلاحون وكما قد يترك بعض الناس من الجهاد ما يجب ، ويكتنز الولاة من مال الله ما لا يحل كنزه ،

وكذلك العقوبات على أداء الأموال فإنه قد يترك منها ما يباح أو يجب وقد يفعل ما لا يحل . والأصل فى ذلك أن كل من عليه ودیعة أو مضاربة أو شركة أو مال لموكله أو مال یتیم أو مال لبیت المال ، أو عنده دين وهو قادر على أدائه ، فإنه اذا امتنع من أداء الحق الواجب - من عين أو دين - وعرف أنه قادر على أدائه فإنه يستحق العقوبة حتى يظهر المال أو يدل على موضعه ، فإذا عرف المال وصبر على الحبس فإنه يستوفى الحق من المال ولا حاجة الى ضربه ، وإن امتنع من الدلالة على ماله ومن الإيفاء ، ضرب حتى يؤدي الحق أو يمكن من أدائه . وكذلك لو امتنع من أداء النفقة الواجبة عليه مع القدرة عليها ، لما روى عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لى الواجد يحل عرضه وعقوبته » رواه أهل السنن . وقال صلى الله عليه وسلم « مطل الفنى ظلم » أخرجاه فى الصحيحين . واللى هو المطل ، والظالم يستحق العقوبة والتعزير .

وهذا أصل متفق عليه : أن كل من فعل محرما أو ترك واجبا استحق العقوبة ، فإن لم تكن مقسدة بالشرع تعزيرا يجتهد فيه ولى الأمر ، فيعاقب الفنى الماطل بالحبس ، فإن أصر عوقب بالضرب حتى يؤدي الواجب . وقد نص على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم رضى الله عنهم ، ولا أعلم فيه خلافا . وقد روى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبى صلى الله عليه وسلم لما

صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح سأل بعض اليهود وهو (سعية) عم حبي بن أخطب عن كنز مال حبي بن أخطب ، فقال : أذهبته النفقات والحروب . فقال : « العهد قريب ، والمال أكثر من ذلك » فدفع النبي صلى الله عليه وسلم سعية الى الزبير فمسه بعذاب . فقال : « قد رأيت حبيبا يطوف فى خربة ههنا . فذهبوا فطافوا فوجدوا المسك فى الخربة » . وهذا الرجل كان ذميا ، والذمي لا تحمل عقوبته الا بحق ، وكذلك كل من كتم ما يجب اظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك يعاقب على ترك الواجب .

وما أخذ ولاية الاموال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فاولى الامر العادل استخراجه منهم ، كالهدايا التى يأخذونها بسبب العمل . قال أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه « هدايا العمال غلول » وروى ابراهيم الحربى فى « كتاب الهدايا » عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « هدايا الأمراء غلول » ، وفى الصحيحين عن أبى حميد الساعدى رضى الله عنه قال « استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي الى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول : هذا لكم ، وهذا أهدي الى ؟ فهلا جلس فى بيت او بيت أمه فينظر أيهدي اليه أم لا ؟ والذي نفسى بيده ، لا يأخذ منه شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله

على رقبته ، ان كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر (١) ، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتى ابطيه (٢) : اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ ثلاثا » .

وكذلك محاباة الولاة فى المعاملة من المباينة والمؤاجرة والمضاربة والمساواة والمزارعة ونحو ذلك من نوع الهدية . ولهذا شاطر عمر بن الخطاب رضى الله عنه من عماله من كان له فضل ودين لا يتهم بخيانة ، وانما شاطرهم لما كانوا خصوا به لاجل الولاية من محاباة وغيرها وكان الأمر يقتضى ذلك لانه كان امام عدل يقسم بالسوية ، فلما تغير الامام والرعية ، كان الواجب على كل انسان ان يفعل ما يقدر عليه ويترك ما حرم عليه ولا يحرم عليه ما اباح الله له ، وقد يبغى الناس من الولاة بمن يمتنع من الهدية ونحوها ، ليتمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم ، فيكون من أخذ منهم عوضا على كف ظلم وقضاء حاجة مباحة أحب اليهم من هذا ، فان الأول قد باع آخرته بدنيا غيره ، وأخسر الناس صفقة من باع آخرته بدنيا غيره ، وانما الواجب كف الظلم عنهم بحسب القدرة ، وقضاء حوائجهم التى لا تتم مصلحة الناس الا بها : من تبليغ ذى السلطان حاجاتهم ، وتعريفه بأمورهم ، ودلالته على مصالحهم ، وصرفه عن مفاسدهم بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة ، كما يفعل ذوو الأغراض من الكتاب ونحوهم

(١) اليعازر صوت الغنم .

(٢) بياضهما غير الناصع .

فى اغراضهم ، ففى حديث هند بن أبى هالة رضى الله
 عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول « أبلغونى
 فى حاجة من لا يستطيع ابلاغها ، فان من أبلغ ذا سلطان
 حاجة من لا يستطيع ابلاغها ثبت الله قدميه على الصراط
 يوم تزل الأقدام » . وقد روى الامام أحمد وأبو داود
 فى سنته عن أبى امامة الباهلى رضى الله عنه قال :
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من شفع لأخيه
 شفاعة فأهدى له عليها فقد أتى بابا عظيما من أبواب
 الربا » وروى ابراهيم الحري عن عبد الله بن مسعود رضى
 الله عنه قال « السحت أن يطلب الحاجة للرجل فيقضى
 له فيهدى اليه فيقبلها » . وروى أيضا عن مسروق أنه كلم
 ابن زياد فى مظلمة فردها ، فأهدى له صاحبها وصيفا ،
 فرده عليه ، وقال : سمعت ابن مسعود يقول « من رد
 عن مسلم مظلمة فرزاه عليها قليلا أو كثيرا فهو
 سحت » . فقلت : يا أبا عبد الرحمن ما كنا نرى السحت
 الا الرشوة فى الحكم . قال : ذلك كفر . فأما اذا كان
 ولى الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو
 وذووه فلا ينبغى اعانة واحد منهما ، اذ كل منهما
 ظالم ، كلص سرق من لص ، وكالطائفتين المقتلتين على
 عصبية ورئاسة .

ولا يحل للرجل أن يكون عوناً على ظلم ، فان التعاون
 نوعان : تعاون على البر والتقوى من الجهاد واقامة
 الحدود واستيفاء الحقوق واعطاء المستحقين ، فهذا مما
 أمر الله به ورسوله ، ومن أمسك عنه خشية أن يكون

من أعوان الظلمة فقد ترك فرضا على الأعيان أو على الكفاية متوهما انه متورع ، وما أكثر ما يشتبه الجبن والفشل بالورع اذ كل منهما كف وامسك . والثانى تعاون على الاثم والعدوان ، كالاعانة على دم معصوم أو ضرب من لا يستحق الضرب ونحو ذلك ، فهذا الذى حرمه الله ورسوله . نعم اذا كانت الأموال قد اخذت بغير حق وقد تعذر ردها الى أصحابها - ككثير من الأموال السلطانية - فالاعانة على صرف هذه الأموال فى مصالح المسلمين كسداد الثغور ونفقة المقاتلة ونحو ذلك من الاعانة على البر والتقوى ، اذ الواجب على السلطان فى هذه الأموال - اذا لم يمكن معرفة أصحابها وردها عليهم ولا على ورثتهم - أن يصرفها مع التوبة ان كان هو الظالم الى مصالح المسلمين . وهذا هو قول جمهور العلماء كمالك وأبى حنيفة وأحمد ، وهو منقول عن غير واحد من الصحابة ، وعلى ذلك دلت الأدلة الشرعية كما هو منصوص فى موضع آخر ، وان كان غيره قد اخذها فعليه هو أن يفعل بها ذلك ، وكذلك لو امتنع السلطان من ردها كانت كالاعانة على انفاقها فى مصالح أصحابها أولى من تركها بيد من يضيعها على أصحابها وعلى المسلمين ، فان مدار الشريعة على قوله تعالى (التغابن : ١٦) : « واتقوا الله ما استطعتم » لقوله (آل عمران : ١٠٢) : « اتقوا الله حق تقاته » وعلى قول النبی صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » أخرجاه فى الصحيحين .

وعلى أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها وتبطليل
المفاسد وتقليها . فإذا تعارضت كان تحصيلها أعظم
المصلحتين بتفويت أدناها ، ودفع أعظم المفستين مع
احتمال أدناها هو المشروع ، والمعين على الاثم والعدوان
من أمان الظالم على ظلمه ، أما من أمان المظلوم على تخفيف
الظلم عنه أو على أداء المظلمة فهو وكيل المظلوم لا وكيل
الظالم ، بمنزلة الذى يقرضه أو الذى يتوكل فى حمل
المال له الى الظالم ، مثال ذلك ولى اليتيم والوقف اذا
طلب ظالم منه مالا فاجتهد فى دفع ذلك بمال أقل منه
اليه أو الى غيره بعد الاجتهاد التام فى الدفع فهو
محسن ، وما على المحسنين من سبيل . وكذلك وكيل
المالك - من المنادين والكتاب وغيرهم - الذى يتوكل
لهم فى العقد والقبض ، ودفع ما يطلب منهم ، ولا يتوكل
للاظالمين فى الأخذ ، وكذلك لو وضعت مظلمة على أهل
قرية أو درب أو سوق أو مدينة ، فتوسط رجل محسن
فى الدفع عنهم بفاية الامكان وقسطها بينهم على قدر
طاقتهم من غير محاباة لنفسه ولا لغيره ولا ارتشاء ،
بل توكل لهم فى الواقع عنهم والاعطاء ، كان محسنا .
لكن الغالب أن من يدخل فى ذلك يكون وكيل الظالمين
محاييا مرتشيا مخفرا لمن يريد ، وآخذا ممن يريد ، وهذا
من اكبر الظلمة الذين يحشرون فى تواييت من نار ،
هم وأعاونهم وأشباههم ، ثم يقدفون فى النار .

المصارف

وأما المصارف فالواجب أن يبدأ فى القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة ، كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة ، فمنهم المقاتلة الذين هم أهل النصر والجهد وهم أحق الناس بالفى ، فانه لا يحصل إلا بهم ، حتى اختلف الفقهاء فى مال الفى : هل هو المختص بهم ، أو مشترك فى جميع المصالح ؟ وأما سائر الأموال السلطانية فلجميع المصالح وفاقا إلا ما خص به نوع ، كالصدقات والمخمن .

ومن المستحقين ذو الولايات عليهم ، كالولاية والقضاة والعلماء والسعاة على المال جمعا وحفظا وقسمة ونحو ذلك ، حتى أئمة الصلاة والأؤذنين ونحو ذلك . وكذا صرفه فى الأمان والأجور لما يعم نفعه من سداد الشفور بالكراع والسلاح وعمارة ما يحتاج الى عمارته من طرقات الناس كالجسور والقنساطر وطرقات المياه كالأنهار .

ومن المستحقين ذو الحاجات ، فان الفقهاء قد اختلفوا هل يقدمون فى غير الصدقات من الفى ونحوه على غيرهم ؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره ، منهم من قال : المال استحق بالاسلام فيشتركون فيه كما يشترك الورثة فى الميراث . والصحيح أنهم يقدمون ، فان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقدم ذوى الحاجات كما قدمهم فى مال بنى النضير . وقال عمر بن الخطاب ~~الخطاب~~

رضى الله عنه « ليس أحد أحق بهذا المال من أحد ، إنما هو الرجل وسابقتة ، والرجل وغناؤه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وحاجته » . فجعلهم عمر رضى الله عنه أربعة أقسام : الأول ذوو السوابق الذين بسابقتهم حصل المال ، الثانى من يقضى عن المسلمين فى جلب المنافع لهم ، كولاة الأمور ، والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا . الثالث من يبلى بلاء حسنا فى دفع الضرر عنهم كالمجاهدين فى سبيل الله من الأجناد والعيون من القصاد والناصحين ونحوهم . والرابع ذوو الحاجات . وإذا حصل من هؤلاء متبرع فقد أغنى الله به ، والا أعطى ما يكفيه وقدر عمله .

وإذا عرفت أن العطاء يكون بحسب حاجته فى مال المصالح ، وفى الصدقات أيضا ، فما زاد على ذلك لا يستحقه الرجل الا كما يستحقه نظرائه ، مثل أن يكون شريكا فى غنيمة أو ميراث .

ولا يجوز للامام أن يعطى أحدا مالا يستحقه لهوى نفسه من قرابة بينهما أو مودة ونحو ذلك ، فضلا عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه كمعطية المخنثين من الصبيان المردان - الأحرار والماليك - ونحوهم ، والبغايا والمغنين ونحو ذلك ، أو اعطاء العرافين من الكهان والمنجمين ونحوهم . لكن يجوز - بل يجب - الاعطاء لتأليف من يحتاج الى تأليف قلبه . وإن كان هو لا يحل له أخذ ذلك ، كما أتاح الله تعالى فى القرآن العطاء للمؤلفة قلوبهم من الصدقات : وكما كان النبى صلى الله

عليه وسلم يعطى المؤلفه قلوبهم من الفء ونحوه ، وهم السادة المطاعون فى عشائهم ، كما كان النبى صلى الله عليهم وسلم يعطى الأقرع بن حابس سيد بنى تميم ، وعيينه بن حصن سيد بنى فزارة ، وزيد الخير الطائى سيد بنى نبهان ، وعلقمة بن علاثة العامرى سيد بنى كلاب ، ومثل سادات قريش من الطلقاء : كصفوان بن أمية ، وعكرمة بن أبى جهل ، وأبى سفيان بن حرب ، وسهل بن عمر ، والحارث بن هشام ، وعدد كثير .

ففى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال « بعث على وهو باليمن بلهية فى تربتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر : الأقرع بن حابس الحنظلى ، وعيينة ابن حصن الفزارى ، وعلقمة بن علاثة العامرى ، ثم أحد أحد بنى كلاب ، وزيد الخير الطائى أحد بنى نبهان .

قال : ففضبت قريش والأنصار ، فقالوا : يعطى صناديد نجد ويدعنا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انى انما فعلت ذلك لتأليفهم . فجاء رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين نأتىء الجبين مخلوق الرأس فقال : اتق الله يا محمد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فمن يطع الله ان عصيته ؟ أيامنى اهل الأرض ولا تأمنونى ؟ قال : ثم أدبر الرجل ، فاستأذن رجل من القوم فى قتله - ويروون انه خالد بن الوليد - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان من ضُطِّئ (١) هذا قوما

(١) يضطئ : الاصل ، يريد أنه يخرجهم من نسله .

يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الاسلام
ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون من الاسلام كما يمرق
السهم من الرمية ، لئن ادركتهم لاقتلنهم قتل عاد .
وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : « اعطى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن حرب وصفوان
ابن امية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس ، كل انسان
منهم مائة من الابل ، واعطى عباس بن مرداس دون ذلك
فقال عباس بن مرداس :

اتجعل نهبي ونهب العبي
د بين عيينة والاقـرع
وما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس فى المجمع
وما كنت دون امرئ منهما

ومن يخفض اليوم لا يرفع
قال : فاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة
رواه مسلم .

والعبيد اسم فرس له ، والمؤلفة قلوبهم نوعان :
كافر ومسلم . فالكافر اما ان ترجى بعطيته منفعة
كاسلامه او دفع مضرتة اذا لم تندفع الا بذلك ، والمسلم
المطاع يرجى بعطيته المنفعة ايضا كحسين اسلامه ا
اسلام نظيره ، او جباية المال ممن لا يعطيه ، الا لخوف
او لنكاية فى العدو ، او كف ضرره عن المسلمين او
لم ينكف الا بذلك . وهذا النوع من العطاء وان كان
ظاهره اعطاء الرؤساء وترك الضعفاء كفا يفعل الملوك

فالأعمال بالنيات ، فإذا كان القصد بذلك مصلحة الدين وأهله كان من جنس عطاء النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، وإن كان المقصود ألعو في الأرض والفساد كان من جنس عطاء فرعون ، وإنما ينكره ذو الدين الفاسد كذى الخويصرة الذى أنكره على النبي صلى الله عليه وسلم حتى قال فيه ما قال ، وكذلك حزبه الخوارج أنكروا على أمير المؤمنين على رضى الله عنه ما قصد به المصلحة من التحكيم ، ومحو اسمه ، وما تركه من سبى نساء المسلمين وصبيانهم ، وهؤلاء أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم لأن معهم ديناً فاسداً لا تصلح به دنيا ولا آخرة ، وكثيراً ما يشتبه الورع الفاسد بالجبين والبخل كلاهما فيه ترك الفساد لخشية الله تعالى بترك ما يؤمر به من الجهاد والنفقة ، جبناً وبخلاً ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « شر ما فى المرء شح هالع ، وجبن خالع » قال الترمذى حديث صحيح ، وكذلك قد يترك الإنسان العمل ضناً أو اظهار أنه ورع ، وإنما هو كبر وإرادة للعلو .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » كلمة جامعة كاملة ، فإن النية للعبل كالروح للجسد ، والأفكل واحد من الساجد لله والساجد للشمس والقمر قد وضع جبهته على الأرض فصورتها واحدة ، ثم هذا أقرب الخلق الى الله تعالى وهذا أبعد الخلق عن الله ، وقد قال الله تعالى (البلد : ١٧) : « وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة » . وفى الاثر

« أفضل الايمان السماحة والصبر » فلا تتم رعاية الخلق وسياستهم الا بالجود الذى هو العطاء والنجدة التى هى الشجاعة ، بل لا يصلح الدين والدنيا الا بذلك ، ولهذا كان من لا يقوم بهما سلبه الامر ونقله الى غيره ، كما قال الله تعالى (التوبة : ٣٨ - ٣٩) : « يا ايها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اناقلتم الى الارض ، ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل . الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ، ويستبدل قوما غيركم ، ولا تضره شيئا . والله على كل شئ قدير » وقال تعالى (سورة محمد : ٣٨) : « ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا فى سبيل الله فمنكم من يبخل ، ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه ، والله الغنى وأنتم الفقراء ، وأن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم » وقد قال الله تعالى (الحديد : ١٠) : « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى » فعلق الامر بالانفاق الذى هو السخاء ، والقتال الذى هو الشجاعة . وكذلك قال تعالى فى غير موضع (التوبة : ٤١) : « وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله » وبين أن البخل من الكبائر فى قوله تعالى (آل عمران : ١٨٩) : « ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة » وفى قوله (التوبة : ٣٤) : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل

الله فبشرهم بعذاب اليم « الآية .

وكذلك الجبن فى مثل قوله تعالى (الانفال : ١٦) :
« ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى
فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير »
وفى قوله (التوبة : ٥٦) : « ويحلفون بالله انهم لمنكم ،
وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون » وهو كثير فى الكتاب
والسنة ، وهذا مما اتفق عليه اهل الارض حتى انهم
يقولون فى الامثال العامة : لا طعنة ، ولا جفنة (١) .
ويقولون : لا فارس الخيل ، ولا وجه العرب .

ولكن افترق الناس هنا ثلاث فرق : فريق غلب عليهم
حب العلو فى الارض والفساد ، فلم ينظروا فى عاقبة
المعاد ، وراوا ان السلطان لا يقوم الا بعتاء ، وقد لا يأتى
العتاء الا باستخراج اموال من غير حلها ، فصاروا نهابين
وهايين . وهؤلاء يقولون لا يمكن ان يتولى على الناس الا
من يأكل ويطعم ، فانه اذا تولى العفيف الذى لا يأكل
ولا يطعم سخط عليه الرؤساء وعزلوه ان لم يضره فى
نفسه وماله . وهؤلاء نظروا فى عاجل دنياهم واهملوا
الاجل من دنياهم وآخرتهم ، فعاقبتهم عاقبة رديئة فى
الدنيا والاخرة ، ان لم يحصل لهم ما يصلح عاقبتهم من
توبة ونحوها .

وفريق عندهم خوف من الله تعالى ودين يمنهم عما
يعتقدونه قبيحا من ظلم الخلق وفعل المحارم ، فهذا حسن
(١) أى لا فجة فى الحرب ، ولا طعام فى السلم .

واجب ، ولكن قد يعتقدون مع ذلك ان السياسة لا تتم الا بما يفعله أولئك من الحرام فيتمنعون عنها مطلقا ، وربما كان في نفوسهم جبن أو بخل أو ضيق ينضم الى ما معهم من الدين ، فيقعون أحيانا في ترك واجب يكون تركه أضر عليهم من بعض المحرمات ، ويقعون في النهي عن واجب يكون النهي عنه من الصد عن سبيل الله ، وقد يكونون متأولين ، وربما اعتقدوا أن انكار ذلك واجب ولا يتم إلا بالقتال فيقاتلون المسلمون ، كما فعلت الخوارج ، فهؤلاء لا تصلح بهم الدنيا ولا الدين الكامل ، لكن قد يصلح بهم كثير من أنواع الدين وبعض أمور الدنيا ، وقد يعفى عنهم فيما اجتهدوا فيه فأخطأوا ويفقر لهم قصورهم ، وقد يكونون من « الأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » (الكهف : ١٠٣) . وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه ولا يعطى غيره ، ولا يرى أنه يتألف الناس من الكبار والفجار لا بمال ولا بنفع ، ويرى أن إعطاء المؤلفة قلوبهم من نوع الجور والعطاء المحرم .

الفريق الثالث الأمة الوسط وهم أهل دين محمد صلى الله عليه وسلم وخلفائه على عامة الناس وخاصتهم الى يوم القيامة ، وهو اتفاق المال والمنافع للناس - وإن كانوا رؤساء - بحسب الحاجة الى صلاح الأحوال ولاقامة الدين والدنيا التي يحتاج اليها الدين وعفته في نفسه ، فلا يأخذ مالا يستحقه فيجمعون بين التقوى والاحسان « إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون »

(النحل : ١٢٨) ، ولا تتم السياسة الدينية الا بهذا ، ولا يصلح الدين والدنيا الا بهذه الطريقة ، وهذا هو الذى يطعم الناس ما يحتاجون الى طعامه . ولا يأكل هو الا الحلال الطيب . ثم هكذا يكفيه من الانفاق اقل مما يحتاج اليه الاولون ، فان الذى يأخذ لنفسه تطمع فيه النفوس ما لا تطمع فى العفيف ، ويصلح به الناس فى دينهم ما لا يصلحون بالثانى ، فان العفة مع القسوة تقوى حرمة الدين ، وفى الصحيحين عن أبى سفيان بن حرب « ان هرقل ملك الروم قال له عن النبى صلى الله عليه وسلم . بماذا يأمركم ؟ قال : يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة » وفى الأثر « ان الله أوحى الى ابراهيم الخليل عليه السلام : يا ابراهيم ، اتدرى لم اتخذتك خليلا ؟ لأنى رأيت العطاء أحب اليك من الأخذ » وهذا الذى ذكرناه فى الرزق والعطاء الذى هو السخاء وبذل المنافع ، نظيره فى الصبر والفضب الذى هو الشجاعة ودفع المضار .

فان الناس ثلاثة أقسام : قسم يفضبون لنفوسهم ولربهم . وقسم لا يفضبون لنفوسهم ولا لربهم . والثالث هو الوسط : ان يفضب لربه لا لنفسه . كما فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : « ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده خادما له ولا امرأة ولا دابة ولا شيئا قط الا أن يجاهد فى سبيل الله . ولا نيل منه شيء فانتقم لنفسه قط الا أن تنتهك حرمة الله ، فإذا انتهكت حرمة الله لم يقم لغضبه شيء حتى

ينتقم الله « فأما من يفضب لنفسه لا لربه أو يأخذ لنفسه ولا يعطى غيره ، فهذا القسم الرابع شر الخلق ، لا يصلح بهم دين ولا دنيا ، كما أن الصالحين أرباب السياسة الكاملة هم الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات ، وهم الذين يعطون ما يصلح الدين بعطائه ، ولا يأخذون إلا ما أبيح لهم ، ويفضبون لربهم إذا انتهكت محارمه ، ويعفون عن حظوظهم . وهذه أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بذله ودفعه ، وهى أكمل الأمور ، وكل ما كان إليها أقرب أفضل . فليجتهد المسلم فى التقرب إليها بجهد ، ويستغفر الله بعد ذلك من قصوره أو تقصيره بعد أن يعرف كمال ما بعث الله تعالى به محمدا صلى الله عليه وسلم من الدين ، فهذا فى قول الله سبحانه وتعالى (النساء : ٥٨) : « أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » والله أعلم .

حدود الله

التعريف بحدود الله

وأما قوله تعالى (النساء : ٥٨) . « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » فإن الحكم بين الناس يكون فى الحدود والحقوق . وهما قسمان :

فالقسم الأول الحدود والحقوق التى ليست لقوم معينين ، بل منفعتها لمطلق المسلمين أو نوع منهم . وكلهم محتاج إليها ، وتسمى حدود الله وحقوق الله ، مثل حد قطاع الطريق والسراق والزناة ونحوهم ، ومثل الحكم فى الأموال السلطانية والوقوف والوصايا التى ليست لمعين ، فهذه من أهم أمور الولايات . ولهذا قال على بن أبى طالب رضى الله عنه « لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة . فقليل : يا أمير المؤمنين ، هذه البرة قد عرفناها ، فما بال الفاجرة ؟ فقال : يقام بها الحدود ، وتأمين بها السبل ، ويجاهد بها العدو ، ويقسم بها الفئء » . وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به ، وكذلك تقام الشهادة فيه

من غير دعوى أحد به ، وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق : هل يفتقر الى مطالبة الموقوف بماله ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره ، لكنهم متفقون على أنه لا يحتاج الى مطالبة الموقوف بالحد ، وقد اشترط بعضهم المطالبة بالمال لئلا يكون للسارق فيه شبهة ، وهذا القسم يجب اقامته على الشريف والوضيع والقوى والضعيف ، ولا يحل تعطيله لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرها ، ولا تحل الشفاعة فيه ، ومن عطله لذلك وهو قادر على اقامته فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ، وهو ممن اشترى بآيات الله ثمنا قليلا . روى أبو داود في سننه عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره . ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ، ومن قال في مسلم دين ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال ، قيل : يا رسول الله ، وما ردغة الخبال ؟ قال : عصارة أهل النار » : فذكر النبي صلى الله عليه وسلم الحكام والشهداء والخصماء ، وهؤلاء أركان الحكم . وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنهما « أن قريشا أهمهم شأن المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد ؟ فقال : يا أسامة ، أتشفع في جد من حدود الله ؟ إنما هلك بنو إسرائيل أنهم كانوا

إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . والذي نفس محمد بيده ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

ففى هذه القصة عبرة ، فان أشرف بيت كان فى قريش بطنان : بنو مخزوم وبنو عبد مناف . فلما وجب على هذه القطع بسرقتها التى هى جحود العارية على قول بعض العلماء ، أو سرقة أخرى غير هذه على قول آخرين ، وكانت من أكبر القبائل وأشرف البيوت وشفع فيها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة ، غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكر عليه دخوله فيما حرمه الله وهو الشفاعة فى الحدود ، ثم ضرب المثل بسيدة نساء العالمين ، وقد برأها الله من ذلك ، فقال « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » . وقد روى أن هذه المرأة التى قطعت يدها ثابتة وكانت تدخل بعد ذلك على النبى صلى الله عليه وسلم فيقضى حاجتها ، فقد روى أن السارق إذا تاب سبقتة يده إلى الجنة ، وإن لم يتب سبقتة يده إلى النار .

وروى مالك فى « الموطأ » أن جماعة أمسكوا لصا ليرفعوه إلى عثمان رضى الله عنه ، فتلقاهم الزبير فشفع فيه ، فقالوا : إذا رفع إلى عثمان فأشفع فيه عنده ، فقال : إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفع . يعنى الذى يقبل الشفاعة .

وكان صفوان بن أمية نائما على رداء له فى مسجد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء لص فسرّفه ،
فأخذه فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقطع
يده ، فقال : يا رسول الله أعلّى ردائي تقطع يده ؟ أنا
أهبه له . فقال : فهلا قبل أن تأتينى به عفوت عنه ،
ثم قطع يده . رواه أهل السنن . يعنى صلى الله عليه
وسلم أنك لو عفوت عنه قبل أن يأتينى به لكان ، فأما
بعد أن رفع إلى فلا يجوز تعطيل الحد لا بشفاعة ولا هبة
ولا غير ذلك . ولهذا اتفق العلماء فيما أعلم أن قاطع
الطريق واللص ونحوهما إذا رفعوا إلى ولي الأمر ثم تابوا
بعد ذلك لم يسقط الحد عنهم ، بل تجب إقامته وإن
تابوا ، فإن كانوا صادقين فى التوبة كان الحد كفارة لهم ،
وكان تمكينهم من ذلك من تمام التوبة بمنزلة رد الحقوق
إلى أهلها ، والتمكين من استيفاء القصاص فى حقوق
الآدميين ، وأصل هذا فى قول الله تعالى (النساء : ٨٥) :
« من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ، ومن
يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها . وكان الله على
كل شيئا مقبِطاً » . فإن الشفاعة إعانة الطالب حتى يصير
معه شفعا ، بعد أن كان وترا . فإن أعنته على بر وتقوى
كانت شفاعة حسنة ، وإن أعنته على إثم وعدوان كانت
شفاعة سيئة . والبر ما أمرت به ، والإثم ما نهيت عنه .
وإن كانوا كاذبين فإن الله لا يهدي كيد الخائنين . وقد
قال الله تعالى (المائدة : ٣٣ - ٣٤) : « إنما جزاء الذين
يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الأرض فسادا أن
يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو

ينفوا من الأرض . ذلك لهم خزي في الدنيا . ولهم في الآخرة عذاب عظيم . الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » . فاستثنى التائبين قبل القدرة عليهم فقط . فالتائب بعد القدرة عليه باق فيمن وجب عليه الحد للعموم والمفهوم والتعليل ، هذا اذا كان قد ثبت بالبينة . فاما اذا كان باقرار ، وجاء مقرا بالذنب تائبا ، فهذا فيه نزاع مذكور في غير هذا الموضع ، وظاهر مذهب أحمد انه لا تجب إقامة الحد في مثل هذه الصورة ، بل ان طلب الحد عليه أقيم ، وان ذهب لم يقم عليه حد . وعلى هذا حمل حديث ما عزم بن مالك لما قال « فهلا تركتموه » ؟ وحديث الذي قال : أصببت حدا فأقمه . مع آثار أخر . وفي سنن أبي داود والنسائي عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تعافوا الحدود فيما بينكم (١) » ، فما بلغنى من حد فقد وجب » وفي سنن النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمتطروا أربعين صباحا » . وهذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من العدو ، كما يدل عليه الكتاب والسنة ، فاذا أقيمت الحدود ، ظهرت طاعة الله ونقصت معصية الله تعالى ، فحصل الرزق والنصر ، ولا يجوز أن يؤخذ من الزاني أو السارق أو الشارب

(١) أى ليف بعضكم عن بعض

أو قاطع الطريق ونحوهم مال تعطل به الحدود - لا لبيت المال ولا لغيره - وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد سحت خبيث ، وإذا فعل ولى الأمر ذلك جمع فسادين عظيمين : أحدهما تعطيل الحد ، والثانى أكل السحت . فترك الواجب وفعل المحرم . قال الله تعالى (المائدة : ٦٣) : « لولا ينهاهم الربانيون والآخبار عن قولهم الاثم والكلهم السحت لبئس ما كانوا يصنعون » وقال الله تعالى عن اليهود (المائدة : ٤٢) : « سماعون للكذب آكلون للسحت » لأنهم كانوا يأكلون السحت من الرشوة التى تسمى البرطيل ، وتسمى أحيانا الهدية وغيرها . ومتى أكل السحت ولى الأمر احتاج أن يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها . وقد « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرتشئ والرائش » الواسطة الذى يمشى بينهما ، رواه أهل السنن . وفى الصحيحين « ان رجلين اختصما الى النبی صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما : يا رسول الله ، اقض بيننا بكتاب الله . فقال صاحبه وكان أفه منه - نعم يا رسول الله . اقض بيننا بكتاب الله وأئذن لى (١) . فقال : قل . فقال : ان ابنى كان عسيقا فى أهل هذا - يعنى أجيرا - فزنى بامراته فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، وان رجالا من أهل العلم أخبرونى ان على ابنى جلد مائة وتغريب عام ، وان على امرأة هذا الرجم ، فقال : والذي نفسى بيده ، لا قضين بينهما

(١) أى اصغ الى واستمع لى بأذنك .

بكتاب الله . المائة والخادم رد عليك . وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، وأغد يا أنيس على امرأة هذا فاسألها ، فان اعترفت فارجمها . فسألها ، فاعترفت ، فرجمها » ففى هذا الحديث ، انه لما بذل عن المذنب هذا المال لدفع الحد عنه ، أمر النبى صلى الله عليه وسلم بدفع المال الى صاحبه ، وأمر باقامة الحد ، ولم يأخذ المال للمسلمين من المجاهدين والفقراء وغيرهم ، وقد أجمع المسلمون على أن تعطيل الحد بمال يؤخذ أو غيره لا يجوز ، وأجمعوا على أن المال المأخوذ من الزانى ، والسارق ، والشارب ، والمحارب ، وقاطع الطريق ونحو ذلك - لتعطيل الحد - سحت خبيث .

وكثيرا مما يوجد من فساد أمور الناس انما هو لتعطيل الحد بمال أو جاه ، وهذا من اكبر الأسباب التى هى فساد أهل البوادرى والقرى والأمصار من الأعراب والتركمان والأكراد والفلاحين وأهل الأهواء كقيس ويمن ، وأهل الحاضرة . من رؤساء الناس وأعيانهم وفقرائهم ، وأمراء الناس ومقدميهم وجندهم ، وهو سبب سقوط حرمة المتولى وسقوط قدره من القلوب ، وانحلال أمره فاذا ارتشى وتبرطل على تعطيل حد ضعفت نفسه أن يقيم حدا آخر ، وصار من جنس اليهود الملعونين .

وأصل البرطيل هو الحجر المستطيل ، سميت به الرشوة لأنها تلقم المرتشى عن التسكلم بالحق كما يلقمه الحجر الطويل . كما قد جاء فى الأثر « اذا دخلت الرشوة من الباب ، خرجت الأمانة من الكوة » . وكذلك

إذا اخذ مال للدولة على ذلك ، مثل هذا السحت الذي يسمى التاديبات . الا ترى أن الأعراب المفسدين أخذوا لبعض الناس ، ثم جاءوا الى ولى الأمر فقادوا اليه خيلا يقدمونها له أو غير ذلك ، كيف يقوى طمعهم فى الفساد ، وتنكسر حرمة الولاية والسلطنة وتفسد الرعية . وكذلك الفلاحون وغيرهم ، وكذلك شارب الخمر ، إذا اخذ فدفع بعض ماله ، كيف يطمع الخمارون ، فيرجون إذا أمسكوا أن يقدموا بعض أموالهم ، فيأخذها ذلك الوالى سحتا . وكذلك ذوو الجاه إذا حموا أحدا أن يقام عليه الحد ، مثل أن يرتكب بعض الفلاحين جريمة ، ثم يأوى الى قرية نائب للسلطان أو أمير ، فيحصى على الله ورسوله ، فيكون ذلك الذى حماه ممن لعنه الله ورسوله ، فقد روى مسلم فى صحيحه عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا » . فكل من آوى محدثا من هؤلاء المحدثين فقد لعنه الله ورسوله ، وإذا كان النبی صلى الله عليه وسلم قد قال « أن من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله فى أمره » فكيف بمن منع الحدود وبقدرته ويده ، واعتاض عن المجرمين ، بسحت من المال يأخذه ، لا سيما الحدود على سكان البر ، فان من أعظم فسادهم حماية المعتدين منهم بجاه أو مال ، وسواء كان المال المأخوذ لبیت المال أو للوالى سرا أو علانية . وذلك جميعه محرم بإجماع المسلمين ، وهو مثل تضمين الحانات والخمر ، فان من مكن من ذلك

أو أمان أحدا عليه بمال يأخذه منه فهو من جنس واحد . والمال المأخوذ على هذا شبيه ما يؤخذ من مهر البغى وحلوان الكاهن ، وثمن الكلب ، وأجرة المتوسط فى الحرام الذى يسمى القواد ، قال صلى الله عليه وسلم « ثمن الكلب خبيث ، ومهر البغى خبيث ، وحلوان الكاهن خبيث » . رواه البخارى . فمهر البغى الذى يسمى حدود القحاب ، وفى معناه ما يعطاه المخنثون الصبيان من المال على الإحراز على الفجور بهم ، وحلوان الكاهن مثل حلاوة المنجم - ونحوه - على ما يخبر به من الأخبار المبشرة بزعمه ونحو ذلك .

وولى الأمر إذا ترك انكار المنكرات ، وإقامة الحدود عليها بمال يأخذه ، كان بمنزلة مقدم الحرامية . الذى يقاسم المحاربين على الأخيذة ، وبمنزلة القسود الذى يأخذ ما يأخذه ليجمع بين اثنين على فاحشة ، وكان حاله شبيها بحال عجزو السوء امرأة لوط ، التى كانت تدل الفجار على ضيفه التى قال الله تعالى فيها (الأعراف : ٨٢) : « فأنجيناه وأهله إلا امرأته كانت من الفافرين » وقال تعالى (هود : ٨١) « فأسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم ولا يلتفت منكم أحد ، إلا امرأتك أنه مصيبتها ما أصابهم » فعذب الله عجزو السوء القوادة بمثل ما عذب قوم السوء الذين كانوا يعملون الخبائث ، وهذا الآن هذا جميعه أخذ مال للاعانة على الاثم والعدوان . وولى الأمر انما نصب ليأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، وهذا هو مقصود الولاية .

فإذا كان الوالى يمكن من المنكر بمال يأخذه ، كان قد
 اتى بضد المقصود ، مثل من نصبته ليعينك على عدوك
 فأعان عدوك عليك . وبمنزلة من أخذ مالا ليجاهد به فى
 سبيل الله فقاتل به المسلمين . يوضح ذلك أن صلاح
 العباد بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فان صلاح
 المعاش والعباد فى طاعة الله ورسوله ، ولا يتم ذلك
 الا بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وبه صارت هذه
 الأمة خير أمة أخرجت للناس ، قال تعالى : (آل عمران :
 ١١٠) : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف
 وتنهون عن المنكر » ، وقال تعالى : (آل عمران : ١٠٤) :
 « ولتكن منكم أمة يذمون الى الخير ، ويأمرون بالمعروف ،
 وينهون عن المنكر » وقال تعالى (التوبة : ٧١) :
 « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرون
 بالمعروف وينهون عن المنكر » وقال تعالى عن بنى اسرائيل
 (المائدة : ٧٩) : « كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه .
 لبئس ما كانوا يفعلون » وقال تعالى (الأعراف : ١٦٥) :
 « فلما نسوا ما ذكروا به أنجيننا الذين ينهون عن
 السوء ، وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس بما كانوا
 يفسقون » فأخبر الله تعالى أن العذاب لما نزل نجى الدين
 ينهون عن السوء ، وأخذ الظالمين بالعذاب الشديد .
 وفى الحديث الثابت : أن أبا بكر الصديق رضى الله
 عنه خطب الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال : « أيها الناس انكم تفرعون هذه الآية
 وتضعونها على غير موضعها » (المائدة : ١٠٥) : « يا أيها

الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم»
وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« ان الناس اذا راوا المنكر فلم يغيروه اوشك ان يعمهم الله
بعقاب منه » . وفى حديث آخر : « ان المعصية اذا
أخفيت لم تضر الا صاحبها ، ولكن اذا ظهرت فلم تنكر
أضرت العامة » .

وهذا القسم الذى ذكرناه من الحكم فى حدود الله
وحقوقه مقصوده الأكبر هو الأمر بالمعروف والنهى عن
المنكر ، فالأمر بالمعروف مثل الصلاة والزكاة والصيام
والحج ، والصدق والأمانة ، وبالوالدين وصلة الأرحام ،
وحسن العشرة مع الأهل والجيران ، ونحو ذلك ،
فالواجب على ولى الأمر أن يأمر بالصلوات المكتوبات
جميع من يقدر على أمره ، ويعاقب التارك باجماع
المسلمين ، فان كان التاركون طائفة ممتنعة قوتلوا على
تركها باجماع المسلمين ، وكذلك يقاتلون على ترك الزكاة
والصيام وغيرهما ، وعلى استحلال ما كان من المحرمات
الظاهرة المجمع عليها ، كنكاح ذوات المحارم ، والفساد فى
الأرض ونحو ذلك ، فكل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من
شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة يجب جهادها حتى يكون
الدين كله لله ، باتفاق العلماء . وان كان التارك للصلاة واحدا
فقد قيل : انه يعاقب بالضرب والجس حتى يصلى ،
وجمهور العلماء على أنه يجب قتله اذا امتنع عن الصلاة
بعد أن يستتاب . فان تاب وصلى والا قتل ، وهل

يقتل كافرا او مسلما فاسقا؟ فيه قولان : وأكثر السلف على انه يقتل كافرا . وهذا كله مع الاقرار بوجوبها أما اذا جحد وجوبها فهو كافر باجماع المسلمين وكذلك من جحد سائر الواجبات المذكورة ، والمحرمات التى يجب القتال عليها ، فالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات هو مقصود الجهاد فى سبيل الله ، وهو واجب على الأمة باتفاق كما دل عليه الكتاب والسنة وهو من افضل الأعمال . « قال رجل : يا رسول الله دلنى على عمل يعدل الجهاد فى سبيل الله . قال : لا تستطيعه ، أو لا تطيقه . قال : أخبرنى به قال : هل تستطيع اذا خرج المجاهد ان تصوم ولا تفطر وتقوم ولا تفتر ؟ قال : ومن يستطيع ذلك ؟ قال : فذلك الذى يعدل الجهاد فى سبيل الله . . . » وقال : « ان فى الجنة لمائة درجة ، بين الدرجة الى الدرجة كما بين السماء والأرض أعدها الله للمجاهدين فى سبيله » كلاهما فى الصحيحين . وقال النبى صلى الله عليه وسلم « رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد فى سبيل الله » وقال الله تعالى (الحجرات : ١٥) : « انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وانفسهم فى سبيل الله ، اولئك هم الصادقون » وقال تعالى (التوبة : ١٩ - ٢٢) : « أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد فى سبيل الله ؟ لا يستوون عند الله ، والله لا يهدى القوم الظالمين . الذين آمنوا وهاجروا

وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم اعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون . يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم . خالدين فيها أبداً ، ان الله عنده أجر عظيم » .

عقوبة المحاربين

ومن ذلك عقوبة المحاربين ، وقطاع الطريق الذين يعترضون الناس بالسلاح فى الطرقات ونحوها ليفصبوهم المال مجاهرة ، من الأعراب والتركمان والأكراد والفلاحين وفسقة الجند أو مردة الحاضرة أو غيرهم . قال الله تعالى فيهم (المائدة : ٢٣) : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزى فى الدنيا ، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم » . وقد روى الشافعى رحمه الله فى سننه عن ابن عباس رضى الله عنه فى قطاع الطريق : إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض . وهذا قول كثير من أهل العلم كالشافعى وأحمد ، وهو قريب من قول أبى حنيفة رحمه الله . ومنهم من قال : للامام أن يجتهد فيهم فيقتل من رأى قتله مصلحة وإن كان لم يقتل ، مثل

ان يكون رئيسا مطاعا فيهم . ويقطع من رأى قطعه مصلحة وان كان لم يأخذ المال ، مثل ان يكون ذا جلد وقوة فى أخذ المال . كما أن منهم من يرى انه اذا أخذوا المال قتلوا وقطعوا وصلبوا ، والأول قول الأكثر ، فمن كان من المحاربين قد قتل ، فانه يقتله الامام حدا لا يجوز العفو عنه بحال باجماع العلماء ذكره ابن المنذر ، ولا يكون امره الى ورثة المقتول ، بخلاف ماله قتل رجلا لعداوة بينهما او خصومة او نحو ذلك من الاسباب الخاصة ، فان هذا دمه لأولياء المقتول : ان احبوا قتلوا : وان احبوا عفوا ، وان احبوا اخذوا الدية ، لانه قتله لفرض خاص .

وأما المحاربون فانما يقتلون لأخذ أموال الناس . فضرهم عام بمنزلة السراق فكان قتلهم حدا لله . وهذا متفق عليه بين الفقهاء ، حتى لو كان المقتول غير مكافئ للقاتل ، مثل أن يكون القاتل حرا والمقتول عبدا ، أو القاتل مسلما والمقتول ذميا أو مستأمنا ، فقد اختلف الفقهاء : هل يقتل فى المحاربة ؟ والأقوى انه يقتل ؛ لانه قتل للفساد العام حدا ، كما يقطع اذا أخذ أموالهم ، وكما يحبس بحقوقهم . واذا كان المحاربون الحرامية جماعة فالواحد منهم باشر القتل بنفسه والباقون له أعوان ورد له فقد قيل : انه يقتل المباشر فقط ، والجمهور على أن الجميع يقتلون ، ولو كانوا مائة . وان الردء والمباشر سواء ، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين . فان عمر بن

الخطاب رضى الله عنه قتل ربيعة المحاربين . والربيثة هو الناظر ، الذى يجلس على مكان ينظر منه لهم من يجيء . ولأن المباشر انما يمكن من قبله بقوة الردء ومعونته والطائفة اذا انتصر بعضها ببعض حتى صاروا ممتنعين فهم مشتركون فى الثواب والعقاب . كالمجاهدين فان النبى صلى الله عليه وسلم قال « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسمى بدمتهم ادناهم ، وهم يد على من سواهم ، ويرد متسريهم على قعدهم » . يعنى ان جيش المسلمين اذا تسرت منه سرية فغنمت مالا فان الجيش يشاركها فيما غنمت ، لانها بظهره وقوته تمكنت . ولكن تنفل عنه نفلا ، فان النبى صلى الله عليه وسلم كان ينفل السرية اذا كانوا فى بدايتهم الربع بعد الخمس ، فاذا رجعوا الى اوطانهم وتسرت سرية نفلهم الثلث بعد الخمس ، وكذلك لو غنم الجيش غنيمة شاركتها السرية ، لانها فى مصلحة الجيش ، كما قسم النبى صلى الله عليه وسلم لطلحة والزبير يوم بدر ، لأنه كان قد بعثهما فى مصلحة الجيش . فأعوان الطائفة الممتنعة وانصارها منها فيما لهم وعليهم ، وهكذا المقتتلون على باطل لا تأويل فيه ، مثل المقتتلين على عصبية ودعوى جاهلية كقيس ويمن نحوهم - ظالمتان ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار ، قيل يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : أراد قتل صاحبه » أخرجاه فى الصحيحين ، وتضمن كل طائفة ما اتلفتة الأخرى من

نفس ومال ، وان لم يعرف عين القاتل ، لأن الطائفة الواحدة الممتنع بعضها ببعض كالشخص الواحد ، وأما إذا أخذوا المال فقط ولم يقتلوا - كما قد يفعله الأعراب كثيرا - فإنه يقطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى عند أكثر العلماء كأبى حنيفة والشافعى وأحمد وغيرهم ، وهذا معنى قول الله تعالى (المائدة : ٣٣) : « أو تقطع أيديهم وأرجلهم » تقطع اليد التى يبطش بها والرجل التى يمشى عليها ، وتحسم يده ورجله بالزيت المغلى ونحوه لينحسم الدم فلا يخرج فيفضى الى تلفه . وكذلك تحسم يد السارق بالزيت . وهذا الفعل قد يكون أزجر من القتل ، فان الأعراب وفسقة الجند وغيرهم إذا رأوا دائما من هو بينهم مقطوع اليد والرجل ذكروا بذلك جرمه فارتدعوا . بخلاف القتل فإنه قد ينسى ، وقد يؤثر بعض النفوس الأبية قتله على قطع يده ورجله من خلاف ، فيكون هذا أشد تنكيلا له والامثاله . وأما إذا شهروا السلاح ولم يقتلوا نفسا ، ولم يأخذوا مالا ثم أغمدوه ، أو هربوا ، أو تركوا الحراب فإنهم ينفون ، فقليل : نفيهم تشريدهم فلا يتركون يأوون فى بلد . وقيل : هو حبسهم ، وقيل : هو ما يراه الامام اصلح : من نفى أو حبس أو نحو ذلك .

والقتل المشروع هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه ، لان ذلك أوحى (١) أنواع القتل . وكذلك شرع الله قتل

(١) أى أسرع .

ما يباح قتله من الأدميين والبهائم اذا قدر عليه على هذا الوجه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله كتب الاحسان على كل شيء : فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » وقال « ان أعف الناس قتلة أهل الايمان » . وأما الصليب المذكور فهو رفعهم على مكان عال ليراهم الناس ويشتهر أمرهم ، وهو بعد القتل عند جمهور العلماء ، ومنهم من قال : يصلبون ثم يقتلون ، وهم مصلبون . وقد جوز بعض العلماء قتلهم بغير السيف ، حتى قال : يتركون على المكان العالي ، حتى يموتوا حتف أنوفهم بلا قتل .

فأما التمثيل فى القتل فلا يجوز الا على وجه القصاص ، وقد قال عمران بن حصين رضى الله عنهما « ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الا أمرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة حتى الكفار اذا قتلناهم فأنا لا نمثل بهم بعد القتل ولا نجدع آذانهم وأنوفهم ، ولا نبقر بطونهم ، الا أن يكونوا فعلوا ذلك بنا ، فنفعل بهم ما فعلوا . والترك أفضل كما قال الله تعالى (النحل : ١٢٦ - ١٢٧) : « وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين . واصبر وما صبرك الا بالله » قيل : انها نزلت لما مثل المشركون بحمرة وغيره من شهداء أحد رضى الله عنهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لئن أظفرنى الله بهم لأمثلن بضعفى ما مثلوا بنا » فأنزل الله هذه الآية ، وان كانت قد نزلت قبل ذلك

بمكة مثل قوله (الأسراء : ٨٥) : « ويسألونك عن الروح
 قل الروح من أمر ربي » وقوله (هود : ١١٤) : « وأقم
 الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ، ان الحسنات
 يذهبن السيئات » وغير ذلك من الآيات التي نزلت بمكة
 ثم جرى بالمدينة سبب يقتضي الخطاب ، فانزلت مرة
 ثانية . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بل نصبر »
 وفي صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه
 قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعث اميرا على
 سرية أو جيش ، أو في حاجة نفسه ، أو صاهم بتقوى
 الله تعالى ، ويمن معه من المسلمين خيرا ، ثم يقول
 « اغزوا بسم الله وفي سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ،
 لا تغلوا ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا » .

ولو شهروا السلاح في البنيان لا في الصحراء لاخذ
 المال فقد قيل : انهم ليسوا محاربين ، بل هم بمنزلة
 المختلس والمنتهب ، لأن المطلوب يدركه الفوئ اذا
 استفثك بالناس ، وقال اكثرهم : ان حكمهم في البنيان
 والصحراء واحد ، وهذا قول مالك في المشهور عنه
 والشافعي واكثر اصحاب احمد وبعض اصحاب أبي
 حنيفة ، بل هم في البنيان أحق بالعقوبة منهم في
 الصحراء ، لأن البنيان محل الأمن والطمأنينة ، ولأنه محل
 تناصر الناس وتعاونهم ، فاقدامهم عليه يقتضي شدة
 المحاربة والمغالبة ، ولأنهم يسلبون الرجل في داره جميع
 ماله ، والمسافر لا يكون معه غالبا الا بعض ماله . وهذا

الصواب لا سيما هؤلاء المحترفون (١) الذين تسميهم العامة في الشام ومصر المنسر ، وكانوا يسمون ببغداد « العيارين » . ولو حاربوا بالعصى والحجارة المقلوفة بالابدى ، أو المقاليح ونحوها ، فهم محاربون أيضا . وقد حكى عن بعض الفقهاء « لا محاربة الا بالمحدد » وحكى بعضهم الاجماع على ان المحاربة تكون بالمحدد والمثقل . وسواء كان فيه خلاف أو لم يكن ، فالصواب الذي عليه جماهير المسلمين ان من قاتل على اخذ المال بأى نوع كان من أنواع القتال فهو محارب قاطع ، كما ان قاتل المسلمين من الكفار - بأى نوع كان من أنواع القتال - فهو حربى ، ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيف أو رمح أو سهم أو حجارة أو عصا ، فهو مجاهد فى سبيل الله .

وأما اذا كان يقتل النفوس سرا لأخذ المال ، مثل الذى يجلس فى خان يكرهه لأبناء السبيل ، فاذا انفرد يقوم منهم قتلهم وأخذ أموالهم ، أو يدعو الى منزله من يستأجره لخياطة أو طب أو نحو ذلك فيقتله ويأخذ ماله ، وهذا يسمى القتل غيلة ، ويسميهم بعض الصمامة المرجين (٢) ، فاذا كان أخذ المال فهل هم كالمحاربين ، أو يجرى عليهم حكم القود ؟ فيه قولان للفقهاء : أحدهما أنهم كالمحاربين ، لأن القتل بالحيلة كالقتل مكابرة ، كلاهما

(١) فى نسخة المتحزون .

(٢) فى نسخة : المرشدين .

لا يمكن الاحتراز منه ، بل قد يكون ضرر هذا اشد لأنه لا يدري به . والثاني أن المحارب هو المجاهر بالقتال ، وأن هذا المقتال يكون أمره الى ولى الدم . والأول أشبه بأصول الشريعة ، بل قد يكون ضرر هذا اشد لأنه لا يدري به .

واختلف الفقهاء أيضا فيمن يقتل السلطان ، كقتلة عثمان وقاتل على رضى الله عنهما : هل هم كالمحاربين فيقتلون جدا ، أو يكون أمرهم الى أولياء الدم ؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره ، لأن فى قتله فسادا .

قتال المحاربين

وهذا كله اذا قدر عليه ، فاما اذا طلبهم السلطان أو نوابه لاقامة الحد . بلا عدوان فامتنعوا عليه فانه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء حتى يقدر عليهم . ومتى لم يتقادوا الا بقتال يفضى الى قتلهم كلهم قوتلوا ، وان افضى الى ذلك سواء كانوا قد قتلوا أو لم يقتلوا . ويقتلون فى القتال كيفما أمكن فى العنق وغيره . ويقاقل من قاتل معهم ممن يحميهم ويعينهم . فهذا قتال ، وذاك اقامة حد ، وقتال هؤلاء أوكد من قتال الطوائف الممتنعة عن شرائع الاسلام ، فان هؤلاء قد تحزبوا لفساد النفوس والأموال ، وهلاك الحرث والنسل ، ليس مقصودهم اقامة دين ولا ملك ، وهؤلاء كالمحاربين الذين ياوون الى حصن أو مفارة أو راس جبل أو بطن واد

ونحو ذلك ، يقطعون الطريق على من مر بهم ، وإذا جاءهم جند ولى الامر يطلبهم للدخول فى طاعة المسلمين والجماعة لاقامة الحدود قاتلوهم ودفعوهم ، مثل الأعراب الذين يقطعون الطريق على الحاج أو غيره من الطرقات ، أو الجبلية الذين يعتصمون برعوس الجبال أو المغارات لقطع الطريق ، وكالأحلاف الذين تحالفوا لقطع الطريق بين الشام والعراق ، ويسمون ذلك النهيضة فانهم يقاتلون كما ذكرناه ، لكن قتالهم ليس بمنزلة قتال الكفار ، اذا لم يكونوا كفارا ، ولا تؤخذ أموالهم الا أن يكونوا اخدوا أموال الناس بغير حق ، فان عليهم ضمانها ، فيؤخذ منهم بقدر ما اخدوا ، وإن لم نعلم عين الأخذ . وكذلك لو علم عينه فان الردء والمباشر سواء كما قلناه ، لكن اذا عرف عينه كان قرار الضمان عليه ، ويرد ما يؤخذ منه على أرباب الأموال ، فان تعذر الرد عليهم كان لمصالح المسلمين من رزق الطائفة المقاتلة لهم وغير ذلك . بل المقصود من قتالهم التمكن منهم لاقامة الحدود ومنعهم من الفساد ، فاذا جرح الرجل منهم جرحا مثنخا لم يجهز عليه حتى يموت ، الا أن يكون قد وجب عليه القتل . واذا هرب وكفانا شره لم نتبعه ، الا أن يكون عليه حد ، أو نخاف عاقبته ، ومن أسر منهم أقيم عليه الحد الذى يقام على غيره . ومن الفقهاء من يشهد فيهم حتى يرى غنيمة أموالهم وتخمسها ، وأكثرهم يأبون ذلك ، فأما اذا تحيزوا الى مملكة طائفة خارجة عن شريعة

الاسلام ، واعانوهم على المسلمين قوتلوا ققتالهم .

وأما من كان لا يقطع الطريق ولنسكنه ياخذ خفارة أو ضريبة من أبناء السبيل على الرعوس والدواب والأحمال ونحو ذلك ، فهذا مكاس ، عليه عقوبة المكاسين ، وقد اختلف الفقهاء فى جواز قتله وليس هو من قطاع الطريق ، فان الطريق لا ينقطع به مع أنه اشد الناس عذاباً يوم القيامة ، حتى قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الغامدية « لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له » (١) ، ويجوز للمظلومين الذين تراد أموالهم قتل المحاربين باجماع المسلمين ، ولا يجب أن يبذل لهم من المال لا قليل ولا كثير اذا أمكن قتالهم ، فان النبى صلى الله عليه وسلم قال « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد » وهذا الذى يسميه الفقهاء الصائل ، وهو الظالم بلا تأويل ولا ولاية . فاذا كان مطلوبه المال ، جاز منعه بما يمكن ، فاذا لم يندفع الا بالقتال قوتل ، وان ترك القتال وأعطاهم شيئاً من المال جاز . وأما اذا كان مطلوبه الحرمة — مثل أن يطلب الزنا بمحارم الانسان ، أو يطلب من المرأة أو الصبى المملوك أو غيره الفجور به — فانه يجب عليه أن يدفع نفسه بما يمكن ، ولو بالقتال . ولا يجوز التمكين منه بحال ، بخلاف المال فانه يجوز التمكين منه . لأن بذل المال جائز . وبذل

(١) المكس ضريبة كانت تؤخذ من الباعة فى الاسواق زمن الجاهلية .

الفجور بالنفس او بالحسرة غير جائز . اما اذا كان مقصوده قتل الانسان جاز له الدفع عن نفسه ، وهل يجب عليه ؟ على قولين للعلماء فى مذهب أحمد وغيره . وهذا اذا كان للناس سلطان ، فأما اذا كان والعاياذ بالله فتنة . مثل أن يختلف سلطانان للمسلمين ويقتتلان على الملك ، فهل يجوز للانسان اذا دخل أحدهما بلد الآخر ، وجرى السيف ، أن يدفع عن نفسه فى الفتنة أو يستسلم فلا يقاتل فيها ؟ على قولين لأهل العلم فى مذهب أحمد وغيره فإذا ظفر السلطان بالمحاربين الحرامية - وقد أخذوا الأموال التى للناس - فعليه أن يستخرج منهم الأموال التى للناس ، ويردها عليهم مع إقامة الحد على أبدانهم . وكذلك السارق . فإن امتنعوا من احضارهم المال - بعد ثبوته عليهم - عاقبهم بالحبس والضرب ، حتى يمكنوا من أخذه باحضاره أو توكيل من يحضره والاخبار بمكانه ، كما يعاقب كل ممتنع من حق وجب عليه أدائه ، فإن الله قد أباح للرجل فى كتابه أن يضرب امرأته اذا نشزت فامتنعت من الحق الواجب عليها حتى تؤديه ، فهؤلاء أولى وأحرى . وهذه المطالبة والعقوبة حتى لرب المال ، فإن أراد هبتهم المال أو المصالحة عليه أو العفو عن عقوبتهم فله ذلك ، بخلاف إقامة الحد عليهم ، فإنه لا سبيل الى العفو عنه بحال ، وليس للإمام أن يلزم رب المال بترك شيء من حقه . وإن كانت الأموال قد تلفت بالاكل وغيره عندهم أو عند السارق فقيل يضمونها لأربابها كما يضمّن سائر الغارمين . وهو قول الشافعى وأحمد رضى الله عنهما .

وتبقى مع الاعسار فى ذمتهم الى ميسرة ، وفيل
لا يجتمع الغرم والقطع ، وهو قول أبى حنيفة رحمه
الله ، وقيل : يضمنونها مع اليسار فقط دون الاعسار ،
وهو قول مالك رحمه الله .

ولا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال جملاً
عن طلب المحاربين ، وإقامة الحد ، وارتجاع أموال الناس
منهم ، ولا على طلب السارقين ، لا لنفسه ولا للجند
الذين يرسلهم فى طلبهم ، بل طلب هؤلاء من نوع
الجهاد فى سبيل الله : فيخرج فيه جند المسلمين ، كما
يخرج فى غيره من الغزوات التى تسمى البيكار ، وينفق
على المجاهدين فى هذا المال الذى ينفق منه على سائر
الغزاة ، فان كان لهم اقطاع أو عطاء يكفيهم ، والا أعطاهم
تمام كفاية غزوهم من مال المصالح من الصدقات ، فان
هذا من سبيل الله . فان كان على أبناء السبيل المأخوذ
زكاة مثل التجار الذين قد يؤخذون فأخذ الامام أموالهم
وأنفقها فى سبيل الله كنفقة الدين يطلبون المحاربين
جاز ، ولو كانت لهم شوكة قوية تحتاج الى تأليف
فأعطى الامام من الفىء والمصالح أو الزكاة لبعض رؤسائهم
يعينهم على احضار الباقين ، أو لترك شره فيضعف
الباقيون ونحو ذلك جاز ، وكان هؤلاء من المؤلفة قلوبهم ،
وقد ذكر مثل ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره .
وهو ظاهر بالكتاب والسنة وأصول الشريعة .

ولا يجوز أن يرسل الامام من يضعف عن مقاومة

الحرامية ، ولا من يأخذ مالا من المأخوذین التجار ونحوهم من أبناء السبيل ، بل يرسل من الجند الأقوياء الأمناء ، إلا أن يتعد ذلك ، فيرسل الأمثل فالأمثل ، فإن كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القرى ونحوهم يأمرون الحرامية بالأخذ الباطن أو الظاهر ، حتى إذا أخذوا شيئا قاسمهم ودافع عنهم وأرضى المأخوذین ببعض أموالهم ، أو لم يرضهم ، فهذا أعظم جرما من مقدم الحرامية ، لأن ذلك يمكن دفعه بدون ما يندفع به هذا ، والواجب أن يقال فيه ما يقال في الردء والعون لهم ، فإن قتلوا قتل هو على قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأكثر أهل العلم . وإن أخذوا المال قطعت يده ورجله ، وإن قتلوا وأخذوا المال قتل وصلب . وعلى قول طائفة من أهل العلم : يقطع ويقتل ويصلب ، وقيل يخير بين هذين ، وإن كان لم يأذن لهم ، لكن لما قدر عليهم قاسمهم الأموال ، وعطل بعض الحقوق والحدود .

ومن آوى محاربا أو سارقا أو قاتلا ونحوهم ممن وجب عليه حد ، أو حق لله تعالى أو لأدمى ، ومنعه ممن يستوفى منه الواجب بلا عدوان ، فهو شريكه في الجرم وقد لعنه الله ورسوله ، روى مسلم في صحيحه عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا » . وإذا ظفر بهذا الذي آوى المحدث ، فإنه يطلب منه احضاره أو الاعلام به ، فإن امتنع عوقب

بالحبس والضرب مرة بعد مرة حتى يمكن من ذلك المحدث ، كما ذكرنا أنه يعاقب الممتنع من أداء المال الواجب ، فما وجب حضوره من النفوس والأموال يعاقب من منع حضورها . ولو كان رجلا يعرف مكان المال المطلوب بحق أو الرجل المطلوب بحق وهو الذى يمنعه ، فإنه يجب عليه الإعلام به والدلالة عليه ، ولا يجوز كتمانها فان هذا من باب التعاون على البر والتقوى ، وذلك واجب ، بخلاف ما لو كان النفس أو المال مطلوباً بباطل ، فإنه لا يحل الإعلام به ، لأنه من التعاون على الاثم والعدوان ، بل يجب الدفع عنه لأن نصر المظلوم واجب ، ففى الصحيحين عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . قلت : يا رسول الله ، انصره مظلوماً ، فكيف انصره ظالماً ؟ قال : تمنعه من الظلم فذلك نصره اياه » . وروى مسلم نحوه عن جابر . وفى الصحيحين عن البراء بن عازب ، رضى الله عنه ، قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، وإبرار القسم ، واجابة الدعوة ونصر المظلوم . ونهانا عن خواتيم الذهب ، وعن الشرب بالفضة ، وعن المياثر (١) ، وعن لبس الحزير ، والقسى (٢) ، والديباج ، والاستبرق ، فان امتنع هذا العالم به من الاعلام بمكانه جاز عقوبته

(١) مفرداً ميثرة : القراش الذين .

(٢) القسى : نوع من الحرير .

بالجس وغيره حتى يخبر به ، لأنه امتنع من حق واجب عليه لا تدخله النيابة ، فعزب كما تقدم . ولا تجوز عقوبته على ذلك إلا إذا عرف أنه عالم به . وهذا مطرد في ما تتولاه الولاية والقضاة وغيرهم في كل من امتنع من واجب من قول أو فعل ، وليس هذا مطالبة للرجل بحق وجب على غيره ، ولا عقوبة على جنابة غيره ، حتى يدخل في قوله تعالى (فاطر : ١٨) « ولا تزر وازرة وزر أخرى » وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يجنى جان إلا على نفسه » وإنما ذلك مثل أن يطالب بمال قد وجب على غيره وهو ليس وكيلًا ولا ضامنًا ولا له عنده مال ، أو يعاقب الرجل بجريمة قريبه أو جاره من غير أن يكون قد أذنب لا بترك واجب ولا بفعل محرم ، فهذا الذي لا يحل ، فأما هذا فانما يعاقب على ذنب نفسه ، وهو أن يكون قد علم مكان الظالم الذي يطلب حضوره لاستيفاء الحق ، أو يعلم مكان المال الذي قد تعلق به حقوق المستحقين ، فيمتنع من الاعانة والنصرة الواجبة عليه في الكتاب والسنة والاجماع ، أما محاباة وحماية لذلك الظالم — كما قد يفعل أهل المعصية بعضهم ببعض — وأما معاداة أو بغضا للمظلوم ، وقد قال الله تعالى (المائدة : ٨) : « ولا يجرمكم شئان قوم على أن لا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى » . وأما إرضاء عن القيام لله ، والقيام بالقسط الذي أوجبه الله ، وجبنا وفشلنا وخذلنا لدينه كما يفعله التاركون لنصر الله

ورسوله ودينه وكتابه « الذين اذا قيل لهم انفروا فى سبيل الله اناقلوا الى الارض » ، وعلى كل تقدير فهذا الضرب يستحق العقوبة باتفاق العلماء . ومن لم يسلك هذه السبيل عطل الحدود ، وضيع الحقوق ، واكل القوى الضعيف . وهو يشبه من عنده مال الظالم الماثل من عين او دين ، وقد امتنع من تسليمه لحاكم عادل يوفى به دينه ، او يؤدى منه النفقة عليه لأهله او أقاربه او ممالিকে او بهائمه . وكثيرا ما يجب على الرجل حق بسبب حاجة قريبه ، وكما تجب الدية على عاقلة القاتل (١) .

وهذا الضرب من التعزير عقوبة لمن علم أن عنده مالا أو نفسا يجب احضاره ، وهو لا يحضره ، كالقطاع والتسارق وحماتهم ، أو علم أنه خبير به وهو لا يخبر بمكانه . فاما ان امتنع من الاخبار والاحضار لئلا يعتدى عليه الطالب أو يظلمه فهذا محسن . وكثيرا ما يشتهب احد بالآخر ويجتمع شبهه وشهرته . والواجب تمييز الحق من الباطل . وهذا يقع كثيرا فى الرؤساء من اهل البادية والحاضرة ، واذا استجار بهم مستجير ، أو كان بينهما قرابة أو صداقة ، فانهم يرون الحمية الجاهلية والعزة بالاثم والسمعة عند الأوباش انهم ينصرونه وان كان ظالما مبطلا على المحق المظلوم ، لا سيما ان كان المظلوم رئيسا يناديهم وينادونه (٢) ،

(١) عاقلته : أسرته التى تدفع عنه الدية .

(٢) أى يهتف بهم ويهتفون به : يا لتغلب ، يا لريسة .

فيرون في تسليم المستجير بهم الى من يناوئهم ذلا او
عجزا ، وهذا على الاطلاق جاهلية محضة ، وهم من اكبر
اسباب فساد الدين والدنيا . وقد ذكر انه انما
كان سبب حروب من حروب الأعراب ، كحرب البسوس
التي كانت بين بنى بكر وتغلب ، الى نحو هذا ، وكذلك
سبب دخول الترك المفلول دار الاسلام ، واستيلاؤهم
على ملوك ما وراء النهر وخراسان كان سببه نحو هذا (١)
ومن اذل نفسه لله أعزها ، ومن بذل الحق من نفسه فقد
أكرم نفسه ، فان أكرم الخلق عند الله اتقاهم ، ومن
اعتز بالظلم في منع الحق وفعل الاثم فقد ذل نفسه
وأهانها ، قال الله تعالى (فاطر : ١٠) : « من كان يريد
العزة فلله العزة جميعا » وقال تعالى عن المنافقين
(المنافقون : ٨) : « يقولون لئن رجعنا الى المدينة
ليخرجننا الأعز منها الأذل ، والله العزة ولرسوله
والمؤمنين ، ولكن المنافقين لا يعلمون » وقال الله تعالى
في صفة هذا الضرب (البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٦) : « ومن
الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ، ويشهد الله
على ما في قلبه وهو ألد الخصام . واذا تولى سعى في
الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل ، والله لا يحب
الفساد ، واذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالاثم ،
فحسبه جهنم ولبس المهاد » . وانما الواجب على من
استجار به مستجير ان كان مظلوما ينصره ، ولا يثبت

(١) أى العصبية الجنسية وان اختلف الدين .

انه مظلوم بمجرد دعواه ، فطالما اشتكى الرجل وهو ظالم ، بل يكشف خبره من خصمه وغيره ، فان كان رده عن الظلم بالرفق ان أمكن اما من صلح أو حكم بالقسط ، والا فبالقوة . وان كان كل منهما ظالما كأهل الأهواء ، من قيس ويمن ونحوهم ، وأكثر المتداعين من أهل الأمصار والبادي ، أو كانا جميعا غير ظالمين - لشبهة أو تأويل أو غلط وقع فيما بينهما - سعى بينهما بالاصلاح أو الحكم ، كما قال الله تعالى (الحجرات : ٩ - ١٠) : « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فان بغت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبقی حتى تفتى إلى أمر الله ، فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، ان الله يحب المقسطين . انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون » . وقال تعالى (النساء : ١١٤) : « لا خير فى كثير من نجواهم الا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس ، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما » . وقد روى أبو داود فى السنن « عن النبى صلى الله عليه وسلم ، انه قيل له : امن العصبية أن ينصر الرجل قومه فى الحق ؟ قال : لا . قال : ولكن من العصبية أن ينصر الرجل قومه فى الباطل » ، وقال « خيركم الدافع عن قومه ما لم يائس » وقال « مثل الذى ينصر قومه بالباطل كبعير تردى فى بئر فهو يجرب بدنيه » وقال « من سمعتموه يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » .

وكل ما خرج عن دعوة الاسلام والقرآن - من نسب ، أو بلد ، أو جنس ، أو مذهب ، أو طريقة - فهو من عزاء الجاهلية . بل لما اختضم رجلا من المهاجرين والانصار فقال المهاجري : يا للمهاجرين ؟ وقال الانصارى : يا للانصار . قال النبی صلى الله عليه وسلم « ابدعوى الجاهلية وأنا بين أظهرکم » ؟ وغضب لذلك غضبا شديدا .

حد السرقة

واما السارق فيجب قطع يده اليمنى بالكتاب والسنة والاجماع . قال الله تعالى (المائدة : ٣٨ - ٣٩) : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم . فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه ، ان الله غفور رحيم » ولا يجوز بعد ثبوت الحد بالبينة - أو بالاقرار - تأخيرها لا بحبس ولا مال يفتدى به ولا غيره ، بل تقطع يده في الاوقات المعظمة وغيرها ، فان اقامة الحد من العبادات ، كالجهاد في سبيل الله . فينبغى ان يعرف ان اقامة الحدود رحمة من الله بعباده ، فيكون الوالى شديدا في اقامة الحد لا تأخذه رافة في دين الله فيعطله ، ويكون قصده رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات لا شفاء غيظه وارادة العلو على الخلق ، بمترلة الوالد اذا ادب ولده . فانه لو كف عن تأديب ولده كما تشير

به الأم رقة ورافة لفسد الولد ، وانما يؤدبه رحمه به .
 واصلاحا لحاله ، مع انه يود ويؤثر أن لا يحوجه الى
 تاديب ، وبمنزلة الطبيب الذى يسقى المريض الدواء
 الكريه ، وبمنزلة قطع العضو المتآكل والحجم (١) وقطع
 العروق بالفصاد (٢) ونحو ذلك ، بل بمنزلة شرب الانسان
 الدواء الكريه ، وما يدخله على نفسه من المشقة لينال
 به الراحة .

فهكذا شرعت الحدود ، وهكذا ينبغي أن تكون نية
 الوالى فى اقامتها ، فانه متى كان قصده صلاح الرعية
 والنهى عن المنكرات بجلب المنفعة لهم ، ودفع المضرة
 عنهم ، وابتغى بذلك وجه الله تعالى وطاعة أمره ، الان
 الله له القلوب ، ويسرت له أسباب الخير ، وكفاه
 العقوبة البشرية . وقد يرضى المحدود اذا اقام عليه
 الحد . وأما اذا كان غرضه العلو عليهم ، واقامة رياسته
 ليعظموه أو ليبذلوا له ما يريد من الأموال انعكس عليه
 مقصوده . ويروى أن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه
 قبل أن يلى الخلافة كان نائبا للوليد بن عبد الملك على
 مدينة النبی صلى الله عليه وسلم ، وكان قد ساسهم
 سياسة صالحة ، فقدم الحجاج من العراق ، وقد ساسهم
 سوء العذاب ، فسأل أهل المدينة عن عمر : كيف هيبتهم
 فيكم ؟ قالوا : ما نستطيع أن ننظر اليه . قال كيف

(١) أى من الدم بالحجامة .

(٢) اسالة الدم بمشرط .

محببتكم له ؟ قالوا هو أحب إلينا من أهلنا . قال : فكيف أدبه . فيكم ؟ قالوا : ما بين الثلاثة الأسواط . إلى العشرة . قال : هذه هيئته ، وهذه مخبته ، وهذا أدبه . هذا أمر من السماء .

وإذا قطعت يده حسمت (١) واستحب أن تعلق في عنقه . فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى . فان سرق ثالثا ورابعاً ففيه قولان للصحابة ومن بعدهم من العلماء ، أحدهما : تقطع أربعته في الثالثة والرابعة ، وهو قول أبي بكر رضى الله عنه . ومذهب الشافعى وأحمد في إحدى الروايتين . والثانى أنه يحبس وهو قول على رضى الله عنه والكوفيين وأحمد في روايته الأخرى .

وانما تقطع يده إذا سرق نصاباً وهو ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم عند جمهور العلماء من أهل الحجاز وأهل الحديث وغيرهم كمالك والشافعى وأحمد ، ومنهم من يقول : دينار أو عشرة دراهم ، فمن سرق ذلك قطع بالاتفاق . وفى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع فى مجن قيمته ثلاثة دراهم » وفى لفظ لمسلم « قطع سارقاً فى مجن قيمته ثلاثة دراهم » والمجن الترس . وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تقطع اليد فى ربع دينار فصاعداً ، وفى رواية لمسلم « لا تقطع يد السارق إلا فى ربع دينار

(١) بأن تكون يده المقطع لمنع النمل .

فصاعدا » . وفى رواية للبخارى قال « اقطعوا فى ربع دينار ، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » . وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم ، والدينار اثنى عشر درهما .

ولا يكون السارق سارقا حتى يأخذ المال من حرز (١) فاما المال الضائع من صاحبه ، والثمر الذى يكون فى الشجر فى الصحراء بلا حائط ، والماشية التى لا راعى عندها ونحو ذلك ، فلا قطع فيه . لكن يعزر الإخذ ، ويضاعف عليه الغرم ، كما جاء به الحديث .

وقد اختلف أهل العلم فى التضعيف ، وممن قال به أحمد وغيره ، قال رافع بن خديج : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا قطع فى ثمر ولا كثر » . والكثير جمار النخل . رواه أهل السنن ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنه ، قال « سمعت رجلا من مزينة يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا رسول الله ، جئت أسألك عن الضالة من الابل ، قال : « معها حداؤها وسقاؤها : تأكل الشجر ، وترد الماء ، فدعها حتى يأتياها باغيها . قال : فالضالة من الغنم ؟ قال : لك أو لأخيك أو للذئب ، تجمعها حتى يأتياها باغيها . قال « فالحريرة التى تؤخذ من مراتعها ؟ قال : فيها ثمنها مرتين ، وضرب تكال . وما أخذ من عطنه (٢) ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن

(١) الحرز : المكان الحصين الذى لا يوصل اليه الا باقتحام ومعالجة .

(٢) العطن : مبرك الابل حول الحوض .

المجن . قال : يا رسول الله ، فالثمار وما أخذ منها من اكمامها (١) قال : من أخذ منها بفمه ولم يتخذ خبنة (٢) فليس عليه شيء ، ومن احتمل فعليه ثمنه مرتين وضرب تكال ، وما أخذ من أجرانه (٣) ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن ، وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه ، وجلدات تكال « رواه أهل السنن . لكن هذا سياق النسائي ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس على المنتهب ولا على المختلس ولا الخائن قطع » ، فالمنتهب الذي ينهب الشيء والناس ينظرون ، والمختلس الذي يجتذب الشيء ، فيعلم به قبل أخذه . وأما الطرار وهو البطاط الذي يبط الجيوب والمناديل والأكمام ونحوها ، فانه يقطع على الصحيح .

حد الزانى

وأما الزانى : فان كان محصنا فانه يرجم بالحجارة حتى يموت ، كما رجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعز بن مالك الأسلمى ، ورجم الغامدية ، ورجم اليهوديين ، ورجم غير هؤلاء ، ورجم المسلمون بعده . واختلف العلماء : هل يجلد قبل الرجم مائة ؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره . وان كان غير محصن فانه يجلد مائة

(١) مفردا كم وهو وعاء الطلع للنخل .

(٢) الخبنة دس المسروق فى السراويل .

(٣) جمع جرن : المكان الذى يجمع فيه الحب ، ويسمى البيدر .

جلدة بكتاب الله ، ويفرب عاما بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان كان بعض العلماء لا يرى وجوب التفريب .

ولا يقام عيه الحد حتى يشهد عليه أربعة شهداء ، أو يشهد على نفسه أربع شهادات عند كثير من العلماء أو أكثرهم ، ومنهم من يكتفى بشهادته على نفسه مرة واحدة . ولو أقر على نفسه ثم رجع فمنهم من يقول يسقط عنه الحد ، ومنهم من يقول لا يسقط .

والمحصن من وطء - وهو حر مكلف - لمن تزوجها نكاحا صحيحا فى قبلها ولو مرة واحدة ، وهل يشترط أن تكون الموطوءة مساوية للواطء فى هذه الصفات ؟ على قولين للعلماء . وهل تحصن المراهقة للبالغ وبالعكس ؟

فأما أهل الذمة فانهم محصنون أيضا عند أكثر العلماء كالشافعى وأحمد ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين عند باب مسجده ، وذلك أول رجم كان فى الاسلام .

واختلفوا فى المرأة اذا وجدت حبلى ، ولم يكن لها زوج ولا سيد ، ولم تدع شبهة فى الحبل ، ففيها قولان فى مذهب أحمد وغيره ، قيل : لا حد عليها ، لأنه يجوز أن تكون حبلت مكرهة ، أو بتحمل ، أو بوطء شبهة . قيل بل نحو هذا هو المأثور عن الخلفاء

الراشدين ، وهو الأشبه بأصول الشريعة ، وهو مذهب
أهل المدينة ، فإن الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها
كاحتمال كذبها وكذب الشهود .

وأما اللواط فمن العلماء من يقول حده كحد الزنا .
وقد قيل دون ذلك . والصحيح الذى اتفقت عليه
الصحابة : أنه يقتل الاثنان الأعلى والأسفل ، سواء كانا
محصنين أو غير محصنين . فإن أهل السنن رووا عن ابن
عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال
« من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول به » وروى أبو داود عن ابن عباس رضى الله
عنهما « فى البكر يوجد على اللوطية : قال : يرجم »
ويروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه أمر
بتحريقه . وعن غيره قتله . وعن بعضهم : أنه يلقى عليه
جدار حتى يموت تحت الهدم وقيل : يحبسان فى أثن
موضع حتى يموتا . وعن بعضهم أنه يرفع على أعلى
جدار فى القرية ويرمى منه ويتبع بالحجارة كما فعل الله
بقوم لوط ، وهذه رواية عن ابن عباس . والرواية الأخرى
قال يرجم ، وعلى هذا أكثر السلف . قالوا : لأن الله
رجم قوم لوط . وشرع رجم الزانى تشبيها برجم قوم
لوط ، فيرجم الاثنان ، سواء كانا حرين أو مملوكين .
أو كان أحدهما مملوك الآخر ، إذا كانا بالعين . فإن
كان أحدهما غير بالغ عوقب بما دون القتل . ولا يرجم
الا البالغ .

حد الشرب

وأما حد الشرب : فإنه ثابت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتماع المسلمين . فقد روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم ان شرب فاجلدوه ، ثم ان شرب فاجلدوه ، ثم ان شرب الرابعة فاقتلوه » وثبت عنه أنه جلد الشارب غير مرة . هو وخلفاؤه والمسلمون بعده . والقتل عند اكثر العلماء منسوخ . وقيل هو محكم (١) . وقد يقال : هو تعزير يفعله الامام عند الحاجة . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ضرب شارب الخمر بالجريد والنعال أربعين ، وضرب أبو بكر رضي الله عنه أربعين ، وضرب عمر في خلافته ثمانين ، وكان على رضي الله عنه يضرب مرة أربعين ومرة ثمانين . فمن العلماء من يقول : يجب ضرب الثمانين ، ومنهم من يقول : الواجب أربعون ، والزيادة يفعلها الامام عند الحاجة اذا اذعن الناس الخمر ، أو كان الشارب ممن لا يرتدع بدونها ، ونحو ذلك ، فأما مع قلة الشاربين وقرب أمر الشارب فتكفي الأربعون ، وهذا الوجه القولين ، وهو قول الشافعي وأحمد رحمهما الله في إحدى الروايتين عن أحمد . وقد كان عمر رضي الله عنه لما كثرت الشرب زاد فيه النقي وحلق الرأس مبالغة في الزجر عنه ، فلو عزر الشارب مع الأربعين بقطع خبزه أو عزله عن

(١) عكس المنسوخ .

ولايته كان حسنا ، وان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
بلفظه عن بعض نوابه أنه يتمثل بأبيات فى الخمر
فقرله .

والخمر التى حرمها الله ورسله وأمر النبى صلى الله
عليه وسلم بجلد شاربيها : كل شراب مسكر من أى أصل
كان ، سواء كان من الثمار كالعنب والرطب والتين ، أو
الحبوب كالحنظلة والشعير ، أو الطلول كالعسل ، أو
الحيوان كلبن الخيل . بل لما أنزل الله سبحانه وتعالى
على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر لم
يكن عندهم بالمدينة من خمر العنب شىء ، لأنه لم يكن
بالمدينة شجر عنب ، وإنما كانت تجلب من الشام ،
وكان عامة شرابهم من نبيذ التمر ، وقد تواترت السنة
عن النبى صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه رضى
الله عنهم أنه حرم كل مسكر وبين أنه خمر . وكانوا
يشربون النبيذ الحلو ، وهو أن ينبذ فى الماء تمر وزبيب
أى يطرح فيه - والنبيذ الطرح - ليحلو الماء (١) ،
لا سيما كثير من مياه الحجاز فان فيه ملوحة . فهذا
النبيذ حلال باجماع المسلمين ، لأنه لا يسكر ، كما
يحل شرب عصير العنب قبل أن يصير مسكرا ، وكان
النبى صلى الله عليه وسلم قد نهاهم أن ينبذوا هذا
النبيذ فى أوعية الخشب ، أو الجرد (٢) وهو ما يصنع
من التراب ، أو القرع . أو الظروف المزفتة ، وأمرهم

(١) هو الذى يسمى الغشاف .

(٢) أوعية من الخزف وغيره ، ومفردها جرة .

أن ينبذوا في الظروف التي تربط أفواهاها بالأوكية (١) لأن الشدّة تدب في النبيل ديبيا خفيفا ولا يشعر الإنسان ، فربما شرب الإنسان ما قد دبت فيه الشدّة الطرية وهو لا يشعر ، فإذا كان السقاء موكيا انشق الظرف إذا علا النبيل ، فلا يقع الإنسان في محذور ، وتلك الأوعية لا تنشق . وروى عنه أنه صلى الله عليه وسلم رخص بعد هذا في الانتباز في الأوعية وقال « كنت نهيتكم عن الانتباز في الأوعية فانتبذوا ، ولا تشربوا المسكر » فاختلف الصحابة ومن بعدهم من العلماء : منهم من لم يبلغه النسخ أو لم يثبتته ، فنهى عن الانتباز في الأوعية ، ومنهم من اعتقد ثبوته وأنه ناسخ ، فرخص في الانتباز في الأوعية ، فسمع طائفة من الفقهاء أن بعض الصحابة كانوا يشربون النبيل ، فاعتقدوا أنه المسكر ، فترخصوا في شرب انواع من الأشربة التي ليست من العنب والتمر ، وترخصوا في المطبوخ من نبيل التمر والزبيب إذا لم يسكر الشارب . والصواب ما عليه جماهير المسلمين أن كل مسكر خمر يجلد شاربه ، ولو شرب منه قطرة واحدة ، لتداو أو غير تداو ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن الخمر يتداوى بها ، فقال : إنها داء وليست بدواء ، وإن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » .

والحد واجب إذا قامت البينة أو اعترف الشارب ،

(١) الأوكية : مفردا وكاء ، وهو رباط القربة .

فان وجدت منه رائحة الخمر أو رؤى وهو يتفيؤها ونحو ذلك فقد قيل : لا يقام عليه الحد ، لاحتمال أنه شرب ما ليس بخمر ، أو شربها جاهلا بها أو مكرها ونحو ذلك . وقيل : يجلد اذا عرف أن ذلك مسكرا ، وهذا هو المأثور من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة : كعثمان وعلى وابن مسعود ، وعليه تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى اصطلح عليه الناس ، وهو مذهب مالك وأحمد - فى غالب نصوصه - وغيرهما .

والحشيشة المصنوعة من ورق القنب حرام أيضا ، يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر ، وهى أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير فى الرجل تخنث وديانة وغير ذلك من الفساد . والخمر أخبث ، من جهة أنها تقضى الى المخاصمة والمقاتلة ، وكلاهما يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة .

وقد توقف بعض الفقهاء المتأخرين فى حدها ، ورأى أن آكلها يعزر بما دون الحد ، حيث ظنها تفسد العقل من طرب بمنزلة البنج ، ولم نجد للعلماء المتقدمين فيها كلاما ، وليس كذلك ، بل آكلوها ينشون عنها ويشتهونها ، كشراب الخمر وأكثر ، وتصدهم عن ذكر الله ، وعن الصلاة اذا أكثروا منها ، مع ما فيها من المفاسد الأخرى من الديانة والخنث ، وفساد المزاج والعقل وغير ذلك . لكن لما كانت جامدة مطعومة ليست شرابا تنازع

الفهاء فى نجاستها على ثلاثة أقوال فى مذهب أحمد وغيره : فقل هو نجسة كالخمر المشربة ، وهذا هو الاعتبار الصحيح . وقيل لا ، لجمودها . وقيل : يفرق بين جامدها ومائعها ، وبكل حال فهى داخلة فيما حرمه الله ورسوله ، من الخمر والمسكر لفظا أو معنى ، قال أبو موسى الأشعرى رضى الله عنه : يا رسول الله افتنا فى شرايين كنا نصنعهما باليمن : البتع ، وهو من العسل ينبذ حتى يشتد . والمزر وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد ، قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم بخواتيمه ، فقال « كل مسكر حرام » . متفق عليه فى الصحيحين . وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن من الحنطة خمر ، ومن الشعير خمر ، ومن الزبيب خمر ، ومن التمر خمر ، وأنا أنهى عن كل مسكر » . رواه أبو داود وغيره ، ولكن هذا فى الصحيحين عن عمر موقوفا عليه أنه خطب به على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « الخمر ما خامر العقل » .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » . وفى رواية « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » رواها مسلم فى صحيحه . وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام ،

وما أسكر الفرق (١) منه فملاء الكف منه حرام .
قال الترمذى : حديث حسن ، وروى أهل السنن عن
النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه ، أنه قال « ما أسكر
كثيره ، فقليله حرام » ، وصححه الحفاظ . وعن جابر
رضي الله عنه « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم
عن شراب يشربونه بأرضهم من الدرة ، يقال له المزر ،
فقال : أمسكر هو ؟ قال : نعم . فقال : كل مسكر
حرام . أن على الله عهدا لمن شرب المسكر أن يسقيه من
طينة الخبال . قالوا : يا رسول الله ، وما طينة الخبال ؟
قال : عرق أهل النار » . رواه مسلم فى صحيحه .
وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، قال « كل مخمر خمر ، وكل مسكر حرام » .
رواه أبو داود

والأحاديث فى هذا الباب كثيرة مستفيضة ، جمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أوتيته من جوامع
الكلم كل ما غطى العقل وأسكر ، ولم يفرق بين نوع
ونوع . ولا تأثير لكونه مأكولا أو مشروبا . على أن الخمر
قد يصطبغ بها (٢) . والحشيشة تذاب فى الماء وتشرب ،
فكل خمر يشرب ويؤكل . والحشيشة تؤكل وتشرب ،
وكل ذلك حرام ، وإنما لم يتكلم المتقدمون فى خصوصها
لأنه إنما حدث أكلها من قريب ، فى أواخر

(١) الفرق : مكيال يسع حوالى ستة عشر رطلا .

(٢) الاصطبغ : الاندماج .

المائة السادسة أو قريبا من ذلك ، كما انه قد أحدثت
أشربة مسكرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وكلها
داخلة فى الكلم الجوامع من الكتاب والسنة .

حد القذف

ومن الحدود التى جاء بها الكتاب والسنة ، واجمع
عليها المسلمون حد القذف ، فاذا قذف الرجل محصنا
بالزنا أو اللواط وجب عليه الحد ثمانون جلدة ، والمحصن
هنا هو الحر العفيف ، وفى باب حد الزنا هو الذى
وطئ وطئا كاملا فى تكاح تام .

حد التعزير

وأما المعاصى التى ليس فيها حد مقدر ولا كفارة -
كالذى يقبل الصبى والمرأة الأجنبية ، أو يباشر بلامجاع ،
أو يأكل مالا يحل كالدم والميتة ، أو يقذف الناس بغير
الزنا ، أو يسرق من حرز ولو شيئا يسيرا ، أو يخون
أمانته ، كولاة أموال بيت المال أو الوقوف ومال اليتيم
ونحو ذلك اذا خانوا فيها ، وكالوكلاء والشركاء اذا خانوا ،
أو يفش فى معاملته ، كالذين يفشون فى الأطعمة
والثياب ونحو ذلك ، أو يطفف المكيال والميزان ، أو
يشهد بالزور ، أو يلغن شهادة الزور ، أو يرتشى فى
حكمه ، أو يحكم بغير ما أنزل الله ، أو يعتدى على رعيته ،

أو يتعزى بعزاء الجاهلية (١) أو يلجى داعى الجاهلية ، الى غير ذلك من انواع المحرمات - فهؤلاء يعاقبون تعزيرا وتنكيلا وتأديبا ، بقدر ما يراه الوالى ، على حسب كثرة ذلك الذنب فى الناس وقتله ، فاذا كان كثيرا زاد فى العقوبة بخلاف ما اذا كان قليلا ، وعلى حسب حال المذنب ، فاذا كان من المذممين على الفجور ، زيد فى عقوبته ، وبخلاف المقل من ذلك . وعلى حسب كبر الذنب وصغره فيعاقب من يتعرض لنساء الناس واولادهم ، مالا يعاقبه من لم يتعرض الا لمرأة واحدة أو صبى واحد .

وليس الاقل التعزير حد ، بل هو بكل ما فيه ايلام الانسان ، من قول وفعل ، وترك قول ، وترك فعل . فقد يعزر الرجل بومضه وتوبيخه والاغلاظ له ، وقد يعزر بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب ، اذا كان ذلك هو المصلحة ، كما هجر النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه « الثلاثة الذين خلفوا » (١) (التوبة : ١١٨) وقد يعزر بعزله عن ولايته ، كما كان النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه يعزرون بذلك . وقد يعزر بترك استخدامه فى جند المسلمين كالجند المقاتل اذا فر عن الزحف ، فان الفراق من الزحف من الكبائر وقطع خبره نوع تعزير

(١) أى يدعو بدعوى الجاهلية : يالفان .

(٢) هؤلاء الثلاثة هم كعب بن مالك ، ومرة بن الربيع ، وهلال بن أمية ، فخلفوا عن غزوة تبوك ، كما فى صحيح البخارى رقم ٤٤١٨ وشرحه للمحافظ ابن حجر ، وتوضيح الجامع الصحيح لمحب الدين الخطيب .

له ، وكذلك الأمير اذا فعل ما يستعظم فعزله من الامارة
تعزيز له . وكذلك قد يعزى بالضرب ، وقد يعزى بتسويد
وجهه واركا به على دابة مقلوبا ، كما روى عن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه انه امر بذلك فى شاهد الزور ،
فان الكاذب سود الوجه فسود وجهه ، وقلب الحديث
فقلب ركوبه . واما اعلاه فقد قيل : لا يتراد على عشرة
اسواط . وقال كثير من العلماء : لا يبلغ به الحد ، ثم
على قولين : منهم من يقول : لا يبلغ به أدنى الحدود ،
لا يبلغ بالحر أدنى حدود الحر وهى الأربعون أو
الثمانون ، ولا يبلغ بالعبد أدنى حدود العبد وهى
العشرون أو الأربعون ، وقيل : بل لا يبلغ بكل منهما
حد العبد ، ومنهم من يقول : لا يبلغ بكل ذنب حد
جنسه وان زاد على حد جنس آخر ، فلا يبلغ بالسارق
من غير حرز قطع اليد وان ضرب أكثر من حد القاذف ،
ولا يبلغ بمن فعل ما دون الزنا حد الزانى وان زاد على
حد القاذف ، كما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه « أن رجلا نقش على خاتمه ، واخذ بذلك من بيت
المال ، فأمر به فضرب مائة ضربة » ثم ضربه فى اليوم
الثانى مائة ضربة ، ثم ضربه فى اليوم الثالث مائة .
وروى عن الخلفاء الراشدين ، فى رجل وامرأة وجدا
فى لحاف « يضربان مائة » ، وروى عن النبى صلى الله
عليه وسلم فى الذى يأتى جارية امراته : ان كانت
أحلتها له « جلد مائة » . وان لم تكن أحلتها له « رجم » .
وهذه الأقوال فى مذهب أحمد وغيره ، والقولان الأولان

فى مذهب الشافعى وغيره . وأما مالك وغيره فحكى عنه « أن من الجرائم ما يبلغ به القتل . » ووافق بعض أصحاب أحمد ، فى مثل الجانوس المسلم ، اذا تجسس للعدو على المسلمين ، فان أحمد يتوقف فى قتله ، وجوز مالك وبعض الحنابلة كابن عقيل قتله ، ومنعه أبو حنيفة والشافعى وبعض الحنابلة كالقاضى أبى يعلى .

وجوز طائفة من أصحاب الشافعى وأحمد وغيرهما : قتل الداعية الى البدع المخالفة للكتاب والسنة ، وكذلك كثير من أصحاب مالك ، وقالوا : انما جوز مالك وغيره قتل القدريّة لأجل الفساد فى الأرض ، لا لأجل الردة ، وكذلك قد قيل فى قتل الساحر ، فان أكثر العلماء على أنه يقتل ، وقد روى عن جندب رضى الله عنه موقوفا مرفوعا « أن حد الساحر ضربة بالسيف » رواه الترمذى . وعن عمر وعثمان وحفصة وعبد الله ابن عمر وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم قتله . فقال بعض العلماء : لأجل الكفر ، وقال بعضهم : لأجل الفساد فى الأرض . لكن جمهور هؤلاء يرون قتله حدا ، وكذلك أبو حنيفة يعزى بالقتل فيما تكرر من الجرائم ، اذا كان جنسه يوجب القتل ، كما يقتل من تكرر منه اللواط ، أو اغتيال النفوس لأخذ المال ونحو ذلك .

وقد يستدل على أن المفسد اذا لم ينقطع شره الا بقتله فانه يقتل بمسا رواه مسلم فى صحيحه عن عرفة الأشجعي رضى الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، يقول : من اتاكم وامركم جميع على رجل واحد ، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » . وفى رواية « ستكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهى جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان » . وكذلك قد يقال فى أمره بقتل شارب الخمر فى الرابعة ، بدليل ما رواه أحمد فى المسند عن ديلم الحميرى رضى الله عنه قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، انا بارض نعالج بها عملا شديدا ، وانا نتخذ شرابا من القمح نتقوى به على أعمالنا ، وعلى برد بلادنا » فقال : هل يسكر ؟ قلت : نعم . قال : فاجتنبوه . قلت : ان الناس غير تاركيه ، قال فان لم يتركوه فاقتلوه » وهذا لان الفساد كالصائل ، فاذا لم يندفع الصائل الا بالقتل قتل .

وجماع ذلك ، ان العقوبة نوعان : احدهما على ذنب ماض جزاء بما كسب نكالا من الله ، كجلد الشارب والقاذف وقطع المحارب والسارق ، والثانى : العقوبة لتأدية حق واجب ، وترك محرم فى المستقبل ، كما يستتاب المرتد حتى يسلم ، فان تاب والا قتل . وكما يعاقب تارك الصلاة والزكاة وحقوق الادميين حتى يؤدوها . فالتعزير فى هذا الضرب اشد منه بالضرب الاول ، ولهذا يجوز أن يضرب هذا مرة بعد مرة حتى يؤدى الواجب عليه . والحديث الذى فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يجلد فوق عشرة

أسواط إلا في حد من حدود الله » قد فسرهُ طائفة من أهل العلم بأن المراد بحدود الله ما حرم بحق الله ، فإن الحدود في لفظ الكتاب والسنة يراد بها الفصل بين الحلال والحرام ، مثل آخر الحلال وأول الحرام فيقال في الأول (البقرة : ٢٢٩) : « تلك حدود الله فلا تعتدوها » ، ويقال في الثاني (البقرة : ١٧٨) : « تلك حدود الله فلا تقربوها » .

وأما تسمية العقوبة المعززة حدا ، فهو عرف جادث ، ومراد الحديث ، أن من ضرب لحق نفسه - كضرب الرجل امرأته في النشوز - لا يزيد على عشر جلادات ، والجلد الذي جاءت به الشريعة هو الجلد المعتدل بالسوط ، فإن خيار الأمور أوساطها . قال على رضى الله عنه « ضرب بين ضربين ، وسوط بين سوطين » . ولا يكون الجلد بالعصى ولا بالمقارع ، ولا يكتفى فيه بالدرّة (١) ، بل الدرّة تستعمل في التعزير . أما الحدود فلا بد فيها من الجلد بالسوط ، كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يؤدب بالدرّة ، فإذا جاءت الحدود دما بالسوط . ولا تجرد ثيابه كلها ، بل ينزع عنه ما يمنع ألم الضرب ، من الحشايا والفراء ونحو ذلك ، ولا يربط إذا لم يحتج إلى ذلك ، ولا يضرب وجهه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قاتل أحدكم فليتنق الوجه ، ولا يضرب

(١) الدرّة - بكسر الدال - عصا خفية يضرب بها .

مقاتله » ، فان المقصود تأديبه لا قتله ، ويعطى كل عضو حظه من الضرب ، كالظهر ، والاكتاف ، والفخذين ونحو ذلك .

الجهاد

العقوبات التى جاءت بها الشريعة لمن عصى الله ورسوله نوعان :

أحدهما : عقوبة المقدور عليه ، من الواحد والعدد كما تقدم .

والثانى : عقاب الطائفة الممتنعة ، كالتى لا يقدر عليها الا بقتال فاصل ، هذا هو جهاد الكفار أعداء الله ورسوله ، فكل من بلفته دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى دين الله الذى بعثه به فلم يستجب له فانه يجب قتاله « حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (الانفال : ٣٩) . وكان الله لما بعث نبيه وأمره بدعوة الخلق الى دينه لم يأذن له فى قتل أحد على ذلك ولا قتاله ، حتى هاجر الى المدينة فأذن له وللمسلمين بقوله تعالى « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز . الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف

ونها عن المنكر ، والله عاقبة الأمور » (الحج : ٢٩ - ٤٠) .
ثم ان بعد ذلك أوجب عليهم القتال بقوله تعالى (البقرة :
٢١٦) : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن
تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو
شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون » . وأكد الإيجاب ،
وعظم أمر الجهاد ، فى عامة السور المدنية ، وذم التاركين
له ، ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب ، فقال تعالى
(التوبة : ٢٤) : « قل ان كان آباؤكم وأبنؤكم وأخوانكم
وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها (١) وتجارة
تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله
ورسوله وجهاد فى سبيله فترضوا حتى يأتى الله
بأمره ، والله لا يهدى القوم الفاسقين » . وقال تعالى
(الحجرات : ١٥) : « انما المؤمنون الذين آمنوا بالله
ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى
سبيل الله أولئك هم الصادقون » . وقال تعالى (سورة
محمد : ٢٠ - ٢٣) : « فاذا أنزلت سورة محكمة وذكر
فيها القتال رأيت الدين فى قلوبهم مرض ينظرون اليك
نظر المغشى عليه من الموت ، فأولى لهم طاعة وقول
معروف ، فاذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً
لهم . فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا فى الأرض
وتقطعوا أرحامكم » وهذا كثير فى القرآن ، وكذلك
تعظيمه وتعظيم أهله فى سورة الصف (١٠ - ١٣) التى

(١) اقترفتموها : اكتسبتموها .

يقول فيها : « يا أيها الذين آمنوا ، هل أدلكم على
تجارة تنجيكم من عذاب اليم ؟ تؤمنون بالله ورسوله ،
وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم أن كنتم
تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ، ويدخلكم جنات تجري من
تحتها الأنهار ، ومساكن طيبة في جنات عدن ، ذلك
الفوز العظيم . وأخرى تحبونها : نصر من الله وفتح
قريب ، وبشر المؤمنين » ، وكقوله تعالى (التوبة :
١٩ - ٢٢) : « أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد
الحرام بمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل
الله ؟ لا يستوون عند الله ، والله لا يهدي القوم الظالين .
الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم ،
 وأنفسهم أعظم درجة عند الله ، وأولئك هم الفائزون .
يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان ، وجنات لهم فيها
نعيم مقيم . خالدين فيها أبدا ، ان الله عنده أجر عظيم »
وقوله تعالى (المائدة : ٥٤) : « من يرتد منكم عن دينه
فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أدلة على المؤمنين ،
أعزة على الكافرين ، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون
لومة لائم ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله واسع
عليم » ، وقال تعالى (التوبة : ١٢٠ - ١٢١) : « ذلك
بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل
الله ، ولا يظنون موطنًا يغيط الكفار ، ولا ينالون من عدو
نيلا الا كتب لهم به عمل صالح ، ان الله لا يضيع أجر
المحسنين . ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ، ولا يقطعون

وإدبوا إلا كتب لهم ، ليحسبهم الله أحسن ما كانوا يعملون » . فذكر ما يتولد عن أعمالهم ، وما يبشرونه من الأعمال .

والأمر بالجهاد وذكر فضائله في الكتاب والسنة أكثر من أن يحصر ، ولهذا كان أفضل ما تطوع به الإنسان ، وكان - باتفاق العلماء - أفضل من الحج والعمرة ، ومن الصلاة التطوع ، والصوم التطوع ، كما دل عليه الكتاب والسنة ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد » . وقال « إن الجنة لمائة درجة ، ما بين الدرجة والدرجة كما في السماء والأرض ، أعدها الله للمجاهدين في سبيله » متفق عليه . وقال : « من أغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار » رواه البخاري . وقال صلى الله عليه وسلم « رباط يوم وليلة (١) خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات أجرى عليه عمله الذي كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن الفتان » رواه مسلم . وفي السنن « رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل » . وقال صلى الله عليه وسلم « عينا لا تمسهما النار : عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس في سبيل الله » . قال الترمذي : حديث حسن . وفي مسند الإمام أحمد « حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة يقام ليلها ، ويصام نهارها » .

(١) الرباط : حراسة الحدود بحرا أو برا .

وفى الصحيحين : « أن رجلا قال : يا رسول الله ، أخبرنى بشئ يعدل الجهاد فى سبيل الله ، قال : لا تستطيع . قال : أخبرنى به . قال « هل تستطيع اذا خرج المجاهد أن تصوم لا تفطر ، وتقوم لا تفتت ؟ قال : لا . قال : فذلك الذى يعدل الجهاد » . وفى السنن انه قال صلى الله عليه وسلم « ان لكل امة سياحة ، وسياحة أمتى الجهاد فى سبيل الله » . وهذا باب واسع لم يرد فى ثواب الأعمال وفضلها مثل ما ورد فيه ، فهو ظاهر عند الاعتبار ، فان نفع الجهاد عام لفاعله ولغيره فى الدين والدنيا . ومشتمل على جميع انواع العبادات الباطنة والظاهرة : فانه مشتمل من محبة الله تعالى ، والاخلاص له ، والتوكل عليه ، وتسليم النفس والمال له ، والصبر والزهد ، وذكر الله ، وسائر انواع الأعمال : على ما لا يشتمل عليه عمل آخر ، والقائم به من الشخص والامة بين احدى الحسينيين دائما : اما النصر والظفر ، واما الشهادة والجنة .

ثم ان الخلق لابد لهم من محيا وممات ، ففيه استعمال محياهم ومماتهم فى غاية سعادتهم فى الدنيا والآخرة ، وفى تركه ذهاب السعادتين أو نقصهما ، فان من الناس من يرغب فى الأعمال الشديدة فى الدين أو الدنيا ، مع قلة منفعتها ، فالجهاد أنفع فيهما من كل عمل شديد ، وقد يرغب فى ترقية نفسه حتى يصادفه الموت ، فموت الشهيد أيسر من كل ميتة ، وهى افضل الميتات .

وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ، ومقصوده
 هو أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا ،
 فمن منع هذا قوتل باتفاق المسلمين ، وأما من لم يكن من
 أهل المعانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان ، والراهب
 والشيخ الكبير ، والأعمى والزمن (١) ونحوهم فلا يقتل
 عند جمهور العلماء ، إلا أن يقاتل بقوله أو بفعله ، وإن
 كان بعضهم يرى إباحة قتل الجميع لمجرد الكفر ، إلا
 النساء والصبيان لكونهم مالا للمسلمين ، والأول هو
 الصواب ، لأن القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار
 دين الله ، كما قال الله تعالى (البقرة : ١٩٠) : « وقاتلوا
 في سبيل الله الذين يقاتلونكم ، ولا تعتدوا ، إن الله يحب
 المعتدين » . وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه
 « مر على امرأة مقتولة في بعض مغازيه ، قد وقف عليها
 الناس . فقال : ما كانت هذه لتقاتل . وقال لأحدهم :
 الحق خالدا فقل له : لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا (٢) .
 وفيها أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول
 « لا تقتلوا شيخا فانيا ، ولا طفلا صغيرا ، ولا امرأة »
 وذلك أن الله تعالى أباح من قتل النفوس ما يحتاج إليه
 في صلاح الخلق ، كما قال تعالى (البقرة : ٢١٧) :
 « والفتنة أكبر من القتل » أي أن القتل - وإن كان فيه
 شر وفساد - ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو
 أكبر منه . فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم

(١) الزمن : صاحب العلة المستديرة .

(٢) العسيف : الأجير .

تكن مضرة كفره الا على نفسه . ولهذا قال الفقهاء : ان الداعية الى البدع المخالفة للكتاب والسنة يعاقب بما لا يعاقب به الساكت . وجاء فى الحديث « ان الخطيئة اذا اخفيت لم تضر الا صاحبها ، ولكن اذا ظهرت فلم تنكر ضرت العامة » . ولهذا اوجبت الشريعة قتال الكفار ولم توجب قتل المقدور عليهم منهم ، بل اذا أسر الرجل منهم فى القتال - مثل ان تلقيه السفينة اليها او يضل الطريق او يؤخذ بحيلة - فانه يفعل فيه الامام الاصلح من قتله ، او استعباده (١) ، او لمن عليه او مفاداته (٢) بمال او نفس عند أكثر الفقهاء ، كما دل عليه الكتاب والسنة ، وان كان من الفقهاء من يرى المن عليه ومفاداته منسوخا ، فاما اهل الكتاب والمجوس فيقاتلوا حتى يسلموا ، او يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون . ومن سواهم فقد اختلف الفقهاء فى اخذ الجزية منهم ، الا ان عامتهم لا ياخذونها من العرب . وأيما طائفة ممتنعة انتسبت الى الاسلام ، وامتنعت من بعض شرائعه الظاهرة المتواترة ، فانه يجب جهادها باتفاق المسلمين ، حتى يكون الدين كله لله ، كما قاتل أبو بكر الصديق رضى الله عنه وسائر الصحابة رضى الله عنهم مانعى الزكاة ، وكان قد توقف فى قتالهم بعض الصحابة ثم اتفقوا ، حتى قال عمر بن الخطاب لأبى بكر رضى الله عنهما « كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : امرت

(١) أى أسر .

(٢) الموقوف عنه ، او اخذ القدية منه .

أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، فإذا قالوها « فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » فقال له أبو بكر : فان الزكاة من حقها . والله لو منعوني عناقا (١) كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر : . فما هو الا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق » . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة أنه أمر بقتال الخوارج ، ففي الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « سيخرج قوم في آخر الزمان ، حدث الاسنان ، سفهاء الاحلام (٢) يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز ايمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فان في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة » . وفي رواية لمسلم عن علي رضى الله عنه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يخرج قوم من أمتي يقرءون القرآن ليس قراءتكم الى قراءتهم بشيء ، ولا صلاتكم الى صلاتهم بشيء ، ولا صيامكم الى صيامهم بشيء ، يقرءون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم ، لا تجاوز قراءتهم تراقيهم (٣) يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لو يعلم الذين

(١) العناق : الاثنى من ولد المز .

(٢) الاحلام : هي العقول .

(٣) مفردا ترقوة ، وهي مقدم الحلق في أعلى الصدر .

يصيبونهم ماءً فضى لهم على لسان نبيهم لئلا يهلكوا من العمل» . . . وعن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث « يقتلون أهل الإيمان ويدعون أهل الأوثان ، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » متفق عليه . وفى رواية لمسلم : « تكون أمتى فرقتين ، فتخرج من بينهما مارقة يلى قتلهم أولى الطائفتين بالحق » . فهؤلاء الذين قتلهم أمير المؤمنين على رضى الله عنه لما حصلت الفرقة بين أهل العراق والشام ، وكانوا يسمون الحروزية » (١) : بين النبی صلى الله عليه وسلم ان كلا الطائفتين المفرقتين من أمة ، وان أصحاب على أولى بالحق ، ولم يحرض الا على قتال أولئك المارقين الذين خرجوا من الاسلام وفارقوا الجماعة واستحلوا دماء من سواهم من المسلمين وأموالهم ، فثبت بالكتاب والسنة واجماع الأمة انه يقاتل من خرج عن شريعة الاسلام وان تكلم بالشهادتين .

وقد اختلف الفقهاء فى الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الرائبة - كركعتى الفجر - هل يجوز قتالها ؟ على قولين ؟ فاما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة فيقاتل عليها بالاتفاق ، حتى يلتزموا أن يقيموا الصلوات المكتوبات ، ويؤدوا الزكاة ، ويصوموا شهر رمضان ، ويحجوا البيت ويلتزموا ترك المحرمات من نكاح الأخوات والخبائث ، والاعتداء على المسلمين فى النفوس والأموال

(١) الحروزية : فرقة من الخوارج ، نسبوا الى « حرواء » قرية بالعراق

ونحو ذلك ، وقتال هؤلاء واجب ابتداء ، بعد بلوغ دهوة
 النبي صلى الله عليه وسلم اليهم بما يقاتلون عليه ، فأما
 اذا بدءوا المسلمين فيتأكد قتالهم كما ذكرناه فى قتال
 المعتندين من المعتدين قطاع الطرق ، وأبلغ الجهاد الواجب
 للكفار والمعتندين عن بعض الشرائع - كما نعى الزكاة
 والخوارج ونحوهم - يجب ابتداء ودفعاً ، فإذا كان ابتداء
 فهو فرض على الكفاية ، اذا قام به البعض سقط الفرض
 عن الباقين ، وكان الفضل لمن قام به كما قال الله تعالى
 (النساء : ٩٥) : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين
 غير أولى الضرر (١) الآية .

فأما اذا أراد العدو الهجوم على المسلمين فإنه يصير
 دفعه واجباً على المقصودين كلهم ، وعلى غير المقصودين
 لامانتهم ، كما قال الله تعالى (الأنفال : ٧٢) : « وان
 استنصروكم فى الدين فعليكم النصر ، الا على قوم بينكم
 وبينهم ميثاق » وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بنصر المسلم ، وسواء كان الرجل من المرتزقة للقتال
 او لم يكن ، وهذا يجب بحسب الامكان على كل احد
 بنفسه وماله ، مع القلة والكثرة والمشى والركوب ، كما
 كان المسلمون لما قصدتهم العدو عام الخندق ، لم يأذن الله
 فى تركه لاحد كما أذن فى ترك الجهاد ابتداء لطلب
 العدو الذى قسمهم فيه الى قاعد وخارج ، بل ذم الذين
 استأذنون النبي صلى الله عليه وسلم « يقولون ان بيوتنا

(١) اولو الضرر : المجازون عن الجهاد كالميمان .

عورة وما هى بعورة ، ان يريدون الا قرارا :
(الأحزاب : ١٣) . فهذا دفع عن الدين والحرمة
والأنفس ، وهو قتال اضطرار وذلك قتال اختيار فى
الدين واعلائه ولارهاب العدو كفزة تبوك ونحوها .

فهذا النوع من العقوبة هو للطوائف المتنعة ، فأما
غير المتنعين - من أهل ديار الاسلام ونحوهم - فيجب
الزامهم بالواجبات التى هى مبانى الاسلام الخمس
وغيرها ، من أداء الأمانات ، والوفاء بالعهود فى
المعاملات ، وغير ذلك . فمن كان لا يصلى من جميع
الناس رجالهم ونسائهم فانه يؤمر بالصلاة ، فان امتنع
عوقب حتى يصلى باجماع العلماء ، ثم ان أكثرهم يوجبون
قتله اذا لم يصل ، فيستتاب . فان تاب والا قتل ،
وهل يقتل كافرا أو مرتدا أو فاسقا ؟ على قولين مشهورين
فى مذهب أحمد وغيره ، والمنقول عن أكثر السلف
يقتضى كفره ، وهذا مع الاقرار بالواجب فأما من جحد
الواجب فهو كافر بالاتفاق ، بل يجب على الأولياء أن
يأمرؤا الصبى بالصلاة ، اذا بلغ سبعا ، ويضربوه عليها
لعشر ، كما أمر النبى صلى الله عليه وسلم حيث قال :
« مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا
بينهم فى المضاجع » وكذلك ما تحتاج اليه الصلاة من
الطهارة الواجبة ونحوها ، ومن تمام ذلك تعاهد مساجد
المسلمين وأئمتهم ، وأمرهم بأن يصلؤا بهم صلاة النبى
صلى الله عليه وسلم . رواه البخارى ، وصلى مرة

بأصحابه على طرف المنبر ، فقال « انما فعلت هذا لتأتوموا بى ، ولتعلموا صلاتى » .

وعلى امام الناس فى الصلاة وغيرها أن ينظر لهم ، فلا يفوتهم ما يتعلق بفعله من كمال دينهم ، بل على امام الصلاة أن يصلى بهم صلاة كاملة ، ولا يقتصر على ما يجوز للمنفرد الاقتصار عليه من قِدر الأجزاء الا لعذر . وكذلك على امامهم فى الحج ، وأميرهم فى الحرب . الا ترى أن الوكيل والوالى فى البيع والشراء عليه أن يتصرف لموكله ولموليه على الوجه الأصح له فى ماله ؟ وهو فى مال نفسه يفوت نفسه ما شاء ، فأمر الدين أهم ، وقد ذكر الفقهاء هذا المعنى . ومتى اهتمت الولاة باصلاح دين الناس صلح للطائفتين دينهم وديناهم ، ولا اضطربت الأمور عليهم . وملاك ذلك كله حسن النية للرعية ، واخلاص الدين كله لله والتوكل عليه ، فان الاخلاص والتوكل جماع صلاح الخاصة والعامة ، كما أمرنا أن نقول فى صلاتنا « اياك نعبد ، وإياك نستعين » ، (سورة الفاتحة : ٥) ، فان هاتين الكلمتين قد قيل : انهما يجمعان معانى الكتب المنزلة من السماء ، وقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان مرة فى بعض مغازيه ، فقال : يا مالك يوم الدين . اياك نعبد . وإياك نستعين . فجعلت الرعوس تند عن نحواهلها وقد ذكر ذلك فى غير موضع من كتابه كقوله (هود : ١٢٣) : « فاعبده وتوكل عليه » ، وقوله تعالى (هو : ٨٨) : « عليه توكلت وإليه

أنيب » ، و « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذبح
أضحيته يقول : اللهم منك ولك » .

واعظم عون لولى الامر خاصة ، وفقيره عامة ، ثلاثة
أمور :

أحدها : الاخلاص لله والتوكل عليه بالدعاء ، وأصل
ذلك المحافظة على الصلوات بالقلب والبدن .

الثانى : الاحسان الى الخلق بالنفع والمسال الذى هو
الزكاة .

الثالث : الصبر على اذى الخلق وغيره من النوائب .
ولهذا جمع الله بين الصلاة والصبر ، كقوله تعالى فى
موضعين (البقرة : ٤٥ - ١٥٣) : « استعينوا بالصبر
والصلاة » وقوله تعالى (هود : ١١٤ - ١١٥) : « وأقم
الصلاة طرفى النهار وزلفا (١) من الليل . ان الحسنات
يذهبن السيئات . ذلك ذكرى للذاكرين . واصبر فان
الله لا يضيع أجر المحسنين » وقوله تعالى (طه : ١٣٠) :
« فاصبر على ما يقولون ، وسبح بحمد ربك قبل طلوع
الشمس وقبل غروبها » وكذلك فى سورة (ق : ٣٩) :
« فاصبر على ما يقولون ، وسبح بحمد ربك قبل طلوع
الشمس وقبل الغروب » وقال تعالى (الحجر : ٩٧-٩٨) :
« ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون ، فسبح بحمد
ربك ، وكن من الساجدين »

(١) زلف الليل : أوائله وأواخره .

وأما قرانه بين الصلاة والزكاة فى القرآن فكثير جدا ، فبالقيام بالصلاة والزكاة والصبر يصلح حال الراعى والرعية ، اذا عرف الانسان ما يدخل فى هذه الاسماء الجامعة : يدخل فى الصلاة ذكر الله تعالى ، ودعاؤه ، وتلاوة كتابه ، واخلاص الدين له ، والتوكل عليه . وفى الزكاة : الاحسان الى الخلق بالمال ، والنفع من نصر المظلوم ، واغاثة الملهوف ، وقضاء حاجة المحتاج .

ففى الصحيحين ، عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « كل معروف صدقة » . فيدخل فيه كل احسان ، ولو ببسط الوجه والكلمة الطيبة . ففى الصحيحين ، عن عدى بن حاتم رضى الله عنه ، قال النبى صلى الله عليه وسلم « ما منكم من احد الا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى الا شيئا قدمه ، وينظر اشام منه فلا يرى الا شيئا قدمه ، فينظر امامه فتستقبله النار ، فمن استطاع منكم ان يتقى النار ولو بشق تمره فليفعل ، فان لم يجد فبكلمة طيبة » . وفى السنن ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تحقرن من المعروف شيئا ، ولو ان تلقى اخاك ووجهك اليه منبسط ، ولو ان تفرغ من دلوك فى اناء المستسقى » . وفى السنن عن النبى صلى الله عليه وسلم « ان اثقل ما يوضع فى الميزان الخلق الحسن » وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لام سلمة : « يا أم سلمة ، ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والاخرة » .

وفى الصبر احتمال الأذى ، وكظم الغيظ ، والعفو عن الناس ، ومخالفة الهوى ، وترك الأثر والبطر ، كما قال تعالى (هود : ٩ - ١١) : « ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة نزعناها منه ، انه ليئوس كفور . ولئن أذقناه نعماء من بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني ، انه لفرح فخور . الا الذين صبروا وعملوا الصالحات ، أولئك لهم مغفرة وأجر كبير » وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم (الأعراف : ١٩٩) : « خذ العفو ، وأمر بالعرف ، وأعرض عن الجاهلين » . وقال تعالى (آل عمران : ١٣٣ - ١٣٤) : « وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين ، الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس ، والله يحب المحسنين » وقال تعالى (فصلت : ٣٤ - ٣٦) : « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ، ادفع بالتي هي أحسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم . وما يلقاها الا الذين صبروا ، وما يلقاها الا ذو حظ عظيم . وأما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعد بالله ، انه السميع العليم » . وقال تعالى (الشورى : ٤٠) : « وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفا وأصلح فأجره على الله ، انه لا يحب الظالمين » . وقال الحسن البصري رحمة الله عليه : « اذا كان يوم القيامة نادى مناد من بطنان العرض : الا ليقم من وجب أجره على الله ، فلا يقوم الا من عفا وأصلح » .

فليس حسن النية بالرعية والاحسان اليهم ، أن يفعل ما يهونه ويترك ما يكرهونه . فقد قال الله تعالى (سورة المؤمنين : ٧١) : « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن » . وقال تعالى للصحابه (الحجرات : ٧) : « واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم (١) » وانما الاحسان اليهم فعل ما ينفعهم في الدين والدنيا ، ولو كرهه من كرهه . لكن ينبغي له أن يرفق بهم فيما يكرهونه . ففي الصحيحين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما كان الرفق في شيء إلا زانه ، ولا كان العنف في شيء إلا شانه » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « ان الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف » . وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه يقول « والله لأريدن أن أخرج لهم المرة من الحق ، فأخاف أن ينفروا عنها ، فأصبر حتى تجيء الحلوة من الدنيا فأخرجها . فاذا نفروا لهذه سكنوا لهذه » . وهكذا « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أتاه طالب حاجة لم يرده إلا بها ، أو بميسور من القول » . وسأله مرة بعض أقاربه أن يولييه على الصدقات ، ويزقه منها ، فقال « ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » ، فمنعهم اياها وعوضهم من الفء . وتحاكم اليه على وزيد وجعفر في ابنة جمرة فلم يقض بها لواحد منهم ، ولكن

(١) العنت : المشقة .

قضى بها لخالتها ، ثم انه طيب قلب كل واحد منهم بكلمة حسنة فقال لعلی « أنت منى وأنا منك » ، وقال لجعفر « أشبهت خلقى وخلقى » وقال لزيد : « أنت أخويا ومولانا » . فهكذا ينبغى لولى الامر فى قسمه وحكمه ، فان الناس دائما يسألون ولى الامر مالا يصلح بذله من الولايات ، والأموال ، والمنافع ، والجود ، والشفاعة فى الحدود ، وغير ذلك ، فيعوضهم من جهة أخرى ان أمكن . أو يرد بميسور من القول ، ما لم يحتاج الى الاغلاظ ، فان رد السائل يؤله ، خصوصا من يحتاج الى تأليفه ، وقد قال الله تعالى (الضحى ، ١٠) : « واما السائل فلا تنهر » وقال الله تعالى (الاسراء : ٢٦ - ٢٨) : « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا - الى قوله - واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا ميسورا » . واذا حكم على شخص فانه قد يتأذى ، فاذا طيب نفسه بما يصلح من القول والعمل كان ذلك تمام السياسة ، وهو نظير ما يعطيه الطبيب للمريض . من الطيب الذى يسوغ الدواء الكريه ، وقد قال الله لموسى عليه السلام لما أرسله الى فرعون (طه : ٤٤) : « فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » وقال النبى صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل وأبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما لما بعثهما الى اليمن « يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا ، وتطوعا ولا تخذلنا » . وبإل مرة أعرابى فى المسجد فقام أصحابه اليه ، فقال « لا تزرموه » . أى لا تقطعوا عليه بوله .

ثم امر بدلو من ماء فصب عليه وقال النبي صلى الله عليه وسلم « انما بعثم ميسرين . ولم تبعثوا معسرين » والحديثان فى الصحيحين وهذا يحتاج اليه الرجل فى سياسة نفسه واهل بيته ورعيته . فان النفوس لا تقبل الحق الا بما تستعين به من حظوظها التى هى محتاجة اليها . فتكون تلك الحظوظ عبادة الله وطاعة له مع النية الصالحة . الا ترى ان الاكل والشرب واللباس واجب على الانسان ؟ حتى لو اضطر الى الميتة وجب عليه الاكل عند عامة العلماء ، فان لم يأكل حتى مات دخل النار ، لان العبادات لا تؤدى الا بهذا ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، ولهذا كانت نفقة الانسان على نفسه واهله مقدمة على غيرها . وفى السنن عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدقوا . فقال رجل يا رسول الله ، عندي دينار . فقال : تصدق به على نفسك . قال عندي آخر . قال تصدق به على خادمك . قال عندي آخر قال : أنت أبصر به » . وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « دينار أنفقته فى سبيل الله ، ودينار أنفقته فى رقبة (١) ، ودينار تصدقت به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك ، أعظمها أجرا الذى أنفقته على أهلك » . وفى صحيح مسلم عن بى إمامة رضى الله عنه قال : « قال

- (١) أى فى عتق رقبة من الرق أو الاسر .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا ابن آدم ، انك ان تبدل الفضل خير لك (١) ، وان تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف ، وابدا بمن تعول ، واليد العليا خير من اليد السفلى » وهذا تأويل قوله تعالى (البقرة : ٢١٩) : ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو « أى الفضل . وذلك لأن نفقة الرجل على نفسه وأهله فرض عين ، بخلاف النفقة فى الغزو والمساكين ، فإنه فى الأصل اما فرض على الكفاية . واما مستحب ، وان كان قد يصير متعينا اذا لم يقم غيره به ، فان اطعام الجائع واجب ، ولهذا جاء فى الحديث « لو صدق السائل لما أفلح من رده » . ذكره الامام أحمد ، وذكر انه اذا علم صوته وجب اطعامه . وقد روى أبو حاتم البستي فى صحيحه حديث أبى ذر رضى الله عنه الطويل عن النبى صلى الله عليه وسلم الذى فيه أنواع من العلم والحكمة ، وفيه أنه كان فى حكمة آل داود عليه السلام « حق على العاقل أن تكون له أربع ساعات : ساعة يناجى فيها ربه ، وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة يخلو فيها بأصحابه الذين يخبرونه بعيونه ويحدثونه عن ذات نفسه ، وساعة يخلو فيها بقلبه فيما يحل ويحرم ، فان فى هذه الساعة عوناً على تلك الساعات » . فبين أنه لابد من اللذات المباحة الجميلة فانها تعين على تلك الأمور . ولهذا ذكر الفقهاء أن العدالة هى الصلاح فى الدين

(١) الفضل : ما يزيد عن الحاجة .

والمروءة باستعمال ما يجمله ويزينه ، وتجنب ما يذلّسه ويشينه . . . وكان أبو الدرداء رضى الله عنه يقول « انى لاستجم نفسى بالشئ من الباطل لاستعين به على الحق ، والله سبحانه انما خلق اللذات والشهوات فى الأصل لتتمام مصلحة الخلق ، فانهم بذلك يجتلبون ما ينفعهم ، كما خلق الغضب ليدفعوا به ما يضرهم ، وحرم من الشهوات ما يضر تناوله وذم من اقتصر عليها . فأما من استعان بالمباح الجميل على الحق فهذا من الاعمال الصالحة ، ولهذا فى الحديث الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « فى بضع أحدكم صدقة (١) » . قالوا يا رسول الله : إياتى أحدنا شهوته ويكون له أجر ؟ قال : أرايتم لو وضعها فى حرام أما يكون عليه وزر ؟ قالوا : بلى ، قال : فلم تحسبون بالحرام ولا تحسبون بالحلال » . وفى الصحيحين عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له « انك لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله الا ازددت بها درجة ورفعة ، حتى اللقمة تضعها فى فم امرأتك » والآثار فى هذا كثيرة ، فالؤمن اذا كانت له نية أتت على عامة أفعاله « وكانت المباحات من صالح أعماله لصالح قلبه ونيته ، والمنافق لفساد قلبه ونيته يعاقب على ما يظهره من العبادات رياء . فان فى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الا أن فى الجسد مضغة اذا

(١) البضع بضم الباء : الفرج .

صلحت صلح لها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسدت لها
سائر الجسد . الا وهى القلب » .

وكما ان العقوبات شرعت داعية الى فعل الواجبات ،
وترك المحرمات ، فقد شرع ايضا كل ما يعين على ذلك .
فينبغى تيسير طرق الخير والطاعة ، والاعانة عليه والترغيب
فيه بكل ممكن ، مثل أن يبدل لولده أو أهله أو رعيته
ما يرغبهم فى العمل الصالح من مال أو ثناء أو غيره ،
ولهذا شرعت المسابقة بالخيول والأبل ، والمناضلة بالسهم
وأخذ الجمل عليها (١) لما فيه من الترغيب فى اعداد
القوة ، ورباط الخيل للجهاد فى سبيل الله ، حتى كان
النبي صلى الله عليه وسلم يسابق بين الخيل وهو وخلفاؤه
الراشدون ، ويخرجون الاسباق من بيت المال (١) . وكذلك
عطاء المؤلف قلوبهم ، فقد روى « أن الرجل كان يسلم
أول النهار رغبة فى الدنيا ، فلا يجيء آخر النهار الا
الاسلام أحب اليه مما طلعت عليه الشمس » .

وكذلك الشر والمعصية ينبغى حسم مادته ، وسد
ذريعته ، ودفع ما يفضى اليه اذا لم يكن فيه مصلحة
راجحة . مثال ذلك ما نهى عنه النبي صلى الله عليه
وسلم فقال : « لا يخلو الرجل بامرأة ، فان ثالثهما
الشيطان . وقال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر أن تسافر مسيرة يومين الا ومعها زوج أو ذو
محرم » فنهى صلى الله عليه وسلم عن الخلوة بالاجنبية

(١) الجمل بضم الجيم : ما يجعل للانسان مكافاة على عمل .

(٢) الاسباق : ما يجعل من المال رهنا على المسابقة .

والسفر بها لانه ذريعة الشر . وروى عن الشعبي أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم كان فيهم غلام ظاهر الوضاعة ، فأجلسه خلف ظهره وقال « انما كانت خطيئة داود النظر » . وعمر بن الخطاب رضى الله عنه لما كان يعس (١) بالمدينة ، فسمع امرأة تتغنى بأبيات تقول فيها :

هل من سبيل الى خمر فأشربها
أم من سبيل الى نصر بن حجاج (٢)

فدعا به . فوجده شابا حسنا فحلق رأسه فازداد جمالا . فنفاه الى البصرة لئلا تفتن به النساء . وروى عنه : انه بلغه أن رجلا يجلس إليه الصبيان ، فنهى عن مجالسته فإذا كان من الصبيان من تخاف فنتته على الرجال أو على النساء منع وليه من اظهاره لغير حاجة ، أو تحسينه لا تسليما بتريحه وتجريده فى الحمامات واحضاره مجالس اللهو والأغاني ، فان هذا مما ينبغى التعزير عليه . وكذلك من ظهر منه الفجور يمنع من تملك الفلمان والمردان الصبيح ويفرق بينهما ، فان الفقهاء متفقون على أنه لو شهد شاهد عند الحاكم - وكان قد استفاض عنه نوع من الفسوق القاذحة فى الشهادة - فإنه لا يجوز قبول شهادته ، ويجوز للرجل أن يجرحه بذلك وإن لم يره ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه

(١) العس : الطواف بالليل .

(٢) شاعر من شباب المدينة .

وسلم انه مر عليه بجنازة فائتوا عليها خيرا فقال
« وجبت » ، ثم مر بجنازة فائتوا عليها شرا ، فقال
« وجبت » ، فسأله عن ذلك فقال : « هذه الجنازة
أثنيتم عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة ، وهذه الجنازة
أثنيتم عليها شرا فقلت وجبت لها النار ، أنتم شهداء
الله فى الأرض » مع انه كان فى زمانه امرأة تعلن الفجور
فقال « لو كنت راجما أحدا بغير بينة لرجمت هذه » .
فالحدود لا تقام الا بالبينة ، وأما الحذر من الرجل فى
شهادته وأمانته ونحو ذلك ، فلا يحتاج الى المعاينة ،
بل الاستفاضة كافية فى ذلك ، وما هو دون الاستفاضة ،
حتى أنه يستدل عليه بأقرانه كما قال ابن مسعود
« اعتبروا الناس بأخذانهم » فهذا لدفع شره مثل
الاحتراز من العدو ، وقد قال عمر بن الخطاب رضى الله
عنه : « احترسوا من الناس بسوء الظن ، فهذا أمر
عمر ، مع أنه لا تجوز عقوبة المسلم بسوء الظن » .

حقوق الناس

حد القتل

وأما الحدود والحقوق التي لأدمي معين فمنها النفوس ، قال الله تعالى (الأنعام : ١٥١ - ١٥٣) : « قل تعالوا أتتل ما حرم ربكم عليكم : الا تشركوا به شيئا ، وبالأولاد الذين احسانا ، ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم ، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده ، وأوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لا تكلف نفسا الا وسعها . وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله أوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون . وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلك وصاكم به لعلكم تتقون » وقال تعالى (النساء : ٢٩ - ٩٣) : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ - الى قوله - ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها

و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) ، وقال تعالى (المائدة : ٣٢) : « من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا » . وفى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال « أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء » .

فالقتل ثلاثة أنواع : أحدها العمد المحض ، وهو أن يقصد من يعلمه معصوما بما يقتل غالبا - سواء كان يقتل بحده كالسيف ونحوه ، أو بثقله كالسندان وكوذين القصار ، أو بغير ذلك ، كالتهريق والتغريق ، والالقاء من مكان شاهق ، والخنق وامسك الخصيتين حتى تخرج الروح ، وغم الوجه حتى يموت ، وسقى السموم ، ونحو ذلك من الأفعال - فهذا إذا فعله وجب فيه القود ، وهو أن يمكن أولياء المقتول من القاتل ، فإن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا عفوا ، وإن أحبوا أخذوا الدية ، وليس لهم أن يقتلوا غير قاتله . قال الله تعالى (الاسراء : ٣٣) : « ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ، فلا يسرف فى القتل انه كان منصورا » قيل فى التفسير : لا يقتل غير قاتله ، وروى عن شريح الخزاعى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أصيب بدم أو خيل - والخيل الجراح (١) - ، فهو بالخيار بين أحدي ثلاث ،

(١) فى النهاية : الخيل فساد الاعضاء .

فان اراد الرابعة فخذوا على يديه : أن يقتل ، أو يعفو ،
او يأخذ الدية . فمن فعل شيئا من ذلك فعاد فان له
جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا » رواه أهل السنن ، قال
الترمذى : حديث صحيح . فمن قتل بعد العفو أو أخذ
الدية فهو أعظم جرما ممن قتل ابتداء ، حتى قال
بعض العلماء : انه يجب قتله حدا ، ولا يكون أمره لأولياء
المقتول . قال الله تعالى (البقرة : ١٧٨ - ١٧٩) : « كتب
عليكم القصاص فى القتلى : الحر بالحر ، والعبد
بالعبد ، والأنثى بالأنثى . فمن عفى له من أخيه شيء
فاتبع بالمعروف ، وأداء اليه باحسان ، ذلك تخفيف من
ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم .
ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » .
قال العلماء : ان أولياء المقتول تغلى قلوبهم بالغيظ حتى
يؤثروا أن يقتلوا القاتل وأولياءه ، وربما لم يرضوا بقتل
القاتل ، بل يقتلوا كثيرا من أصحاب القاتل كسيد القبيلة
ومقدم الطائفة ، فيكون القاتل قد اعتدى فى الابتداء ،
وتعدى هؤلاء فى الاستيفاء ، كما كان يفعل أهل الجاهلية
الخارجين عن الشريعة فى هذه الأوقات من الأعراب
والحاضرة وغيرهم ، وقد يستعظمون قتل القاتل لكونه
عظيما أشرف من المقتول فيفضى ذلك الى أن أولياء
المقتول يقتلون من قدروا عليه من أولياء القاتل ، وربما
حالف هؤلاء قوما واستعانوا بهم ، وهؤلاء قوما ، فيفضى
الى الفتن والمداوات العظيمة . وسبب ذلك خروجهم

عن سنن العذل الذى هو القصاص فى القتل ، فكتب
الله علينا القصاص - وهو المساواة والمعادلة - فى
القتل ، وأخبر أن فيه حياة ، فانه يحقن دم غير القاتل
من أولياء الرجلين . وأيضاً فإذا علم من يريد القتل أنه
يقتل كفى عن القتل . وقد روى عن على بن أبى طالب
رضى الله عنه وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله
عنهما ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « المؤمنون
تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، ويسعى
بذمتهم أديانهم . الا لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد
فى عهده » رواه أحمد وأبو داود وغيرهما من أهل
السنة ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
المسلمين تتكافأ دماؤهم أى تتساوى وتتعدل ، فلا يفضل
عربى على عجمى ولا قرشى أو هاشمى على غيره من
المسلمين ، ولا حر أصلى على مولى عتيق ، ولا عالم أو
أمير على أمى أو مأمور . وهذا متفق عليه بين المسلمين ،
بخلاف ما كان عليه أهل الجاهلية وحكام اليهود . فانه
كان بقرب مدينة النبى صلى الله عليه وسلم صنفان من
اليهود : قريظة والنضير ، وكانت النضير تتفضل على
قريظة فى الدماء ، فتحاكموا الى النبى صلى الله عليه
وسلم فى ذلك وفى حد الزنا ، فانه كانوا قد غيروا
من الرجم الى التحميم (١) وقالوا ان حكم نبيكم بذلك كان
لكم حجة ، والا فأنتم قد تركتم حكم التوراة ، فأنزل

(١) التحميم : تسويد الوجه بالحمة ، وهى الفحمة .

الله تعالى (المائدة : ٤١ - ٤٥) : « يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم - الى قوله - فان جاءوك فاحكم أو أعرض عنهم ، وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا ، وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ، ان الله يحب المقسطين - الى قوله - فلا تخشوا الناس واخشون ، ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا . ومن يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص » . فبين سبحانه وتعالى أنه سوى بين نفوسهم ولم يفضل منهم نفسا على أخرى كما كانوا يفعلونه الى قوله (٤٨ - ٥٠) : « وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا - الى قوله - افحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » فحكم الله سبحانه في دماء المسلمين أنها كلها سواء ، خلاف ما عليه أهل الجاهلية . وأكثر سبب الأهواء الواقعة بين الناس في البوادي والحواضر ، إنما هو البغى وترك العدل ، فان إحدى الطائفتين قد يصيب بعضها من الأخرى دما أو مالا ، أو تعلق عليها بالباطل ولا تنصفها ، ولا تقتصر الأخرى على استيفاء الحق ، فالواجب في كتاب الله الحكم بين الناس في الدماء والأموال وغيرها بالقسط الذي أمر

الله به ، ومحو ما كان عليه كثير من الناس من حكم الجاهلية . واذا أصلح مصلح بينهما فليصلح كما قال الله تعالى (الحجرات : ٩ - ١٠) : « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء الى أمر الله ، فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، ان الله يحب المقسطين . انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم » .

وينبغي ان يطلب العفو من اولياء المقتول ، فانه افضل لهم كما قال تعالى (المائدة : ٤٥) : « والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له » قال انس رضى الله عنه : « ما دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر فيه القصاص الا أمر فيه بالعفو » . رواه أبو داود وغيره . وروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبدا بعفو الا عزاً ، وما تواضع أحد لله الا رفعه الله » .

وهذا الذى ذكرناه من التكافؤ هو فى المسلم الحر مع المسلم الحر ، فأما الذمى فجمهور العلماء على أنه ليس بكفء للمسلم ، كما أمر المستأمن الذى يقدم من بلاد الكفار - رسولا أو تاجرا ونحو ذلك - ليس بكفء له وفاقا . ومنهم من يقول : بل هو كفء له ، وكذلك النزاع فى قتل الحر بالعبد .

والنوع الثانى : الخطأ الذى يشبه العمد . قال النبى
صلى الله عليه وسلم « الا ان فى قتل الخطأ شبه العمد
ما كان فى السوط والعصا مائة من الأبل ، منها أربعون
خلفة فى بطونها أولادها » سماه شبه العمد لأنه قصد
العدوان عليه بالضرب ، لكنه لا يقتل غالبا ، فقد تعمد
العدوان ولم يتعمد ما يقتل .

والثالث : الخطأ وما يجرى مجراه ، مثل أن يرمى
صيدا أو هدفا فيصيب انسانا بغير علمه ولا قصده ،
فهذا ليس فيه قود ، وانما فيه الدية والكفارة .
وهنا مسائل كثيرة معروفة فى كتب اهل العلم .
وبينهم .

القصاص فى الجراح

والقصاص فى الجراح أيضا ثابت بالكتاب والسنة
والاجماع ، بشرط المساواة ، فاذا قطع يده اليمنى من
مفصل فله أن يقطع يده كذلك ، واذا قلع سنة فله أن
يقلع سنة ، واذا شججه فى رأسه أو وجهه فأوضح العظم
فله أن يشججه كذلك . واذا لم تكن المساواة - مثل أن
يكسر له عظما باطنا أو يشججه دون الموضحة - فلا يشرع
القصاص ، بل تجب الدية المحدودة أو الارش . واما
القصاص فى الضرب بيده أو بعصاة أو سوطه - مثل أن
يلطمه أو يلكمه أو يضربه بعصا ونحو ذلك - فقد قالت
طائفة من العلماء انه لا قصاص فيه بل فيه تعزير ، لأنه

لا يمكن المساواة فيه . والمأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين أن القصاص مشروع فى ذلك وهو نص أحمد وغيره من الفقهاء ، وبذلك جاءت سنة رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصواب . وقال أبو فراس : خطب عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر حديثا قال فيه « إلا ائى والله ما أرسل عمالى اليكم ليضربوا ابشاركم ، ولا لياخذوا اموالكم ، ولكن أرسلهم اليكم ليعلموكم دينكم وسنتكم (١) ، فمن فعل به سوى ذلك فليرفعه الى ، والذي نفسى بيده ، اذن لاقصنه منه (٢) . فوثب عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين ، ان كان رجل من المسلمين على رعية فادب رعيته ، أثنك لتقصه منه ؟ قال : أى والذي نفس محمد بيده ، اذن لاقصنه منه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه . ألا لا تضربوا المسلمين فتدلوهم ، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم » رواه الامام أحمد وغيره . ومعنى هذا اذا ضرب الوالى رعيته ضربا غير جائز ، فاما الضرب المشروع فلا قصاص فيه بالاجماع ، اذ هو واجب او مستحب او جائز .

القصاص فى الأعراض

والقصاص فى الأعراض مشروع ايضا ، وهو ان

(١) أى ويحملوكم على العمل بهما .

(٢) أعطيه حق القصاص من المحتلى .

الرجل اذا لعن رجلا أو دعا عليه فله أن يفعل به كذلك . وكذلك اذا شتمه شتيمة لا كذب فيها ، والعفو أفضل . قال الله تعالى (الشورى : ٤٠ - ٤١) : « وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفا وأصلح فأجره على الله ، انه لا يحب الظالمين . ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل » ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « المستبأن ما قالوا فعلى البادىء منهما ، ما لم يعتد المظلوم » ويسمى هذا الانتصار . والشتيمة التى لا كذب فيها مثل الاخبار عنه بما فيه من القبائح ، أو تسميته بالكلب أو الحمار ونحو ذلك ، فأما ان افترى عليه لم يحل له أن يفترى عليه ، ولو كفره أو فسقه بغير حق لم يحل له أن يكفره أو يفسقه بغير حق ، ولو لعن أباه وقبيلته أو أهل بلده ونحو ذلك لم يحل له أن يتعدى على أولئك فانهم لم يظلموه . وقال الله تعالى (المائدة : ٨) : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، فأمر الله المسلمين ألا يحملهم بفضهم للكفار على ألا يعدلوا وقال : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » . فاذا كان العدوان عليه فى العرض محرما لحقه - لما يلحقه من الأذى - جاز القصاص فيه بمثله : كالدعاء عليه بمثل ما دعا ، وأما اذا كان محرما لحق الله تعالى - كالكذب - لم يجز بحال ، وهكذا قال كثير من الفقهاء اذا قتله بتحريق أو بتفريق أو خنق أو نحو ذلك ، فانه يفعل به كما فعل ،

ما لم يكن الفعل محرما فى نفسه كتجريب الخمر واللواط
به ، ومنهم من قال : لا قود عليه الا بالسيف ، والاول
اشبه بالكتاب والسنة والعدل .

عقوبة الفرية

واذا كانت الفرية ونحوها لا قصاص فيها ، ففيها
العقوبة بغير ذلك ، فمنه حد القذف الثابت فى الكتاب
والسنة والاجماع ، قال الله تعالى (النور : ٤ - ٥) :
« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ،
وأولئك هم الفاسقون . الا الذين تابوا من بعد ذلك
وأصلحوا فان الله غفور رحيم » فاذا رمى الحر محصنا
بالزنا أو اللواط ، فعليه حد القذف وهو ثمانون جلدة ،
وان رماه بغير ذلك عوقب تعزيرا ، وهذا الحد يستحقه
المقذوف فلا يستوفى الا بطلبه باتفاق الفقهاء ، فان عفا
عنه سقط عند جمهور العلماء لأن المقلب فيه حق الادعى
كالقصاص والاموال . وقيل لا يسقط تغليبا لحق الله لعدم
المماثلة كسائر الحدود ، وانما يجب حق القذف ، اذا كان
المقذوف محصنا وهو المسلم الحر العفيف .

فأما المشهور بالفجور فلا يحد قاذفه ، وكذلك الكافر
والرقيق ، لكن يعزر القاذف ، الا الزوج فانه يجوز له
أن يقذف امرأته اذا زنت ولم تحبل من الزنا ، فان حبلت
منه وولدت فعليه أن يقذفها وينفى ولدها لئلا يلحق به

من ليس منه ، وإذا قذفها فاما تقر بالزنا واما أن تلاعنه
 كما ذكر الله في الكتاب والسنة ، ولو كان القاذف مبدا
 فعليه نصف الحر ، وكذلك في جلد الزنا وشرب الخمر ،
 لأن الله تعالى قال في الاماء (النساء : ٢٥) : « فان
 اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من
 العذاب » . واما اذا كان الواجب القتل أو قطع اليد ،
 فانه لا ينتصف .

حقوق الزوج والزوجة

ومن الحقوق الأبزاع : فالواجب الحكم بين الزوجين
 بما أمر الله تعالى به ، من امساك بمعروف ، أو تسريح
 باحسان . فيجب على كل من الزوجين أن يؤدي الى
 الآخر حقوقه بطيب نفس وانشراح صدر ، فان للمرأة
 على الرجل حقا في ماله وهو الصداق والنفقة بالمعروف ،
 وحقا في بدنه وهو العشرة والمتعة بحيث لو آلى منها (١)
 استحققت الفرقة باجماع المسلمين ، وكذلك لو كان مجبوا
 أو عنيانا لا يمكنه جماعها فلها الفرقة ، ووطؤها واجب
 عليه عند أكثر العلماء وقد قيل : انه لا يجب اكتفاء
 بالبائع الطيبى ، والصواب : انه واجب كما دل عليه
 الكتاب والسنة والأصول . وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعبد الله بن عمر رضى الله عنه ، لما رآه يكثر

(١) أى حلف ألا يجمعا .

الصوم والصلاة : « أن تزوجك عليك حقاً » . ثم قيل : يجب عليه وطؤها كل أربعة أشهر مرة . وقيل : يجب وطؤها بالمعروف على قدر قوته وحاجتها ، كما تجب النفقة بالمعروف كذلك ، وهذا أشبه . وللرجل عليها أن يتمتع بها متى شاء ما لم يضر بها أو يشغلها عن واجب ، فيجب عليها أن تمكنه كذلك . ولا تخرج من منزله إلا باذنه أو باذن الشارع ، واختلف الفقهاء هل عليها خدمة المنزل كالفرش والكنس والطبخ ونحو ذلك ؟ فقيل : يجب عليها ، وقيل : يجب الخفيف منه .

المعاملات

وأما الأموال فيجب الحكم بين الناس فيها بالعدل كما أمر الله ورسوله ، مثل قسم الموارث بين الورثة على ما جاء به الكتاب والسنة .

وقد تنازع المسلمون في مسائل من ذلك ، وكذلك في المعاملات - من المبيعات والإيجارات والوكالات والمشاركات والهبات والوقف والوصايا - ونحو ذلك من المعاملات المتعلقة بالعقود والقبوض ، فإن العدل فيها هو قوام العالمين ، لا تصلح الدنيا والآخرة إلا به ، فمن العدل ما هو ظاهر يعرفه كل أحد بعقله ، توجب تسليم الثمن على المشتري ، وتسليم المبيع على البائع للمشتري ، وتحريم تطفيف الكيال والميزان ، ووجوب الصدق

والبيان ، وتحريم الكذب والخيانة والغش ، وإن جزاء القرض الوفاء والحمد .

ومنه ما هو خفى جاءت به الشرائع أو شريعتنا أهل الاسلام ، فإن عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود الى تحقيق العدل والنهى عن الظلم دقه وجله ، مثل اكل المال بالباطل وجنسه من الربا والميسر ، وأنواع الربا والميسر التى نهى عنها النبى صلى الله عليه وسلم ، مثل بيع الفرر ، وبيع حبل الحبله ، وبيع الطير فى الهواء والسماك فى الماء ، والبيع الى أجل غير مسمى ، وبيع المصرة وبيع المدلس ، واللامسة ، والمنابدلة والمزابنة ، والمحاكلة ، والنجش (١) ، وبيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وما نهى عنه من أنواع المشاركات الفاسدة كالمخابرة بزرع بقعة بعينها من الأرض .

ومن ذلك ما قد ينازع فيه المسلمون لخفائه واشتباهه ، فقد يرى هذا العقد والقبض صحيحا عدلا وإن كان غيره يرى فيه جورا يوجب فسادا ، وقد قال الله تعالى (النساء : ٥٩) : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول » ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » والأصل فى هذا أنه لا يحرم على الناس من المعاملات التى يحتاجون اليها الا ما دل الكتاب والسنة

(١) أنواع من البيع الباطل . ومرجمها كتب الفقه .

على تحريمه ، كما لا يشرع لهم من العبادات التي
يتقربون بها الله الا ما دل الكتاب والسنة على شرعه ، اذ
الدين ما شرعه الله ، والحرام ما حرمه الله ، بخلاف الدين
ذمهم الله حيث حرموا من دون الله ما لم يحرمه الله ،
واشركوا به ما لم ينزل به سلطانا ، وشرعوا لهم من الدين
ما لم يأذن به الله . اللهم وفقنا لان نجعل الحلال ما حلاله ،
والحرام ما حرّمته ، والدين ما شرعته .

الشورى

لا غنى لولى أمر عن المشاورة ، فان الله تعالى أمر بها
نبيه صلى الله عليه وسلم فقال تعالى (آل عمران :
١٥٩) : « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى
الأمر ، فاذا عزمت فتوكل على الله ، ان الله يحب
المتوكلين » . وقد روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال
« لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى
الله عليه وسلم » . وقد قيل : ان الله أمر بها نبيه لتأليف
قلوب أصحابه ، وليقتدى به من بعده ، وليستخرج منهم
الراى فيما لم ينزل فيه وحى من أمر الحروب والأمر
الجزئية وغير ذلك ، فغيره صلى الله عليه وسلم أولى
بالمشورة ، وقد اثنى الله على المؤمنين بذلك فى قوله
(الشورى : ٣٦ - ٣٨) : « وما عند الله خير وأبقى
للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ، والذين يجتنبون كبائر
الاثم والفواحش ، وإذا ما غضبوا هم يغفرون . » الذين
استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ،
ومما رزقناهم ينفقون » وإذا استشارهم ، فان بين له

بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة رسوله أو
اجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك . ولا طاعة لاحد فى
خلاف ذلك ، وان كان عظيما فى الدين والدنيا ، قال
الله تعالى (النساء : ٥٩) : « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا
الله ، واطيعوا الرسول ، واولى الامر منكم » وان كان
أمرا قد تنازع فيه المسلمون ، فينبغى أن يستخرج من
كل منهم رايه ووجه رايه ، فأى الآراء كان أشبه بكتاب
الله وسنة رسوله عمل به كما قال تعالى (النساء : ٥٩) :
« فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم
نؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك وأحسن تأويلا » .

وأولو الامر صنفان : الأئمة والعلماء ، وهم الذين
إذا صلحوا صلح الناس ، فعلى كل منهما أن يتحرى
ما يقوله ويفعله طاعة لله ورسوله واتباع كتاب الله . ومتى
أمكن فى الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة
كان هو الواجب ، وان لم يمكن ذلك لضيق الوقت أو
عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك ، فله أن
يقلد من يرتضى علمه ودينه ، هذا أقوى الأقوال . وقد
قيل : ليس له التقليد بكل حال ، والأقوال الثلاثة فى
مذهب أحمد وغيره .

وكذلك ما يشترط فى القضاة والولاة من الشروط
يجب فعله بحسب الامكان ، بل وسائر شروط العبادات
من الصلاة والجهاد وغير ذلك ، كل ذلك واجب مع
القدرة ، فأما مع العجز فان الله لا يكلف نفسا الا

وسمعا . ولهذا امر الله المصلى أن يتطهر بالماء ، فإن عدمه أو خاف الضرر باستعماله لشدة البرد أو جراحة أو غير ذلك تيمم بالماء صعيدا طيبا فمسح بوجهه ويديه منه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين « صل قائما ، فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب » فقد أوجب الله فعل الصلاة في الوقت على أى حال أمكن ، كما قال تعالى (البقرة : ٢٣٨ - ٢٣٩) : « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، وقوموا لله قانتين ، فإن خفتم فرجالا أو ركبانا ، فإذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون » فأوجب الله الصلاة على الأمن والخائف ، والصحيح والمريض ، والغنى والفقر ، والمقيم والمسافر ، وخففها على المسافر والخائف والمريض كما جاء به الكتاب والسنة . وكذلك أوجب فيها واجبات من الطهارة والستارة واستقبال القبلة ، وأسقط ما يعجز عنه العبد من ذلك ، فلو انكسرت سفينة قوم أو سلبهم المحاربون ثيابهم ، صلوا عراة بحسب أموالهم ، وقام امامهم وسطهم لثلا يرى الباقون عورتهم . ولو اشتبهت عليهم القبلة اجتهدوا فى الاستدلال عليها ، فلو عميت الدلائل صلوا كيفما أمكنهم ، كما قد روى أنهم فعلوا ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهكذا الجهاد والولايات وسائر أمور الدين ، وذلك كله فى قوله تعالى (التغابن : ١٦) : « فاتقوا الله ما استطعتم » وفى قول النبي صلى الله عليه وسلم

« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » كما أن الله تعالى لما حرم المطاعم الخبيثة قال تعالى (البقرة : ١٧٣) : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه » وقال تعالى (الحج : ٧٨) : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وقال تعالى (المائدة : ٦) : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » ، فلم يوجب مالا يستطاع ، ولم يحرم ما يضطر إليه ، إذا كانت الضرورة بغير معصية من العبد .

أهمية الولاية

يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين الا بها ، فان بنى آدم لا تتم مصلحتهم الا بالاجتماع ، لحاجة بعضهم الى بعض ، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا خرج ثلاثة فى سفر فليؤمروا أحدهم » رواه أبو داود من حديث أبى سعيد وأبى هريرة . وروى الامام أحمد فى المسند عن عبد الله بن عمرو ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض ، الا أمروا عليهم أحدهم . فأوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد فى الاجتماع القليل العارض فى السفر ، تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع ، ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يتم ذلك الا بقوة وإمارة ، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد ، والعدل ، وإقامة الحج ، والجمع ، والأعياد ، ونصر المظلوم . وإقامة الحدود لا تتم الا بالقوة والإمارة ، ولهذا روى « أن السلطان ظل الله فى الأرض » ، ويقال « ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان » ، والتجربة تبين ذلك . ولهذا كان السلف كالفضيل بن

مياض وأحمد بن حنبل وغيرهما يقولون : لو كان لنا دعوة مجابة لدعونا بها للسلطان . وقال النبي صلى الله عليه « ان الله يرضى لكم ثلاثة : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاة الله أمركم » . رواه مسلم ، وقال « ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم (١) : اخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمر ، ولزوم جماعة المسلمين فان دعوتهم تحيط من ورائهم » . رواه أهل السنن . وفي الصحيح عنه أنه قال « الدين النصيحة ، الدين النصيحة . قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

فالواجب اتخاذ الامارة ديناً وقربة يتقرب بها الى الله ، فان التقرب اليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من افضل القربات . وانما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها . وقد روى كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال أو الشرف لدينه » قال الترمذي : حديث حسن صحيح . فأخبر أن حرص المرء على المال والرياسة يفسد دينه مثل أو أكثر من إرسال الذئبين لزريبة الغنم . وقد أخبر الله تعالى عن الذي يؤتى كتابه بشماله أنه يقول (الحاقة ٢٨ — ٢٩) : « ما أغنى عنى ماله ، هلك عنى سلطانيه »

(١) لا يغفل : لا يخطئ .

وغاية مريد الرياسة أن يكون كفرعون ، وجامع المال أن يكون كقارون . وقد بين الله تعالى فى كتابه حال فرعون وقارون فقال تعالى (غافر : ٢١) : « أو لم يسيروا فى الأرض ، فأخذهم الله بذنوبهم ، وما كان لهم من الله من واق » وقال تعالى (القصص : ٨٣) : « تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا ، والعاقبة للمتقين » .

فان الناس أربعة أقسام : القسم الأول يريدون العلو على الناس والفساد فى الأرض وهو معية الله ، وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون كفرعون وحزبه ، وهؤلاء هم شرار الخلق . قال الله تعالى (القصص : ٤) : « ان فرعون علا فى الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم ، يذبح أبناءهم ويستحيى نساءهم ، انه كان من المفسدين » وروى مسلم فى صحيحه عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يدخل النار من فى قلبه مثقال ذرة من كبر ، ولا يدخل النار من فى قلبه ذرة من ايمان . فقال رجل : يا رسول الله ، انى أحب أن يكون ثوبى حسنا ونعلى حسنا ، افمن الكبر ذلك ؟ قال : لا ، ان الله جميل يحب الجمال : الكبر بطر الحق وغمط الناس » فبطر الحق دفعه وجحده ، وغمط الناس احتقارهم وازدراؤهم ، وهذا حال من يريد العلو والفساد .

القسم الثانى الذين يريدون الفساد بلا علو ، كالسراق والمجرمين من سفلة الناس .

القسم الثالث يريدون العلو بلا فساد ، كالذين عندهم دين يريدون أن يعلو به على غيرهم من الناس .

وأما القسم الرابع فهم أهل الجنة الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا ، مع أنهم قد يكونوا أعلى من غيرهم ، كما قال الله تعالى (آل عمران : ١٣٩) : « ولا تهنوا ولا تحزنوا ، وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين » . وقال تعالى (سورة محمد : ٣٥) : « فلا تهنوا وتدموا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ، ولن يتركم (١) أعمالكم » . وقال (المنافقين : ٨) : « والله العزة ورسوله وللمؤمنين » ، فكم ممن يريد العلو ، ولا يزيد ذلك إلا سفولا ، وكم ممن جعل من الأعلين وهو لا يريد العلو ولا الفساد . نود لك لأن إرادة العلو على الخلق ظلم ، لأن الناس من جنس واحد ، فإرادة الإنسان أن يكون هو الأعلى ونظيره وتحت ظلم ، ومع أنه ظلم فالناس يبغضون من يكون كذلك ويعادونه ، لأن العادل منهم لا يحب أن يكون مقهورا لنظيره ، وغير العادل منهم يؤثر أن يكون هو القاهر . ثم أنه مع هذا لا بد له - في العقل والدين - من أن يكون بعضهم فوق بعض كما قدمناه ، كما أن الجسد لا يصلح إلا برأس . قال تعالى (الأنعام : ١٦٥) : « وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضهم فوق بعض درجات » ، لينبئكم فيما آتاكم » وقال تعالى (الزخرف : ٣٢) « نحن قسمنا بينهم معيشتهم في (١) يتركم : ينقصكم .

سبيل المفضوب عليهم والضمماليين : الاولى للضالين
النصارى ، والثانية للمفضوب عليهم اليهود ، وانما
الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين . هـ
سبيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وسبيل خلفائه واصحابه ومن
سلك سبيلهم ، وهم السابقون الاولون من المهاجرين
والانصار والذين اتبعوهم باحسان ، رضى الله عنهم ورضوا
عنه ، واعد لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين
فيها أبدا ، ذلك هو الفوز العظيم .

فالواجب على المسلم ان يجتهد فى ذلك بحسب
وسعه ، فمن ولى ولاية يقصد بها طاعة الله واقامة
ما يمكنه من دينه ومصالح المسلمين ، واقام فيها ما يمكنه
من ترك المجرمات ، لم يؤخذ بما يعجز عنه ، فان تولية
الابرار خير للأمة من تولية الفجار . ومن كان عاجزا عن
اقامة الدين بالسلطان والجهاد ، ففعل ما يقدر عليه من
النصيحة بقلبه والدعاء للأمة ، ومحبة الخير ، وفعل
ما يقدر عليه من الخير ، لم يكلف ما يعجز عنه ، فان
قوام الدين بالكتاب الهادى ، والحديث الناصر ، كما ذكره
الله تعالى . فعلى كل احد الاجتهاد فى ايثار القرآن
والحديث لله تعالى ولطلب ما عنده ، مستعينا بالله فى
ذلك ، ثم الدنيا تخدم الدين ، كما قال معاذ بن جبل رضى
الله عنه : « يا ابن آدم أنت محتاج الى نصيبك من
الدنيا ، وانت الى نصيبك من الآخرة أحوج . فان يدانى

بنصيبك من الآخرة مر بنصيبك من الدنيا فانظما
انتظاما ، وان بدأت بنصيبك من الدنيا فاتك نصيبك
من الآخرة ، وانت من الدنيا على خطر .
ودليل ذلك ما رواه الترمذى عن النبى صلى الله عليه
وسلم أنه قال « من أصبح والآخرة أكبر همه جمع الله
له شمله وجعل غناه فى قلبه وأتته الدنيا وهى راغمة ،
ومن أصبح والدنيا أكبر همه فرق الله عليه ضعفته ،
وجعل فقره بين عينيه ، ولم يأت من الدنيا الا ما كتب
له » وأصل ذلك فى قوله تعالى (الداريات : ٥٦ - ٥٨) :
« وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون . ما أريد منهم
من رزق وما أريد أن يطعمون . ان الله هو الرزاق ذو
القوة المتين » . فنسال الله العظيم أن يوفقنا وسائر
أخواننا وجميع المسلمين لما يحبه لنا ويرضاه من القوة
والعمل ، فانه لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .
والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم
الدين .

فهرس

٧٠ مقدمة المؤلف

الباب الأول : الولايات

١٢ تولية الاصلح
١٧ اختيار الامثل فالامثل
٢٠ الاصلح فى كل ولاية بحسبها
٢٤ معرفة الاصلح

الاموال

٣٠ ما يدخل فى هذا القسم
٣٤ الاموال السلطانية
٤٢ ظلم الولاة والرعية
٤٩ المصارف

الباب الثانى : حدود الله

٦٠ التعريف بحدود الله
٧٢ عقوبة المحاربين

٧٩	قتال المحاربين
٩٠	حد السرقة
٩٤	حد الزانى
٩٧	حد الشرب
١٠٣	حد القذف
١٠٣	حد التعزير
١٠٩	الجهاد

الباب الثالث : حقوق الناس

١٣٤	حد القتل
١٤٠	القصاص فى الجراح
١٤١	القصاص فى الاعراض
١٤٣	عقوبة الفرية
١٤٤	حقوق الزوج والزوجة
١٤٥	المعاملات
١٤٩	الشورى
١٥٣	أهمية الولاية

رقم الأيداع بدار الكتب ٣٥٦٨ / ٨١
الترقيم الدولي ٥ - ٩٥ - ٧٠٣١ - ٩٧٧
ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهدى

جدة - ص - ب رقم ٤٩٣
السيد هاشم على نحاس
المملكة العربية السعودية

THE ARABIC PUBLICATIONS
7. Bishopstrose Road
London S.E. 26
ENGLAND

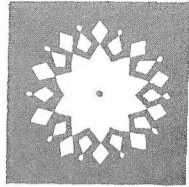
انجلترا :

M. Miguel Maccul Cury.
B. 25 de Maroc. 904
Caixa Postal 7406,
Sao Paulo. BRÁSIL.

البرازيل :

أسعار البيع للجمهور للأعداد العادية من
كتاب الهلال الشهري بسعر ٣٠ قرشاً
للقارئ في مصر *

سوريا	٣٠٠	ق ٠ س
لبنان	٢٥٠	ق ٠
الأردن	٢٥٠	فلس
الكويت	٣٥٠	فلس
العراق	٤٠٠	فلس
السعودية	٤٠٠	ريال
السودان	٣٠٠	مليماً



هذا الحتاب

السياسة الشرعية لابن تيمية ليس مجرد كتاب من كتب الفقهاء والسياسة في المكتبة العربية انه وثيقة لا ينبغي ان تخلو منها مكتبة اى عربى ، فابن تيمية لم يذن مجرد فقيه ، حنبلى متمكن من علوم الدين والفقه بل كان ثائرا متمردا على النظم فى عصره غير راض عن الحالة التى وصلت اليها امة العربى والاسلام من الفوضى وشيوع الظلم ، والضعف الخارجى نتيجة لموت المضمير عند الحكام وياس الرعية من صلاح الاحوال وانصراف رجال الفقه عن الوقوف فى وجه الظلم حفاظا على ارزاقهم وحياتهم .

ولكن كتاب « السياسة الشرعية » لا يعلن كل آراء ابن تيمية ولا هو يمثل حقيقته رايه فى الحكم وما ينبغي ان تكون عليه علاقة الحاكم والمحكوم فى الاسلام ، لان ابن تيمية - مهما بلغت ثورته - كان فى نفس الوقت محكوما بطروف عصره ومناخه العام ، ثم انه - مهما كان اعجابنا به - لم يكن سابقا لعصره او متعلعا بالتحسينات ، انما هو كان سلفيا ، ثم انه كان حنبليا متشددا الى التفكير فى جديد ايا كان ، فبان كل تجا ويسبب عنفه لم يكن على وئام مع فقهاء عصره السجن ثلاث مرات . وقبل ان يدخل السجن للمرض ضيقوا عليه واحنقوه واثاروا عليه العوام .

وازاء هذه الظروف القاسية نجد ان ابن تيمية كتابه هذا الذى يعتبر اليوم من وثائق الفكر السياسى العربى الاسلامى يتنصه وظروفه .

وقد كان هذا النص محصورا فى عدد قليل من الفقهاء الاسلامى فرأينا ان نذيعه فى الناس فى طبعة رمضان الكريم سنة ١٤٠١ هـ .